مطبوعات المجمع العلمي العراقي

نحو التيسير

دراسة ونقد منهجي

الدكتور
أحمد عبد الستار الجواري

مطبعة المجمع العلمي العراقي

١٤٠٤ هـ ـــ ١٩٨٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

نحو التيسير

هذا هو عنوان الكتاب تضم فيه واو (نحوُ) أو تفتح (نحوَ) مقصوداً بذلك أن يدل العنوان على المعنيين كليهما ، ومراداً به ضرب من التنبيه على مكان الاعراب في اللسان العربي المُعرِب المبين ، المفصح عن المعنى ، المعين على الفهم الدقيق للتراكيب .

ذلك أن الوجه الاول وهو ضم (نحوُ) يجعل هذه اللفظة اسماً يقع في موقع اسناد . وهو حينئذ اسم الكتاب به يعرف وبه يسمّى ، وقديماً قالوا : الكتاب يعرف من عنوانه . كأنه يعني «هذا نحو التيسير» .

أما الوجه الثاني فانه يجعل هذه اللفظة (نحوَ) ظرفاً يراد به معنى القصد أو الاتجاه، فكأنه جزء من جملة أو تركيب معناه التوجه أو القصد نحوَ التيسير في هذا العلم الذي هو محتاج الى التيسير بلا ريب .

لقد طبع هذا الكتاب منذ عشرين عاماً أو يزيد ، وكانت العجلة في اخراجه سبباً في عدم اتقان الاخراج، وفي نقائص ومآخذ جعلته غير وافٍ بحاجة القارىء والدارس ، فلم يبلغ ما قصد اليه من عرض ما أراد من أفكار وآراء لعل في اثارتها والتنبيه اليها نفعاً وخدمة للحقيقة ، بل خدمة للغة العربية وقواعدها

وتيسير فهمها وتذوق نواحي الجمال فيها والقدرة على التعبير الصحيح الدقيق بهـا •

ولقد ظل كل هذا كأنه مطمور في الطبعة المشحونة بالأغلاط التي لا تعين على القراءة ولاتغري بالاطلاع حتى اقتحمها أستاذ[1] من أركان الثقافة والعلم والتحقيق • وبدا له أن يستخرج منها ما هداه اليه طبعه القويم وفكره النير • فصار يستحث على اعادة طبع الكتاب ومعاودة النظر فيه وبسط جوانب ممـا أجملته فصوله وفقراته • فكان ــ جزاه الله خيراً ــ هو الذي فتح هذا الباب ومهّد لاعادة طبع الكتاب •

ولقد قررت لجنة التأليف والنشر في المجمع بجهد كريم من مقررهـا المفضال [2] أن يطبع في ضمن مطبوعات المجمع ، وهي على ذلك مشـكورة مذكورة لها هذه اليد الكريمة •

وها هو ذا بين يدي القراء والدارسين ، لعل الله أن يجعل له نصيباً في خدمة لغة القرآن ولسانه العربي المبـين انه ولي التوفيق ، يهـدي من اتبع رضوانه سبل السلام ويهديهم الى صراط مستقيم •

شـوال ١٤٠٤ هـ
تمـوز ١٩٨٤ م

احمد عبدالستار الجواري

---

(١) هو الاستاذ الدكتور عبدالعزيز البسام •
(٢) هو الاستاذ الدكتور محمود الجليلي •

مدخل

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا بحث عكفت عليه أعواماً ، وبذلت في اعداده والتفكير فيه جهداً ، ولست أزعم أنه جهدي وحده ، فلقد كان لطلاب دار المعلمين العالية ، كلية التربية في جامعة بغداد اليوم نصيبهم في اثارة الكثير من مشكلاته وفي الهداية الى الكثير من حلول تلك المشكلات ، ومن حقهم أن أنوه بفضلهم على هذا البحث وباسهامهم فيه حتى بلغ هذا المبلغ •

ولعل من المفيد أن أعرض للقارىء كيف بدأ التفكير في هذا الكتاب ، ومتى شرع في تحرير فصوله الموجزة • وأي غرض يبتغيه ويسعى اليه •

لقد آثرني أساتذة اللغة العربية في دار المعلمين العالية عام ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨ بتدريس النحو لطلبة الاختصاص في قسم اللغة العربية ، وكان الكتاب المقرر للتدريس هو شرح الاشموني على ألفية ابن مالك في بعض الصفوف ، وكتاب مغني اللبيب لابن هشام في الصف المنتهي من الكلية •

ولقد كنت أشعر أن في مادة النحو ، في أسلوبها الذي اشتملت عليه الكتب القديمة ، شيئا من العسر تنبو عنه أذهان الدارسين الذين لم يألفوا تسلسل المنطق في الاستقراء والاستنتاج ، ولم يلموا بطرائق الاقدمين في استخلاص الحقائق واستنتاجها من المادة اللغوية ، واستخدام القياس في استنباط الاحكام • ولقد كانوا يضيقون أحيانا بتلك الطريقة ويودون لو تخلصوا منها بكل وسيلة •

— ١ —

وكان أول الاسباب التي عزوت اليها عزوفهم عن مادة النحو وبَرَمهم بها على ذلك الوجه ، انهم لا يستطيعون أن يتذوقوها بأفكارهم على كل حال . وان أذهانهم تقتحمها فلا تقبلها ولا تمازجها . وانما يحفظون منها ما يحفظون حتى يقطعوا بها مرحلة من مراحل الدراسة ويقضوا بها حاجة من حاجاتها .

وقد بـدا لي من أول الامر أنهم على حـق ، لانهم يرفضون حقائق أو نظريات أو أحكاماً لا يقتنعون بها ، ولا يستطيعون أن يجروها في أفكارهم حتى يألفوا أساليب الاستنتاج والاستنباط فيها ، وأنهم يحفظون أحكاما وعللا لتلك الاحكام لا تصدقها عقولهم ولا تنسجم معها طرائقهم في البحث والتفكير . ووجدت أن أول ما ينبغي أن يتوافر للدارس قناعته بالحقائق التي تقدم اليه وتصديقه للاسلوب الذي يتبع في الوصول اليها .

وبدأ العمل من هذه النقطة ، فكان الاجتهـاد في تعليل قواعد النحو وأحكامه تعليلا يقبله العقل ويسلم به حتى لا يكون الامر قاصرا على حفظ تلك القواعد والاحكام استظهاراً آلياً لا يمازج الفكر ولا يعود عليه بأي نفع، بل يزول بزوال تكراره وترديده .

ولقد كانت تلك بداية لم يخطئها التوفيق ، فأقبل الدارسون على النحو واجتهد فيه المجدون حتى كان العمل فيه تجاوبا فكريا يبعث على مواصلة الجهد والمثابرة على سلوك تلك السبيل .

— ٢ —

وبعد ذلك أخذت تنشـأ في الاذهان فكرة ذات خطورة ، تلك هي أن قواعد النحو انما تقوم على منطق وتستند الى أساليب في البحث والاستنباط يستطيع الدارس أن يستكشفها متى سخا لها بجهده ، وأقبل عليها في صبره

واناته ، وصارت هذه الفكرة تتثبت بالاذهان وتلتمس لها مكانا يجعلها موضع التقدير والاعتبار ٠

واتخذت هذه الفكرة لها طريقا ، وأخذت تتلمس السبيل للظهور في واقع الدرس ، وصارت تعمق شيئا فشيئا حتى تبينت معالمها وتحددت حدودها ، متواضعةً لاتدعي ولاتتبجح ، وقد لا يكون فيها شيء جديد ، ولكن فيها جانباً لا يخلو من قيمة ومن خطورة ، تلك هي أن أي محاولة لتيسير النحو لابد أن تقوم على الفهم الواعي لاساليب الدراسة القديمة ، ووقوف مدرك على حقائقها ، وعمل مضنٍ في استخراج لبابها واستبعاد مظاهرها السطحية ٠

ـ ٣ ـ

ومما يؤثر عن علماء العربية القدامى قولهم في علوم العربية ان منها ما نضج واحترق ومنها ما نضج ولم يحترق ومنها ما لم ينضج ولم يحترق ٠ أما الذي نضج واحترق فهو النحو ، وأما الذي نضج ولم يحترق فهو علم الرواية وأما الذي لم ينضج ولم يحترق فهو علوم البلاغة ٠

كيف يعالج هذا العلم الذي نضج واحترق ؟ أيقذف به ويلفظ ؟ أم يتجرع بلا استساغة ولا مذاق ؟

لا هـذا ولا ذاك على كل حال ، وانما ينبغي أن يكون عمل الدارسين والباحثين العودة به الى سابق طبيعته واستنباط أصوله الاولى التي تعيد اليه مذاقه السائغ ، وتصله بالافهام والاذهان والاذواق ٠

وأول ما ينبغي أن يطرق من الابواب هو تفهم أصوله ، وربطها بأساليب البحث العلمي ، ووصلها بطرق التفكير المألوفة حتى لا يبقى مادة غريبة تنبو عنها الاذواق وتقتحمها الافكار والاذهان ٠

هذا هو الهدف الاول الذي قصد اليه هذا البحث مستهدياً بمن فتح

أبواب هذه الدراسة الحديثة وهو الاستاذ ابراهيم مصطفى أكرم الله مثواه ، مسترشداً بتجربة متواضعة في ممارسة درسه وبحثه بضعة أعوام •

وهو يشتمل على مباحث عامة في أصول الدراسة النحوية ، تصلح في ما أقدر أساسا لاغبار عليه للتفكير في تيسير النحو وبعث الحياة في أوصاله ، وهو جهد رغبت أن أعرضه على ايجازه ، لعلـه يجد من القراء والباحثين والاساتذة المتخصصين ما يقوّمه ويقيم وجهته ، ويجعل منه وسيلة مجدية في خدمة علوم العربية والفكر العربي •

والحقيقة أردت ، والخير قصدت، وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب •

بغداد في | محرم الحرام ١٣٨٢ هـ
حزيران ١٩٦٢ م

أحمد عبدالستار الجواري

الباب الاول

الفصل الأول

تيسير النحو

ما زال نحو العربية عند أهلها عسيراً غير يسير ، وعراً غير ممهد ، منحرفاً الى غير قصده ، لا يخلو من تعقيد ولا يسلم من انحراف . وما زال هذا النحو مثار الشكوى من المعلّمين والمعلَّمين على سواء ، يبدأونه فلا يكادون يبلغون منه غاية أو يصلون فيه الى نهاية ، ويخوضون منه في أتيّ زاخر لا أول له ولا آخر ، لا يعرفون مداه ولا يدركون منتهاه ، كلما توسعوا فيه اتسع أمامهم مجاله ، وتشعبت مسالكه ، فشغلتهم فيه الوسيلة عن الغاية .

واختلط الامر واضطرب ، وصار النحو مشكلة من مشكلات التعليم في أغلب بلادنا العربية تقع بين طرفين متناقضين ، اما دراسة ضحلة مهلهلة لا يعنى فيها المؤلف والمدرس ما يقول ، وانما تلفيق من آثار القدماء لا أصالة فيه ولا تطور ولا تطوير ، ونتف مبتورة من كتبهم لا تغني الدارس ولا تفتح ذهنه ، ولا تربي فيه ملكة التعبير الصحيح عن نفسه أو القدرة على فهم النص فهماً دقيقاً محكماً . واما دراسة تقليدية مرهقة مضنية لا ماء فيها ولا رونق ، ولا ارتباط وثيقاً بينها وبين واقع الحياة العقلية ، وانما هي بالنسبة للدارسين أشبه بازدراد الصخر الصلد ، لا طعم فيه ولا غذاء ولا فائدة كبيرة تنتظر منه

وصار جل أمر الدارسين والمدرسين ترديداً لعبارات الاقدمين واستظهاراً لآرائهم وحفظاً لمتون كتبهم وشروحها .

ولو أردت تعيين العلة باختصار، لقلت ان النحو قد أصبح في صورته التي يدرسه بها المتخصصون حفظاً واستظهاراً وتقليداً ومتابعة ، ونضـب فيه على ممر الايام رونقه ، وغار ماؤه ، وابتعد عن واقع الحياة العقلية • أما الصورة المبسطة القريبة من هذا النحو فقد أصبحت تبعاً لذلك هياكل لا روح فيها ولا حياة ، وقوالب قدت من صلب لا طعم له ولا علاقة بينه وبين أفكار الدارسين وما يدرسون • وانما هي تنف مشـوهة من آثار القدماء وأغلبها غـير قابل للارتباط بواقع التفكير عند المؤلفين والدارسين في وقت معاً •

يضاف الى ذلك أن هذه الامة العربية مقبلة على عهد تنفض فيـه غبار التخلف عنها ، وتمهد لنفسها سبيلاً يصـلها بالعالم من حولها ، ويزيح عنها كابوس الجهل الجاثم على الاكثرين من أبنائها • وهذا لا يكون بطبيعة الحال الا بالتعليم العام الذي يصل الفرد بالعالم من حوله ويزوده باللازم من خبرات الافراد والجماعات •

اللغة ومكانها من الحياة العقلية

واللغة هي وسيلة التعليم الاولى وسبيله الاول ، ولابد أن تكون هذه الوسيلة ميسّرة مهيّأة متينة دقيقة ، ترتبط بواقع الحياة العقلية للافراد على اختلاف مداركهم وأفهامهم ، وما تزودوا به من المعرفة والخبرة مباشرة أو غير مباشرة •

من أجل ذلك ترتفع الاصوات بالشكوى من النحو • وهو علم تركيب اللغة والتعبير بها •

ومن أجـل ذلك تمس الحاجـة الى تيسـير هـذا النحـو وتسـهيله وتقريبه من الافهام وربطه بأفكار الدارسين ، حتى تصبح عملية التعليم العام أمراً قريب المنال غير وعر ولا عسير •

ولاريب أن عملا ضخماً مثل هذا العمل ، انما ينبغي ان تتصدى له جهود

متضافرة مجتمعة في معاهد البحث العلمي ، ويتفرغ له متخصصون ضربوا في الثقافة القديمة بسهم وافر ، وعرفوا عن أصول هذا العلم وفروعه ، وكيف نشأ وكيف تطوّر وكيف تحوّل من حال الى حال . لان من الاسباب التي بلغت به الى الحال التي وصفنا آنفاً أن هذا العلم قد أصبح نهباً بين طائفتين مختلفتين من الناس :

طائفة تعرفه معرفه حفظ واستظهار وتقليد ، تقول فيه المقالة الذائعة الشائعة : ما ترك الاول للآخر شيئاً .

وطائفة تحس بجانب النقص فيه ، وتشعر بالحاجة الى اصلاحه وتيسيره وتجديد حياته ، ولكنها تجهل قديمه ولا تحسن التصرف في مادته ، ثم يحملها هذا الجهل على شيء من العبث حين تتحدث في أمره أو تعالج شأناً من شؤونه.

السبيل القويم الى التيسير

ولعل أدنى السبل الى الصواب في معالجة هذا النحو أن يدرس في صورته الاولى دراسة واعية عميقة لا تغفل عن الغاية ولا تتجاهل أسباب الانحراف عنها ، ثم تعرف ما اختلط بها من أمور بعيدة عن طبيعتها ، حتى جعلتها أخلاطاً مجمّعة ملفّقة لا تحقق غرضها ولا تبلغ غايتها .

ثم يأتي من بعد ذلك ادراك لما ينبغي أن يبقى وما ينبغي أن يحذف من أجزائها وأبوابها ، ذلك أن منها أجزاءً وضعت لا لتسد حاجة لغوية ولا لتقضي حاجة فكرية ، وانما وضعت لاستقصاء قاعدة منطقية ، أو سد ذريعة ، أو رد اعتراض متصور .

وان منها أبواباً لم تفتحها الحاجة ولا طبيعة اللغة ، وانما فتحتها ضرورة في الشاذ من الكلام والغريب من التعبير لا يفيد منها دارس ولا ينتفع بها حتى المتخصصون .

وليس هنا مكان التمثيل لتلك الابواب وتلك الاجزاء ، وانما يجزئنا أن

نذكر أن كثيراً من أبواب الدراسة النحوية قد ألجأ اليها المنهج الخاطىء الذي نهجته ودرجت عليه من أول الامر •

فقد عني النحويون باستخراج القاعدة من كل ما وصل اليه علمهم من كلام العرب شعراً أو نثراً أو مثلا ، حكاية تُحكى وعبارة تُروى ، فكثرت عندهم القواعد وتشعبت شعباً شتى وتفرعت فروعاً لا حصر لها ولا ضبط • واصطنعوا لكل قاعدة عامة منطقاً حكّموه في ما رووا من كلام العرب ، وما تكلم به المتكلمون من قبل ومن بعد •

وحسبنا أن نذكر أنهم استشهدوا بالشعر وهو يخضع للضرورة ولم يصرفوا عنايتهم الى القرآن الكريم ، وهو أسلوب سهل سلس بالغ غاية القوة والبراعة والانسجام •

ولو أنهم فعلوا ذلك لكانت صورة النحو غير هذه الصورة ، ولكان أقرب الى الاذهان وأدنى الى الحاجة الفكرية التي تزداد يوماً بعد يوم •

وكلنا يعرف مكان القرآن الكريم في بعث الفكر العربي وفي وثبته الجبارة المعجزة التي تخطّى بها حدود العرب والعربية ، وحمل بها رسالة الهية وانسانية سامية ، جوهرها العقيدة الاسلامية ، ووسيلتها هذه اللغة التي طاولت الدهر وصاولت أحداثه وصروفه ، وهي اليوم ماتزال حيّة فتية ، نامية متنامية، لم يزدها تطاول الزمان الا قدرة على استيعاب الحضارات ، وهضم الثقافات ، وتقبل الافكار الحديثة والتعبير عنها تعبيراً بالغ الدقة والبراعة والجمال •

نحو القرآن

ولقد التقت روافد العربية كلها في هذا النهر الخالد ، وانسابت لهجات العربية وطرائقها المتعددة في هذا التيار ، فكانت لغة القرآن واسلوب القرآن أمثل صورة من صور التعبير العربي وأروع مثال من مثله البيانية •

وقد كان على نحاة العربية أن يترسموا تركيب القرآن ، وأن ينحوا نحوه

فيجعلوا ذلك أساساً لنحوهم ومحوراً يديرونه عليه ، ثم لا بأس بهم بعد ذلك اذا عرضوا لما يخالفه أو يوازيه ، يذكرونه وينوهون به ويستشهدون له .

ولكنهم لم يفعلوا ذلك جهلاً بوظيفة النحو تارة ، وادلالاً بالخوض في لجج شتى تارة ، وافتتاناً بهذا الجديد الغريب الذي طلع عليهم ــ وهو المنطق ــ تارة أخرى .

ولابد لمن يتصدى لنحو العربية ، بعد ما بلغته العربية من اتساع الرقعة وما أصاب أهلها من بعد العهد بفصيحها وبليغها ، أن يلوذ بأسلوب القرآن وتركيبه ، حتى لايشتط ولا يبعد عن الصواب ولا ينساق في متاهات الغريب والشاذ من اللهجات ، ولا يجافي سبيل العربية اللاحب الى دروب المنطق ومنعطفاته وما توعر من حزونه .

ولقد ترسم بلغاء العرب وفصحاؤهم أسلوب القرآن في خطبهم وفي رسائلهم ثم في كتبهم من بعد ، فما توعروا في الاسلوب ولا اقتحموا الغريب ولا الشاذ ولا كانت لهم به حاجة ، وهم مع ذلك قد استوفوا التعبير الدقيق عن جوانب الحياة الحضارية فما قصّروا ولا ضلّوا .

ولقد أعانهم على ذلك ذوقهم لاساليب العربية ذوقا استقر في سليقتهم وتمكن من أنفسهم حتى أصبح بعض طبيعتها .

الحاجة الى اللغة المبينة ، الدقيقة

ونحن اليوم حين نقبل على تطور خطير في حياتنا الفكرية نحتاج الى اللغة المبينة القادرة على وصل الافكار بعضها ببعض وتناقل المعرفة على وجه من الدقة والاتقان ، ونحتاج الى اللغة السمحة الطيعة الوافية بحاجات الجمهور التي تعينه على التعلم ، وتكون في يده مفتاحا الى المعرفة على اختلاف صنوفها وفروعها .

ولا ريب أن احياء النحو أو تيسيره أو تجديده يكون هدفاً من أخطر الاهداف في نهضتنا الفكرية حتى تتجنب التخبط في أساليب التعليم وفي وسائله ، وحتى تكون وسيلة التعليم في أيدي المعلمين ـ وهي اللغة ـ قريبة المنال تعين على التعليم وتيسر أمره ، لا تعقّده ولا تكون هي بذاتها عقدة من عقده .

هذا شطر خطير من الحاجة الى تيسير النحو ، وشطر آخر لايقل عنه خطراً ، ذلك أن الفكر الحديث ، بما أصاب من تطور يزداد يوماً بعد يوم ، قد جعل أسلوب التعبير عنه في بلبلة وفي اضطراب ، فهو يوماً يجتهد ليلحق به ، وتارة يقعد عن ملاحقته عجزاً أو كسلا أو جهلا بحقيقة أمره ، ولذلك ترانا نثقف العلوم الحديثة باللغات الاجنبية مرة أو نعبر عنها بالعربية الفضفاضة غير الدقيقة مرة أخرى .

وعلة هذا وذاك أنا لا نحسن نحو العربية على حقيقته ، أو أن ما نسميه نحن نحوَ العربية ليس وافياً بوظيفته ولا قادراً على الوفاء بحاجاتنا الفكرية ، وأن حاله التي وصفنا في صدر هذا الكلام هي التي تجعله أشبه بعلم الآثار أو الحفريات ، مما لا تظهر علاقته بواقع العصر ولا ترتبط بحياة الناس الذين يتكلمون باللغة وبها يفكرون وبها يتعلمون ، وبها يتناقلون الافكار ويتواصلون في المشاعر والاحاسيس .

ولعل في ما أقدم من جهد هو جهد المقل تنبيهاً على خطر هذا الامر ، وتوجيهاً الى هذا الموضوع المهم ، واثارة للافكار حتى تتضافر على بحثه وتبين السبيل الذي يبلغ به الغاية . ولايفوتني هنا أن أنوه بمن مهد سبيل هذا البحث وأنار طريقه للباحثين وجال فيه جولات موفقة وخطا فيه خطىً مسدّدة ، ذلك أستاذنا الفاضل ابراهيم مصطفى (رحمه الله وأحسن جزاءه) .

ليس التيسر تبسيطاً او اختصاراً فحسب

ولابد لي هنا أن أشير الى أمر ذي خطر في فهم معنى التيسير وفي سلوك السبيل القويم اليه • ذلك أن التيسير عند الكثرة الغالبة ممن يعنون بأمر اللغة، ويتصدون للبحث فيها ، يعني التسهيل والاختصار ، وتذليل الصعب من مباحث النحو وتمهيد الوعر من مسالكه •

وهذا في الحق جزء من التيسير وجانب من جوانبه •

وقد اتجهت الى هذا الجانب جهود غير قليلة فعملت في منهج الدراسة النحوية حذفاً وتبديلا وتحويراً ، تريد من وراء ذلك كله أن تسهل على الدارسين وتأخذ بأيديهم في سلوك سبيل النحو قدر المستطاع •

وأحسب أن هذا لايكفي لتحقيق الغاية وبلوغ الهدف المقصود • وانما ينبغي أن يقترن بتلك الجهود جهود أخرى تتجه الى اعداد الذين يقومون على تدريسه وتعليمه ، اعداداً يشتمل على فقه ومعرفة واعية بالنحو وبسائر علوم العربية ، حتى لايبقى النحو مادة غريبة على الافكار لاتسيغها ولاتهضمها ولاتنتفع بها •

ولعل هذا الجانب ـ في ما أحسب ـ أهم وأخطر من تيسير المنهج وتهذيبه وتبديله وتحويره • لان التدريس في حقيقة أمره ليس محض تلقين والقاء • وانما هو قبل كل شيء تواصل فكري ، ينبغي أن يقوم على الفكر الواعي الذي يفقه الموضوع ويفهمه فهماً عميقاً ، ويدرك الغرض الذي يعمل من أجله والغاية التي يريد أن يصل اليها •

ولابد لهذا أن يتسع موضوع التيسير حتى يشتمل على تغيير في دراسة العربية بالنسبة للمتخصصين ، تغييراً يصل بين علومها وينتهي الى فهم واع عميق وتذوق صحيح سليم •

الفصل الثاني

معنى النحـــو

أسلفنا في مقدمة هذا البحث أن النحو علم من علوم العربية انحرف عن قصده وخرج عن غايته ، واشتغل أهله بفروع المسائل وشعبها عن جوهر وظيفته وحقيقة أمره .

وقد أشـــرنا الى طائفة من أســـباب ذلك الانحراف اشـــارة مجملة . ونريد هنا أن نوضح حقيقة معناه وماذا يراد به وكيف تحول عنه الى جانب منه.

يقول الاشموني في تعريف النحو وتحديده : « النحو هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منهـــا » .

قال صاحب المقرب[1] « فعلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا علم العربية لاقسيم الصرف »[2] .

وهذا التعريف أو التحديد موافق مطابق للمعنى اللغوي لكلمة النحو ، فقد جاءت هذه الكلمة لخمسة معان :

أولها القصد ، يقال نحوتُ نحوَكَ أي قصدت قصدك .

والثاني : المثل نحو مررت برجل نحوِك أي مثلك .

والثالث : الجهة نحو توجهت نحوَ البيت أي جهةَ البيت .

---

(١) هو النحوي المعروف ابن عصفور .

(٢) شرح الاشموني على الفية ابن مالك ج١ ص ١٧ ـ ١٨ .

والرابع : المقدار نحو : له عندي نحوُ ألف أي مقدار ألف .

والخامس : القِسم نحو : هذا على أربعة أنحاء ، أي أقسام . فالمراد بنحو العربية اذن هو القصد الى جهة كلام العرب وانتحاء طريقهم في الكلام والقصد فيه الى مثل كلامهم .

وهنا يلتقي المعنى اللغوي بما كان يقصد اليه الأقدمون من علماء العربية .

ويروي الاشموني في سبب هذه التسمية أن علياً رضي الله تعالى عنه لما أشار على أبي الاسود الدؤلي أن يضعه (النحو) وعلّمه الاسم والفعل والحرف وشيئاً من الاعراب قال : انحُ هذا النحو يا أبا الاسود [٣] .

وهنا ينبغي أن نلاحظ بعناية أن النحو عند القدماء هو علم العربية الذي يعرف به وجهة كلام العرب وما يقصدون اليه .

أما المتأخرون فقد ألزموه فرعاً من فروع هذا المعنى وصرفوه اليه ، وجعلوه فناً مختصاً بالاعراب والبناء .

يقول الصبّان : « واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الاعراب والبناء وجعله قسيم الصرف [٤] ، وعليه فيعرف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم اعراباً وبناء ، وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرف لها من الاعراب والبناء »[٥] .

ولسائل أن يسأل كيف تحوّل النحو من معناه عند القدماء الى هذا المعنى المحدود عند المتأخرين ؟

ومتى كان ذلك التحول ؟

وما أسبابه ؟

---

(٣) شرح الاشموني ج١ ص ١٨ ــ ١٩ .

(٤) والصرف مختص ببناء الألفاظ من داخلها وتغيير صيغها وأوزانها وما الى ذلك .

(٥) حاشية الصبان شرح الاشموني ج١ ص ١٨ .

ولعل الاجابة عن هذه الاسئلة بسطاً وتفصيلا مما يتعلق بمهمة مؤرخي النحو الذين يتصدون لدراسة تطوره : كيف بدأ ؟ وكيف نشأ ؟ وكيف تطور؟

ولعل الاشارة الموجزة مغنية في مثل هذا البحث الموجز .

فلو أننا بحثنا في أسباب وضع هذا العلم لوجدنا أن أهمها وأخطرها تصحيح الالسنة وعصمتها من الخطأ بعد أن فشا اللحن وشاع الخطأ بين من يتكلمون العربية ، حتى بلغ الامر ببعض الناس أن صاروا لايحسنون قراءة القرآن بل يخطئون فيها .

ولذلك تصدى أبو الاسود الدؤلي لضبط المصحف بما عرف بنقط الاعراب [٦] . وذلك أن من مشكلات العربية هذا الاعراب الذي يصعب ضبطه على غير أهل السليقة ، الذين يتلقون اللغة في حجور أمهاتهم فصيحة صحيحة .

وهؤلاء هم أهل اللغة الذين يأخذونها أخذاً طبيعياً ولا يكتسبونها اكتساباً ، يسمعونها صحيحة لاعوج فيها ولا خطأ ، ولا يسمعون لغيرها مما يمكن أن تشوبه لكنة أعجمي أو لحن مولد .

وهذه حال المجتمع المحدود المقيد الذي تعصمه حدوده وقيوده من التأثر بما سواء أخذاً وعطاء في كل ما يتعلق بأمور حياته .

حتى اذا انطلق هذا المجتمع من حدوده وقيوده تعرض للمؤثرات المختلفة، مادية واجتماعية وفكرية فزايلته تلك المناعة وفارقه ذلك الصفاء والنقاء الذي تصونه القيود والحدود .

وهكذا كان حال العربية عند أهلها أول الامر ، مجتمع محدود محصور في بيئة بعينها ، لاتكاد المؤثرات الخارجية تفعل فعلها فيه الا قليلا ، ولايكاد

(٦) ظهر بعد ذلك ما عرف بنقط الاعجام وهو ازالة العجمة عن الحرف تمييزا لاشكاله المتشابهة كالجيم والحاء والخاء ، والسين والشين ، والعين والغين ، ونحو ذلك .

الدخيل الطارىء يؤثّر فيه أثراً ذا بال ، وانما يندمج به وينطوي في أثنائه اذا قُدِرَ له أن يمسه أو يدخل فيه ، فيتأثر به ويخضع لمؤثرات بيئته ويصير جزءاً منه •

نعم ان طبيعة الحياة على وجه العموم قضت وكان لابد أن تقضي على المجتمع العربي في شبه الجزيرة أن ينفلت من قيوده افراد وجماعات منه ، يرحلون الى بلاد غير عربية ، يخالطون أهلها ويتأثرون بهم في سائر أحوالهم الاجتماعية ، أو يقعدون على طريق يمر به ذوو الحاجة من الاغراب ، يعاملونهم ويخالطونهم ويتأثرون بهم ويؤثرون فيهم •

أو يقتحم على المجتمع العربي عزلتَه طائفة" قليلة أو كثيرة أفراد أو جماعات من غير العرب ، ولكن ذلك كله لم يكن ليؤثر في اللغة وهي عماد الحياة الاجتماعية تأثيراً ينحرف بها عن طبيعتها أو يخرج بها عن عزلتها ومحافظتها على جوهرها •

مواطن الفصاحة المطلقة

ذلك أن في الجزيرة بقاعاً امتنعت أو كادت تمتنع على ما وصفت من التأثر بالخارج أياً كان مداه ، وتلك هي مواطن في نجد والحجاز لم تختلط بأجنبي ولا طرأ عليها غير عربي على وجه العموم ، وتلك هي التي قال فيها أبو عمرو بن العلاء : « لا أقول قالت العرب الا ما سمعتُ من عالية السافلة أو سافلة العالية» •

يريد بذلك من يقطنون في نجد على حدود الحجاز وفي الحجاز على حدود نجد •

ثمة أمر آخر لابد من التنويه به والاشارة اليه •

ذلك أن العربية في صورتها التي بين أيدينا ليست الا فرعاً من فروع العربية غلّبه القرآن ، وفرضته الحياة الجديدة التي صار اليها المجتمع بعد نزول الكتاب الكريم وسطوع نوره في الجزيرة •

وليس ثمة من ينكر أن في العربية لجهاتٍ وفروعاً أخرى ، بعضها معروف وبعضها غير معروف ، تختلف في بعض أصولها وقواعدها وتتمايز تمايزاً واضحاً ، ولكنها أصبحت بعد نزول القرآن وجمعه وضبط قراءاته في عداد المنقرض المهمل ، ثم تسربت في لهجات الحديث اليومي ولغة التخاطب وانسابت في العامية حتى ضاع وجودها واندرس أثرها .

وأريد هنا أن أقرر أن شيوع الخطأ وفشوّ اللحن ليس هو كل شيء ، بل ليس هو السبب الاول في وضع النحو ، وانما هو سبب من أسباب عدة قد يكون من أهمها ومن أخطرها بلا ريب .

ضرورة وضع القواعد

وتقنين اللغة ووضع قواعدها أو نحوها أمر طبيعي ، لابدّ أن يكون عندما يبلغ المجتمع مبلغاً من التطور يلزمه أن يجعل اللغة في موضعها من الحياة ، أداة للتفكير والتعبير والتواصل الفكري والشعوري . ولاسيما اذا أراد أن يستصفي من لهجاتها وفروعها ما هو أهل لان يحمل مضمون الفكر والثقافة ، وأن ينتشر في ما يلتحق به من مجتمعات أخرى فيتأثر به ويؤثر فيه ويأخذ منه ويعطيه .

على أن قواعد اللغة أو نحوها هو في الحقيقة قواعد التعبير بها وطريقة تركيبها قبل كل شيء . فكيف اذن خرج نحو العربية عن هذا المفهوم وانحاز الى جانب منه وهو علم الاعراب ؟ واتخذ منه أساساً غلب على النحو أو كاد ، وغطى على ما سواه ؟

ثم تشعب وتفرع واشتغل بتلك الشعب والفروع عن جوهر وظيفته وحقيقة أمره ؟

وكيف صار درسه ومزاولته مشكلة من المشكلات وعقدة من العقد في حياتنا العقلية ؟

وأحسب أن الجواب على ذلك من الامور الميسورة التي لاتحتاج في

ادراكها الى عناء كبير •

ذلك أن الاعراب في الواقع هو أعسر ما في النحو وأصعبه وأكثره مشقة• وهو ظاهرة في اللغات القديمة لم تكد تستمر بها أسباب الحياة ، (وذلك واضح في تطور اللغة اليونانية ، وفي ما تفرع من اللغة اللاتينية وكلا اللغتين معرب) •

وهو في تلك اللغات مثله في نحو العربية عماد النحو وأهم شيء فيه • وأول ما يولّيه دارس اللغة وجهته ويصب عليه اهتمامه •

من أجل ذلك أصبح الاعراب جل ما في النحو وأكبرهمّ النحويين، وكثير منهم تعلّمَ اللغة واكتسبها اكتساباً •

ولا ننس أن نشأة النحو الاولى قد تأسست على ضبط الاعراب وصون الالسنة عن الخطأ في تلاوة القرآن ، وقد مر بنا حديث أبي الاسود الدؤلي في نقط الاعراب ، وهو عند أكثر المحققين الاساس الاول الذي قام عليه النحو، والبذرة الاولى فيه •

على أن دراسة التركيب وطبيعته ، وأسلوب التعبير باللغة عن الافكار وعن المشاعر قد يكون من الوجهة النظرية الصرف أمراً يسيراً اذا قيس بالاعراب •

ذلك أنه ـ في ظاهره ـ مطلق بعض الشيء الا من قواعد فضفاضة لا يصعب الالمام بها ولا يعسر ادراكها • فليس في التركيب العربي قاعدة ظاهرة يجري عليها تركيب الجملة وترتيب مفرداتها ، سواء في ذلك الجملة الاسمية والجملة الفعلية مادام الاعراب في ظاهر الحال ، هو الضابطَ الذي يُعرب عن معاني الالفاظ المفردة ويدل على مكانها من التركيب •

وما سوى ذلك من تقديم أو تأخير أو ترتيب الالفاظ ترتيباً بعينه ، فليس من عمل النحو في شيء ، وانما هو من عمل ما يسمى علم المعاني • وقد أصبح

عند المتأخرين فرعا من فروع البلاغة وفنا من فنونها •

ولهذا الحديث مكان من التفصيل في ما سيأتي من المباحث -

وصفوة القول أن النحو قد استقل عند المتأخرين ــ كما كان منذ نشأته الاولى ــ بمعنى ضيق محدود ، هو تغير أواخر الكلم بحسب مواقعها من التركيب ، وهو الذي يعرف بالاعراب ، وغلب عليه هذا المعنى غلبة بلغت به مبلغ الجمود المنقطع ، الذي لايكاد ينبىء بأن له علاقة واضحة بما سواه من علوم العربية من جهة ، وبما له من علاقة بواقع الحياة التي يعبر عنها من جهة أخرى •

فلم يعد يعني في مفهومه فن التعبير عن الافكار والمشاعر ، ولا دخل له في الاساليب التي تختلف باختلاف المعاني والافكار •

وكان من جراء ذلك أن انعزل عن حقيقة موضوعه وابتعد عن صميم غايته•

كيف يفهم النحو ؟

واذا سلمنا بأن معنى النحو في أبسط صوره هو القصد الى أساليب العرب في الكلام ، ملفوظاً كان أو مكتوباً مدوّناً، بدا لنا واضحا مدى الانحراف الذي أصاب هذا العلم الذي بين أيدينا اليوم عن معناه وعن وظيفته في الحياة العقلية والاجتماعية ، وتبين لنا أنا تجاه مشكلة بل مشكلات ينبغي أن تذلل أو تحل حتى يعود هذا العلم أو هذا الفن الى مكانه ، فيصبح وسيلة من وسائل التطور الفكري والتقدم الاجتماعي في المجتمع العربي •

ولعل من نافلة القول أن نقرر أن هذا العمل الجسيم يحتاج ، أول ما يحتاج ، الى وقوف مدرك على الصورة التي بدأ بها هذا النحو وفهم واع لما أثر في تطوره وتحوله عن تلك الصورة ، واحاطة واسعة بالدروب التي سلكها والشعاب التي تسلل اليها حتى ضيّع هدفه أو كاد •

ثم يأتي من بعد ذلك محاولة ، مهما بلغت من التواضع ، في رسم السبيل الذي يحقق بلوغ الغرض أو يقرب منه وهذا أخطر مافي الامر وأعسره، وأحوجه الى الجهد المشترك المتضافر ، الذي بدأه من قبل أناس يتفاوت مبلغهم من العلم بهذا النحو ، وتختلف أغراضهم في البحث كما تختلف وسائلهم تبعاً لذلك الاختلاف .

ومعذرة اذا اقتصر هذا البحث على الاشارة الى طائفة من تلك الجهود وأغفل طائفة أخرى منها ، ذلك أنه يلتزم المنهاج الذي سلف القول فيه ، وهو التزام الاساس الذي لا مناص من التزامه في مثل هذا البحث من احاطة شاملة بالقديم ، ويقين بأن هذه اللغة هي السبيل الذي تسلسل فيه تراث الامة ، وهي سبيل الحفاظ على وحدتها في الافكار وفي المشاعر وفي المُثُل .

وكل جهد يتجاهل هذه الحقائق أو يغمطها حقها ، لايمكن أن يتخذ أساساً للاصلاح أو بداية للطريق الى الغاية .

وبياناً للحقيقة نقرر أن الجهد الاصيل في هذا الباب يقوم على احياء النحو للاستاذ ابراهيم مصطفى ، فهو الذي فتح مغاليق هذا الباب وهو الذي أنار للاذهان سبيل الخوض فيه .

ومهما كان رأي طائفة من أهل العلم في اصالته ، وفي ردّه أو ردّ أصله الى كتاب «الردّ على النحاة» لابن مضاء القرطبي ، فذلك أمر يعرف حقيقته من يمعن النظر في الكتابين فيقف على سذاجة الفكرة عند ابن مضاء واختلاف الدوافع التي دفعته الى التأليف ، واختلاف الغرض الذي يرمي اليه .

ولعل لتفصيل ذلك مكاناً في هذا البحث ان شاء الله .

وثمة جهود أخرى أخصّها بالذكر تقرير اللجنة التي ألفت في وزارة المعارف المصرية من نخبة من اهل العلم والادب ، فرسمت منهاجا لدراسة النحو وقواعد

اللغـة لايخلو من الغلوّ والابعاد ، وقـد يصلح لان يكـون خطـوة تالية لخطوة ذات صلة قريبة بالنحو القديم ، ذاك الذي لايستطيع المنصف أن يقرر هدمه بالجملة أو الاعراض عن تمحيص جوهره واستخلاص ما يصلح منه للحياة الفكرية ، وتجريده مما تعلق به من موضوعات وأبواب وفروع لا تفيـد في دراسة اللغة ولا تعين في بلوغ الغاية من دراستها •

وثمة جهود علمية أخرى لم تستكمل عنصر الاحاطة بالقديم القيم الذي لابد من فهمه والاحاطة به قبل أن يرسم المنهاج الجديد •

ومثلها في هذا الباب كمثل من يقيم بناء على أرض لم يدرس طبيعتها ، ولم يلائم بين مادة البنـاء ومادة الارض ، وعواقب مثل هـذا العمل غير خفية ولا مجهولة •

وبعد ، فان تيسير النحو أو تجديده أو احياءه عمل ضخم ، يلزم له قبل كل شيء تحديد معنى النحو وفهمه واحاطة بقديمه احاطة تنفذ الى صـميمه ، وتغوص في أعماق معانيه •

ثم يتلو ذلك تجريده مما شابه من شوائب لامكان لها في نحو اللغة، ولا طائل من ورائها في اتقان التعبير بها •

ونحن نعرض في ما يأتي لطائفة من كبريات المسائل في النحو ، نقف فيها على مذاهب الاقدمين ونجمل ما كانوا يرون فيها ثم نعمل الجهد في تخليصها مما لا علاقة له بالنحو ، أولا أثر له في انتحاء كلام العرب حتى يمكن أن يقوم البناء الجديد ــ الذي لا نزعم بحال أننا نتصدى له بأجمعه ــ على أساس من الادراك والفهم والتقدير الصحيح •

الفصل الثالث
النحـــو والاعـــراب

أسلفنا القول فيحقيقةالنحو وفي مفهومه، وكيف أنه بدأ أول أمره لتقويم الالسنة وصونها عن الخطأ ، وكيف أن اللحن في القرآن الكريم كان هو الذي دفع الى تأسيس قواعده الاولى ، تلك القواعد التي تتمثـــل في نقط الاعراب الذي وضعه أبو الاسود الدؤلي ، في القصة المشهورة التي مر بنا حديثها في ما سبق من هذا البحث .

ويبدو أن أمر الاعراب كان في النحو العربي أهم من كل شيء ، لانه في العربية مظهر من مظاهر الصعوبة وجانب وعر على المتعلمين ، لا يتيسر لهم بلوغ الغاية فيه أو اتقانه . ولاسيما اذا لاحظنا أن الاعاجم الذين صـــاروا يتعلمون العربية ويجدون في تعلمها مشقة وعسراً ، كانت لغاتهم خلواً من هذه الظاهرة ، بل كانت لغاتهم على وجه العموم أقل تعقيداً في قواعدهـــا وأيسر منالاً من العربية .

والحق أن الاعراب — في ظاهر الامر على الاقل — هو الجانب العســـير الوعر من قواعد العربية ، فيه يتجلى التواء المسالك وتشعب الدروب ، وبـــه تتصرف الالفاظ في معانيها التي تحتملها ، ووجوهها التي تتحملها وبه يستدل على الجزء الاكبر من معنى التركيب .

الاعراب ظـــاهرة لغويـــة

والاعراب ، بعد ، ظاهرة لغوية تعرفها اللغات منذ القديم دليلا على مواقع الاسماء في الكلام . فهو موجود في اليونانية القديمة وفي اللاتينية وفي طائفة

من اللغات السامية الاخرى •

وهو في هذه اللغات القديمة أعسر ما في قواعدها على المتعلمين وأوعر ما يواجهون من عقبات ومن مصاعب •

والذين أتيح لهم أن يدرسوا اليونانية القديمة أو اللاتينية هم الذين يدركون صدق هذا الحكم ويعرفون هذه الحقيقة •

والظاهر أن اللغات الحديثة التي تطورت عن تلك اللغات قد حاولت أن تتمرد على هذه الظاهرة وأن تنسلخ منها ، وتركن الى تركيب الكلام وترتيبه ، تتخذ منه دليلها على معنى الكلام وما يراد به •

وهذا ظاهر في اليونانية الحديثة وفي فروع اللاتينية : الايطالية والفرنسية والاسبانية على وجه التخصيص •

وقد يرى بعض من يعنى بدراسة هذا الموضوع ، أن ظاهرة الاعراب مظهر من مظاهر البدائية في اللغات ، تحاول أن تتخلى عنها كلما تدرّجت في مراقي التطور ، واتسعت بها الآفاق ، لانها تجد عنها بديلا أفضل وأسهل في تركيب الالفاظ تركيبا منتظما ، يتعلق بالفكر واعمال الذهن أكثر من تعلقه بالمظهر المحسوس الملموس •

وهذا رأي قد تكون له وجاهته أحيانا وفي أحوال بعينها ، ولكنه يبقى رأيا نظريا بعيدا عن الواقع أحيانا أخرى ، يفتقر الى امكان تطبيقه وتحقيق وجوده ولاسيما في لغة كالعربية قديمة حديثة لا يكاد الباحث يعرف مبدأ وجودها ، بل مبدأ نضجها وتكاملها ، وتركز فيها تراث حضاري بعيد الامد موغل في القدم لايزال موصول الاسباب على مر القرون وتتابع الاجيال•

وليس من شك أيضاً أن اللغات العامية تحاول ، قدر ما تستطيع ، ان تطرح هذا المظهر المعقد في اللغة وتتخلص مما فيه من العسر والمشقة ، لان ما تعبر عنه من الافكار والمشاعر والمعاني أبسط وأيسر من أن يحتاج الى مثل

هذه الدلالة على معاني الالفاظ ومواقعها من الكلام •

وكل اللغات الحديثة التي يحتج بها للرأي الاول ، كانت في مبدأ أمرها لغات عامية تطورت عن تلك اللغات القديمة وتفرعت منها ، ثم تقدم بها الزمن فتقدمت بما أصابته الحياة العقلية من ثراء ، حتى أصبحنا ننظر اليها على هذا النحو ونقدرها بهذا المقدار •

وليس في الناس من ينكر على اليونانية القديمة أو على اللاتينية نضجها واستواءها وقدرتها على التصرف في المعاني والتعبير الدقيق عن الافكار والمشاعر •

على أن مشكلة التطور اللغوي في هاتين اللغتين هي في صميم أمرها مشكلة اجتماعية ، تتعلق بمفاهيم الاجتماع وتتأثر بطبيعة قوانينه •

ذلك أن اتقان اللغة المعقدة المتشعبة المسالك أمر لا يتهيأ للناس جميعا ، وانما يقتصر على القلة المتخصصة أو الطائفة التي تجد في حياتها الفسحة والمجال لذلك ، ولا تحول ضرورات الحياة بينها وبين بذل الجهد في هذا السبيل •

أما الكثرة فاللغة عندها وسيلة التفاهم وتناقل الافكار ، يكفي منها ما يحقق هذه الغاية على وجه مناسب ويدفع بدولاب الحياة في دورانه الطبيعي المألوف •

وعندما تصبح الثقافة مشاعا للناس كافة تمس الحاجة الى النظر في أمر اللغة وفي تقريب بعيدها وتمهيد وعرها واستبعاد جوانب التعقيد فيها •

وهكذا كانت سنة التطور في غير العربية من اللغات •

تطور اللغة العربية وفضل القرآن

أما العربية فان لها في سنة التطور التاريخي وجهة أخرى ، فقد حافظت على جوهر مقوّماتها محافظة عجيبة وأقامت على خصائصها الاصلية اقامة تبعث على الدهشة والحيرة ، فهي اليوم تجري ، في الاصل والجوهر ، على القواعد

والسنن التي كانت تجري عليها منذ بضعة عشر قرنا من الزمان ، والصلة قائمة بين أهلها الغابرين في القرون وأهلها الذين يعيشون في القرن العشرين ، اذا سمعوا كلاما قيل في تلك العهود الممعنة في القـدم فهموه وتذوقوه ، واذا أنشأوا كلاما لم يخرجوا في الاصل وفي الجوهر عن أساليب أسلافهم الاقدمين، ولو أن واحدا من هؤلاء بعث ليسمع أو يقرأ ما ينشؤه المعاصرون ، لما أنكر منه شيئا ولما فاته من فهمه الا ما تقضي به سنة التطور في معاني الالفاظ المفردة من جهة ، وما تضيفه الحضارة في هذا الامد الطويل العهد من صقل وتهذيب وتنسيق وطلاوة على الالفاظ والاساليب •

وكل ذلك يعود الفضل فيه الى القرآن الكريم •

والاعراب ، وهو أبرز الظواهر في نحو العربيـة ، لا يزال هو هو لم يتحول ولم يزايل مكانه من اللغة ، وهو جدير بأن يبقى حيث هـو ، ما دام حاضر الامة التي تتكلم العربية وتصطنعها للتفاهم والتواصل الفكري موصولا بماضيها ، وما دامت العربية هي التي حفظت لتلك الامة أواصر العلاقة بـين أجزائها في رقعتها الوسيعة الممتدة في أرجاء آسيا وأفريقيا ، وما دام هـذا الكتاب الكريم ــ القرآن ــ يتلوه مئات الملايين من المسلمين في أرجاء الارض آناء الليل وأطراف النهار •

وقد يكون من المفيد للباحث أن يتبين مكانه من المشكلة التي يبحث فيها، وأن يعرف طريقه الى تخطي عقابها وتذليل وعرها والاهتداء في شعابها ، وليس من الحكمة في شيء أن يركب رأسه الاصرار على تحطيم صخرة لا سبيل الى النيل منها ، لانها أساس في بناء الطريق الذي يسلك ، اذا استطاع أن يتمكن منه ــ وهذا بعيد ــ هوى في قعر سحيق لا يملك منه خلاصاً ولا يهتدي فيه سبيلا •

وهكذا أصول العربية ، في أن كلا منها يبدو في ظاهر الامر عقبة كؤوداً

لابد من نسفها والتخلص منها ، حتى يمهد السبيل ويستقيم الطريق الى اصلاح اللغة وتيسير نحوها ، ولكنه في واقع الحال وحقيقة الامر أساس اذا اقتلع كان اقتلاعه تخريبا للطريق ، بل عقبة جديدة لا تذلل وثغرة لا تسد . وانما تقضي الحكمة بتمهيد العقبة وتذليلها بالتهذيب والتشذيب والصقل ، حتى يزول عنها ما تجمع عليها من آثار الجمود ، وحتى تستصلح فتكون صالحة لسلوكها في هذا العصر الذى نعيش فيه .

وما لنا نرمز ونمثل وما لنا لانصرح ولا نوضح ، فتقول ان الاعراب وهو أصل من أصول العربية ومقوّم من مقوّماتها ، هو أشبه شيء بما وصفنا آنفاً وبما ضربنا من الامثال . فهو من غير شك عقبة كؤود ومسلك وعر يحتاج الى التذليل والتمهيد بالتهذيب والتشذيب والصقل ، حتى يكون سبيله قريبا على أهل العصر ، وحتى لاتكون اللغة ، من أجله ومن أجل ما يشبهه من أصولها الوعرة ، جمودا لايلين ووعورة لايتيسر سلوكها والسير فيها .

معنى الاعراب ووظيفته

ولعل في معنى الاعراب عند أوائل أهل العربية مايقرّب لنا الغاية ويهدينا الى الوسيلة ، ذلك أن أصله في اللغة الايضاح والبيان وهو كما يقول ابن جني: « الابانة عن المعاني بألفاظ » . وهو «مصدر أعربت عن الشيء اذا أوضحت عنه ، وفلان معرب عما في نفسه أي مبين له وموضح عنه» [١] .

فهو اذن وسيلة من وسائل اظهار المعنى وايضاحه ، يراد بها الافصاح المبين عما يقصد اليه المتكلم .

وقد يفهم منه أنه مظهر من مظاهر الدقة في البيان ، لان تركيب الالفاظ في حد ذاته يكون في أكثر اللغات دلالة كافية على المعنى وايضاحا مغنيا لمضمون الكلام وقصد المتكلم .

ومما يلاحظ في هذا الباب أن من معاني « الاعراب » في اللغة الامعان

---

(١) يراجع الخصائص ج١ ص ٣٣ ـ ٣٥ .

في الايضاح والبيان أو تحسين الكلام وتجويده ، بل ازالة فساده .

ذلك أن المعاجم تنص على أن أعرب : أي أبان أي أظهر ... أو حسّن أو غيّر ، أو أزال عرب الشيء وهو فساده»[2]. وفساد الكلام يكون في التباسه وابهامه ، وازالة ذلك الفساد تكون بالايضاح والابانة ورفع الابهام والالتباس.

الى هذه الاصول اللغوية ينبغي أن يلتفت الباحث ، اذا أراد أن يجرّد هذا النحو مما اعتوره من عناصر التعقيد التي تجمعت عليه شيئا فشيئا ، وتراكم بعضها فوق بعض حتى تحجرت فأصبحت لدى الناظر اليها لاول وهلة جزءاً منه ، لايبدو انفكاكها عنه ممكنا بحال من الاحوال .

ولننظر بعد ذلك في مايراه النحاة المتأخرون في الاعراب ، لنرى كيف تحوّل الى نظريات وقوالب جامدة صلدة لاتبين لها حيوية ، ولا تلوح عليها مخايل الحياة ، ولا تكاد تظهر علاقتها بهذه اللغة التي نحيا فيها وتحيا فينا كل يوم بل كل لحظة .

مذهب النحاة في معنى الاعراب

يقول الاشموني في معنى الاعراب عند النحاة : « وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان : أحدهما أنه لفظي واختاره الناظم (ابن مالك) ونسبه الى المحققين، وعرّفه في التسهيل بقوله : ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف .

والثاني أنه معنوي والحركات دلائل عليه ، واختاره الاعلم[3] وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وعرّفوه بأنه «تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً » .

---

(٢) يراجع شرح الاشموني ج١ ص ٥٣ .
(٣) نحوي اندلسي معروف .

ثم يقول الاشموني : «والمذهب الاول أقرب الى الصواب » (٤) .

وهذا الذي نقلناه من كلام الاشموني يكاد يكون زبدة كلام النحويين في الاعراب وخلاصة مذاهبهم فيه .

فهو عندهم يتكون من عنصرين رئيسين : أولهما العامل . والعامل معنى يقوم في نفس المتكلم حين ينشىء الكلام فيحكم على اللفظ بأن يؤدّي المعنى.

وهذا العامل اما فكرة تنفذ الى اللفظ بلا واسطة ، كأن يكون اللفظ مسنداً فيرفع ، أو مضافا اليه فيخفض أو يتخذ له واسطة حرفا من حروف المعاني كحروف الخفض أو الجر في الاسماء أو حروف النصب والجزم في الافعال .

أو تكون تلك الواسطة لفظا من غير الحروف ، قابلا للعمل كالفعل الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول ونحو ذلك كالاسم المشابه للفعل .

هذا هو العنصر الاول ، وهو المؤثر .

أما العنصر الثاني فهو الاثر الذي ينتج عن المؤثر ، وهو أحوال اصطلحوا عليها وسموها بأسمائها . ولكل حال منها علامة ظاهرة أو غير ظاهرة ، هي التي تدل على حال اللفظ وتحدد معناه وتعين مكانه في الكلام وموقعه من التركيب.

وهذه الأحوال عندهم أربعة الرفع والنصب والجر أو الخفض والجزم . ولكل منها علامة أصلية أو فرعية وكل ذلك معروف مألوف .

ولعل هذا الذي أوردناه من كلامهم وفصلناه بعض التفصيل هو أقرب وأيسر ما يمكن أن يحيط به الباحث ، ولكنه يكشف لنا اذا قارناه بمعناه الاصلي أو بأصل معناه ، ما طرأ على هذا الاصل من أصول النحو من تعقيد والتواء ، وكيف يمكن أن تتشعب المسالك في أصول اللغة حتى تبلغ بها مرحلة لايكاد الباحث أو الدارس يتبين فيها مبدأ الطريق أو يلمح معالمه ، وعند ذلك

---

(٤) شرح الاشموني ج١ ص ٥٣ .

يختلط عليه الامر فتلتبس الغاية بالوسيلة ، بل تصبح الوسيلة غاية ، ويكون الاهتداء في المسالك والفروع المتشعبة غاية في ذاتها ليس وراءها غاية •

ماذا جر الانصراف الى الاعراب على النحو ؟

وقد نشأ عن هذه العناية البالغة بالاعراب أن انصرف النحو عن أصوله الاخرى ، وأصبح عند علمائه المتأخرين هو العلم الذي «يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء » ، واقتصر موضوعه على «الكلم العربية من حيث مايعرض لها من الاعراب والبناء » (٥) •

أما تأليف الكلام وتركيبه فقد تخلى عنه النحو ووكل به علماً آخر من علوم العربية عرف بعلم المعاني ، والمقصود بالمعاني ، في مايعرف المتخصصون ، معاني النحو •

هناك يدور البحث في نظم الكلام وفي تأليفه وفي أساليبه المختلفة ، من خبر له في الخارج نسبة تصدّقه أو لاتصدّقه ، وانشاء ينشئه المتكلم من نفسه ولايمكن ان يجد له السامع في الخارج تصديقا أو تكذيبا ، وما يتفرع عن هذين من أساليب الطلب والاستفهام والنفي والتوكيد والذكر والحذف والقصر والفصل والوصل وما الى ذلك •

وجملة القول ان الاعراب ، وهو بلا ريب ، باب من أبواب النحو وأصل من أصوله ، قد طغى على النحو واستأثر به ، وأصبح همّ النحويين ووكدهم، حتى أنهم عزلوا عن النحو أصولاً أهم وأخطر وأفردوا لها علوما أخرى • وفرغوا للاعراب يفلسفون فيه ويعللون ويلتمسون له الاسباب والعلل والاصول • واتسع بهم مجال البحث حتى لم يعودوا يصلون أوله بآخره ، ومبدأه بنهايته ، ووسيلته بغايته •

---

(٥) حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك ج١ ص١٨ •

ثم ورثناه عنهم على هذه الشاكلة فلم نحسن تمحصه ولم يكن بيننا الا قليل ممن يعرف موطن التعقيد وأسباب التخليط ، حتى صار علم العربية على ما وصفناه في ما سلف قوالب جامدة صلبة ، لا طعم فيها ولا رونق ولا حياة .

اصل الاعراب ومنشؤه

ولابد للباحث في أصل الاعراب أن يعرض لآراء الباحثين فيه وفي أصله: كيف وجد في اللغة ولماذا وجد ؟

وهل هو كما يقول أكثر النحاة دليل على معنى اللفظ وموقعه من الكلام؟ أو أنه ظاهرة لفظية ليست لها بالمعنى علاقة مفهومة ؟ كما يذهب الى ذلك بعض الاقدمين ويتابعه في مذهبه هذا بعض الباحثين المعاصرين .

وينسب الى أبي علي محمد بن المستنير قطرب تلميذ سيبويه ، أنه يذهب في الاعراب الى أنه عمل لفظي محض ، يقصد به تحريك أواخر الكلم للتخلص من اسكان الأواخر ، ولمراعاة الانسجام بين الاصوات ، حتى يتمكن المتكلم من النطق في درج الكلام بلا مشقة ولا عسر .

وهو بذلك يخرج على رأي الاكثرين في الاعراب ، أولئك الذين يرون أنه أثر المعنى في اللفظ ودليل على موقع اللفظ من الكلام .

وقد روى السيوطي في كتابه الاشباه والنظائر مقالة قطرب حيث يقول :

انما أعربت العرب كلامها لان الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل ، فكانوا يبطئون عند الادراج .

فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جُعِلَ التحريك معاقبا للاسكان ليعتدل الكلام .

ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لانهم في

اجتماع الساكنين يبطئون في كثرة الحروف المتحركة ويستعجلون وتذهب الصلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقيب الاسكان [٦] •

فالاعراب وحركات الاعراب عند قطرب عمل لفظي محض ، قصد من ورائه التخلص من الاسكان حين يكون الاسكان عسرا في النطق وابطاء في درج الكلام •

فهو اذن لايختلف كثيرا عن تحريك أوائل الكلم أو أواسطها • ولو صح ذلك لالتزم تحريك الأواخر بحركة خفيفة تعين على النطق ، وتيسر الانطلاق في درج الكلام •

وهل وجدت هذه الحركات الثلاث : الضمة والفتحة والكسرة اعتباطاً ؟ والسؤال الأهم هو : لماذا اذن تنوعت هذه الحركات واختلفت مواطنها ، فكانت هنا ضمة وهناك فتحة وهنالك كسرة ؟

رأي معاصر في الاعراب

ويتولى الجواب عن هذه الاسئلة ــ أو يحاول ذلك ــ أحد الباحثين المعاصرين وهو الدكتور ابراهيم أنيس ، فيشايع قطرب في ما ذهب هذا اليه ، ويقول : «ان هذه الحركات ــ حركات الاعراب ــ لا مدلول لها ولا معنى • وانما اجتلبت لتسهيل النطق وللتخلص من الاسكان » • ويستند في ذلك الى قواعد العربية في الوقف ، وكيف تختلف القبائل في الوقوف على المتحرك في بحث مطول لاسبيل الى الالمام به [٧] •

ثم ينتهي الى رأي لايخلو من الغرابة ، فيذهب الى أن حركات الأواخر ، وهي حركات الاعراب لاتختلف في حقيقتها عن حركات أوائل الكلم ، كما أننا لانسأل عن الضمة في باء «بُرثن» وعن الفتحة في جيم « جَعفر» وعن

---

(٦) يراجع همع الهوامع للسيوطي ج١ ص ١٣ ــ ١٨ وكذلك ص ٢٠ •

(٧) من أسرار اللغة للدكتور ابراهيم أنيس ص ١٤٢ ــ ١٥٨ •

الكسرة في آخر كل منها [٨] .

ولكنه لايلبث أن يلحق هذا الرأي برأي آخر فيقول : ان الذي يتحكم في حركات الأواخر هو الانسجام بين الاصوات ، والتناسب بين الحركات .

يقول في بيت أبي ذؤيب الهذلي :

أمـن المنـون وريبهـا تتـوجَّعُ
والدهر ليس بِمُعتِبٍ من يجزعُ

« وعلى هذا نرجح أن الكسرة في آخر كلمة (معتب) سببها الانسجام مع الكسرة التي قبلها في تاء هذه الكلمة .

أما كلمة «شاحبا» في البيت الثاني وهو :

قالت أميمة ما لجسمك شاحباً منذ ابتُذِلْتَ ومثلُ مالِك ينفعُ

فنرجح أن الكلمة قد نطق بها الشاعر شاحب بكسر الباء لتنسجم مع الحركة قبلهـا .

فاذا انتقلنا الى البيت الثالث وهو :

أم ما لجنبك لا يلائم مضجعاً الا أقضَّ عليك ذاكَ المضجعُ

ترجح أن الفتحة في كلمة (مضجعاً) يجب الابقاء عليها لأمرين : أن العين تؤثرها وأنها تنسجم مع الفتحة قبلها ...[٩] الخ

أما دليل المعنى عنده فهو نظام الجملة والمكان الذي يقع فيه اللفظ . وأما التقديم والتأخير فلا يعتد به [١٠] .

---

(٨) أسرار اللغة ص ١٦٢ ـ ١٦٥ .
(٩) أسرار اللغة ص ١٨٠ ـ ١٨١ .
(١٠) أسرار اللغة ص ١٦٢ ـ ١٦٥ .

ونحن لاننكر أن الانسجام بين الاصوات حقيقة واقعة وأنه مظهر من مظاهر الفن في التعبير ، ولكنا لايمكن أن تتجاهل الحقيقة والواقع في دلالة أحوال الاعراب على معانيها •

وهذه النصوص اللغوية كلها تطرد فيها تلك القواعد وتنسجم •

كل مرفوع فيها فهو في موقع الاسناد أصلا أو تبعية ، وكل مخفوض فهو في موقع الاضافة أو المفعولية غير المباشر وهكذا • أما قول المؤلف انه لافرق بين قولنا «جاءني بائع السمك» وقولنا جاءني من باع السمك ، فقول مردود لان المعنى مختلف وعلاقة اللفظ بما يجاوره في التركيب مختلفة • وهذا الاختلاف واضح لايفتقر الى بيان أو تفصيل •

ثم أن المؤلف قد أقر بوجود الاعراب دليلا على معاني الالفاظ ومواقعها من الكلام في لغات أخرى كاللاتينية • واذن فالاعراب ظاهرة لغوية لاتختص بها العربية ولاتنفرد بها دون سائر اللغات ، وكل مابين العربية وبين غيرها من الاختلاف في الاعراب أنه في اللاتينية مثلا يكون بلواحق Endings تنتهي بها الاسماء ، وهو في العربية يكون كذلك في طائفة من الاسماء والافعال ، ويكون في الاكثر بحركات على أواخر الكلم •

واذا كانت ظاهرة الاعراب في هذه اللغات علما على المعاني ودليلا على مواقع الالفاظ من الكلام فهي كذلك في العربية بلاشك •

وقد يفهم من كلام الدكتور ابراهيم أنيس أن قواعد الاعراب هي في الاكثر من وضع النحاة ، وأن هذه القواعد لاتطرد في نصوص اللغة • وهو يستند في ذلك على روايات من الشعر ومن القراءات سُكّن فيها المتحرك أو جُزِم فيها الفعل في غير موضع الجزم نحو :

اليوم أشربْ غير مستحِقبٍ

اثماً من الله ولا واغلِ

ونحو قراءة من قرأ في قوله تعالى (أنلزمْكموها وانتم لها كارهون) بتسكين الميم الاولى •

وهذا كله لاينهض دليلا على ما يذهب اليه • وإنما هو في الشعر خضوع لضروراته ، وفي الآية الكريمة تخفيف من حركات متتابعة ، وهو مألوف في العربية ليس بغريب • ومنه تسكين آخر الفعل الماضي اذا اتصل بما يسمى ضمير الرفع المتحرك نحو حضرْتُ وحضرْنَ •

الانسجام الصوتي

أما مسألة الانسجام بين الاصوات فهي في عمومها غير منكرة ولا مستبعدة •

وقد تكون حركات الاعراب في أول وضعها قد جرت على مقتضى الانسجام بين الاصوات والتناسق بين الحركات من حيث الخفة والثقل •

وللنحاة في كلامهم على أسباب اختصاص المرفوع بالضمة والمخفوض بالكسرة والمنصوب بالفتحة مايدل على أنهم قد التفتوا الى جانب من الدراسة الصوتية •

فقد قالوا ان الفتحة قد اختصت بالنصب لانه كثير ولأنها أخف الحركات، وأن الضمة والكسرة ثقيلتان فاختصتا بما هو أقل دوراناً في الكلام•

على أن ما يذهب اليه الدكتور ابراهيم أنيس في جملته لايستند الى أصول معروفة أو قواعد مطردة ، وهو يذهب في كثير من توجيهاته مذهب المتعسف المتحكم الذي لايقوم تحكمه وتعسفه على أساس • وأقرب مثال لذلك توجيهه لقول أبي ذؤيب :

أم ما لجسمك لا يلائم مضجعاً ... الا أقض عليك ذاك المضجعُ

فهو يرى أن النصب في كلمة (مضجعاً) في محله لسببين : الاول فتحة الجيم قبل العين ، والثاني أن حرف العين وهو من حروف الحلق تليق به الفتحة •

ولو صح هذا لوجب أن تكون كلمة (المضجع) في آخر البيت مفتوحة الآخر كذلك . بل انها أولى بالفتحة لان ما قبلها مفتوح على التتابع من أول الشطر الثاني الى آخره (أقضّ ، عليك ذاك) .

ومجمل ما ينتهي اليه مذهب قطرب والدكتور ابراهيم أنيس هو القاء الشك في قواعد الاعراب وفي اطرادها ، وفي معاني الاعراب التي نصت عليها كتب النحو كلها قديمها وحديثها . ولكن هذا الشك لايمكن أن يسري الى الحقيقة الواقعة وهي أن قواعد الاعراب قواعد مطردة ، استنبطت من كلام العرب ومن نصوصه الموثوقة التي لايتطرق اليها أدنى اثارة من اتهام .

وحسبنا بالقرآن الكريم دليلا على ذلك ناصعا واضحا كل الوضوح .

فالاعراب اذن حقيقة واقعة وواقع ثابت ، وقواعده على وجه العموم قواعد صحيحة استنبطت من كلام العرب حقا .

على أن أسلوب الاستقراء والاستنباط هو الذي يصح أن يكون محل الدراسة وموضع البحث . لان فيه ، بل في جوانب منه ، ثغرات وانحرافات عن اسلوب الاستقراء العلمي الذي ينبغي أن يجري عليه الاستقراء والاستنباط في دراسة اللغة .

وهذه الثغرات وتلك الانحرافات هي التي جنحت بقواعد النحو أو بكثير منها عما كان يجب أن تكون عليه .

وهذا هو الذي يعول عليه في اعادة النحو الى مكانه من علم اللغة ، حتى يجري فيه دم الحياة وحتى تتحقق صلته بالفكر وبالشعور اللذين تعبر عنهما اللغة .

الفصل الرابع

العـامل

والاعراب عندهم كما ذكرنا أثر أو نتيجة ، ولابد للاثر من مؤثر ، ولابد للنتيجة من سبب •

وقد بذلوا في درس هذه المسألة جهداً غير قليل ، متأثرين بمنطق العصر الذي كانوا يعيشون فيه ، ذلك أن من أوليات المنطق أن كل أثر فلا بد له من مؤثر ، وكل عمل فلابد له من عامل •

وهذه الاحوال الاعرابية وعلاماتها ظواهر طارئة حادثة على الكلم ليست من أصلها ولا هي جزء منها ، واذن فلابد من البحث عما يسببها ويحدثها •

مذهبان في العـامل

ونحن واجدون في ما بين أيدينا من كتبهم رأيين رئيسين في العامل •

الرأي الاول أن أجزاء الكلام يعمل بعضها في بعض ، ويؤثر أحدها في الآخر •

فالفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، والمبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ (فيرأي نحاةالكوفة)•وحرف الجر يجرالاسماء وحروف النصب تنصب الافعال وحروف الجزم تجزمها الى غير ذلك مما هو معروف لدى الدارسين •

والرأي الثاني أن أحـوال الاعراب وما يطرأ على الكلم من تغـيير في أواخرها انما هو من عمل المتكلم ، هو الذي يحدثه حين يؤلف الكلام ، وهو

الذي ينشىء المعنى فيكون عليه أن يتبع سبيل المعنى في كل جزء من أجزائه وهي اجزاء التركيب ، فتبدو آثار ذلك في أواخر الكلم .

يقول ابن جني :

« وانما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم . هذا ظاهر الامر وعليه صفحة القول .

« فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم انما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره .

وانما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمُضامَّة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح » [1] .

ونحن نلمح في هذا الخلاف بين الرأيين ملامح الفلسفة أو التفلسف ، ونشم فيه رائحة علم الكلام الذي كان له سلطان أي سلطان على عقائد الفرق الاسلامية المختلفة ، وأثر أي أثر في الفكر العربي الاسلامي .

فمذهب ابن جني هو مذهب المعتزلة الذين يقولون بخلق الافعال ، وأن الانسان هو الذي يوجدها وأن له ارادة واختياراً في ما يصدر عنه من الافعال ، بخلاف الذين يذهبون الى أن الاشياء تتفاعل ، ويؤثر بعضها في بعض .

مذهب ابن مضاء في العامل

ومن أجل ذلك نجد نحوياً من أهل الحديث يتصدى لتفنيد هذا الرأي ويكتب في بطلانه كتاباً . فقد كتب ابن مضاء القرطبي في ذلك كتاب الرد على النحاة ، وجعل مدار الكلام فيه ما نسميه نظرية العامل ، ومذاهب النحاة فيه .

---

(١) الخصائص ج١ ص ١١٥ .

وعمدة كلامه في هذه المسألة أن الاصوات من فعل الله ، وأن المتكلم ــ الانسان ــ لا يملك من أمرها شيئاً ، فهي موجودة مثل وجوده مخلوقة مثل خلقه •

ويقول : ان الفاعل ــ يريد به العامل ــ عند القائلين به اما أن يفعل بارادة كالحيوان ، واما أن يفعل بالطبع ، كما تحرق النار ويبرد الماء ، ولا فاعل الا الله عند أهل الحق • وفعل الانسان والحيوان فعل الله تعالى ، وكذلك النار والماء وسائر ما يفعل •• وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها لانها لاتفعل بارادة ولا بطبع [٢] •

وهكذا نراهم يختلفون في أمر قد لا يجد البحث العلمي طائلا فيه وفي بحثه • ذلك أن العلم الحديث انما يسأل عن الظاهرة كيف وقعت ولماذا وقعت؟ وقلما يسأل من أحدثها أو أوجدها أو قام بها ؟

تلك أسئلة تتعلق بفلسفة الكون وتعليل الوجود وتتصل بالعقيدة ، وهي جديرة أن تبقى عند الباحث العلمي بلا جواب ، ما دامت وسائله في البحث لا ترقى الى ما وراء الطبيعة ، ولا تتعدى حدود المحسوس والملموس أو ما هو في حكم المحسوس والملموس •

ومهما يكن من شيء فان البحث في العامل ، بالنسبة للمتخصصين الذين يعنيهم أن يقفوا على تطور الفكرة عند النحاة ، أمر لا يخلو من فائدة بل ان له من بعض الوجوه فائدة لا تنكر • ذلك أنه يقفنا على بعض الحقائق القيمة التي غطى عليها الجمود وغشّاها الاغراق في التفلسف •.

العامل اللفظي والعامل المعنوي

مثال ذلك أنهم يقسمون العامل قسمين : عامل لفظي وعامل معنوي ، أما العامل اللفظي فمثاله الفعل الذي يعمل الرفع في الفاعل وحرف الخفض أو الجر الذي يعمل الجر في الاسم •

---

(٢) كتاب الرد على النحاة ص ٨٧ ــ ٨٨ •

وأما العامل المعنوي فمثاله الابتداء الذي يعمل الرفع في المبتـدأ عند جمهور البصريين وفي المبتدأ الخبر عند طائفة منهم •

ومثاله أيضاً تجرد الفعل المضارع من الناصب والجازم فانه يعمل الرفع في الفعل المضارع •

ومن العوامل المعنوية الاضافة وهي التي تعمل الجر في المضاف اليه •

ويحلى أيضاً أنه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء فقال الفراء للجرمي : أخبرني عن قولهم زيد منطلق ، بم رفعوا زيداً ؟

فقال له الجرمي : بالابتداء •

فقال له الفراء : وما معنى الابتداء ؟

قال : تعريته من العوامل •

قال له الفراء : فأظهره •

فقال الجرمي : هذا معنى لا يظهر •

قال له الفراء : فمثّله •

قال له الجرمي : لا يتمثل •

قال ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل •

فقال له الجرمي : أخبرني عن قولهم : زيد ضربته لم رفعتـم زيـداً ؟ قال : بالهاء العائدة على زيد •

قال الجرمي : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟

قال الفراء : نحن لا نبالي من هذا ، فانا نجعل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملا في صاحبه في نحو : زيد منطلق •

قال الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في نحو زيد منطلق لان كل واحد من الاسمين مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر • واما الهاء في ضربته ففي محل النصب فكيف يرفع الاسم ؟

فقال له الفراء : لم نرفعه به وانما رفعناه بالعائد •

فقال له الجرمي : وما العائد ؟ قال الفراء : معنى •

قال الجرمي : أظهره •

قال : لا يظهر •

قال : مثّله •

قال : لا يتمثل •

قال له الجرمي : لقد وقعت في ما فررت منه (٣) •

ونحن نجدهم في مواضع أخرى يتحدثون عن أحوال الاعراب فيذكرون أن الرفع علم الفاعلية والجر علم الاضافة والنصب علم المفعولية •

وقد يكون معنى كلامهم هذا أن معنى الفاعلية هو الذي ينتج عنه الرفع ، ومعنى النسبة ـ الاضافة ـ هو الذي ينتج عنه الجر وهكذا •

واذا قارنا كلامهم هذا بما سبق أن روينا من كلامهم في العامل المعنوي ، أمكننا أن نقر الى حدما ما ذهب اليه الاستاذ ابراهيم مصطفى في احياء النحو في أحوال الاعراب ، ومعانيه من أن الضمة علم الاسناد والكسرة علم الاضافة• وأمكننا أيضاً أن نلمح ادراكهم لآثار المعاني التي تتقلب فيها الالفاظ ولاسيما الاسماء والافعال •

ففي نحو قول القائل : أخاك أعنه• يقولون ان الاسم المنصوب معمول لفعل محذوف تقديره أعن أخاك أعنه • وهم لا يبالون أجاز مثل هذا التركيب أم لم يجز •

امثلة من مشكلات العامل

وانهم يولدون من القاعدة العامة في العوامل قواعد كلها عجب يجافي الطبع ويخالف طبيعة الكلام •

ومن ذلك كلامهم في تنازع عاملين على معمول واحد • انهم لايتحملون أن يكون المعمول الا خاضعاً لتأثير أحدهما • أما الآخر فلابد له من معمـول

---

(٣) نزهة الألباء لابن الانباري ص ١٠٠ •

آخر ، اذا أمكن اضماره فذاك والا فلا مناص من تقديره ظاهراً علم وجه يبعث على الهزء والسخرية .

فاذا قال قائل « قام وقعد زيد » فان « زيد » فاعل لاحد الفعلين في نظر جمهور النحاة وكثرتهم الغالبة ، اما للاول كما يرى نحاة الكوفة لانه هو الواقع في مبدأ التركيب ، واما للثاني كما يذهب نحاة البصرة لقربه من الفاعل ــ أو المعمول أياً كان ــ . وأما الفعل الآخر ففاعله ضمير يعود على الاسم الظاهر .

وليس بين النحاة من وافق على أن يكون هذا الاسم الظاهر فاعلاً لكلا الفعلين مع أن ذلك هو سبيل المعنى وهو مؤداه .

ولم ينفرد من بين النحاة الا الفراء وهو امام الكوفيين . فقد أجاز ذلك حين قال : اذا تنازع العاملان على مرفوع فالعمل لهما ولا اضمار .

وفي فروع هذه المسألة ما يكد فيه الذهن ويجهد فيه الفكر بلا طائل ، ولاسيما حين يتنازع العاملان في معمول واحد ، فيطلبه كل منهما على جهة غير الجهة التي يطلبه بها العامل الآخر ، كأن يحتاجه أحدهما فاعلا والثاني يحتاجه مفعولا كما في قول الشاعر :

اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
جهاراً فكن للغيب أحفظ للود

فيجب حينئذٍ أن يوصل ضميره منصوباً بالفعل الذي يطلبه مفعولاً .

وان كان الاضمار مما يؤدي الى الالتباس فلا مناص من اظهاره على وجه يبعث على السخرية يقول ابن مالك :

وأظهر ان يكن ضمير خبراً   لغير ما يطابق المفسرا
نحو أظن ويظناني أخا   زيداً وعمراً أخوين في الرخا

أو نحو أظن ويظناني أخا الزيدين أخوين فتأمل !

على أنه ينبغي أن لا يصرفنا هذا الاستنتاج عن حقيقة ماجره موضوع العامل على النحو والنحاة من عنت وارهاق ، وما اضطرهم اليه من تعسف وتكلف بالغين •

ولنضرب لذلك مثلا بحديثهم عن العامل المقدر •

ذلك أنهم اذا وجدوا العامل ظاهراً ملفوظاً به أسندوا اليه العمل ونسبوه اليه • فاذا افتقدوه ملفوظاً مذكوراً اضطروا الى تقديره والتمسوا لهذا التقدير كل الاسباب مهما كانت واهية متهافتة مزرية بالمعنى مخلة بالتركيب • وباب الاشتغال أوضح الادلة على ذلك • فهو في أساسه انما يقوم على أن كل معمول فلابد له من عامل • فاذا تقدم اسم منصوب على فعل مشتغل بنصب ضميره فان هذا الاسم المنصوب المتقدم يكون معمولا لعامل محذوف من جنس العامل المذكور •

ونحن نجد بين النحاة خلافاً في أمر العامل المعنوي والعامل اللفظي • فبعض النحويين ينكرون وجود العامل المعنوي ويرفضونه • ويجتهدون في رد العمل الى العامل اللفظي حيثما كان ، واذ انتهى ذلك بهم أحياناً الى التعسف وأسلمهم الى الشطط •

مثال ذلك أن هؤلاء لا يسلمون بأن الاضافة ، وهي عامل معنوي ، هي التي تعمل الخفض أو الجر في المضاف اليه ويرون أن المضاف هو العامل •

وأن الفعل هو الذي يعمل النصب في ما يسمونه المفعول معه لا الواو ولا الخلاف ـ كما هو رأي الكوفيين ـ وفي ذلك على الرغم مما فيه من التعسف والخروج عن طبيعة المعنى أحيانا ـ أثارة من الادراك لتأثير الالفاظ بعضها في بعض • وهو ادراك يقوم على أساس من فهم طبيعة اللغة وتفاعل أجزاء التركيب بعضها في بعض وهي أجزاء يكمل بعضها بعضا ويؤثر بعضها في بعض ومن هذا التكامل والتأثير يتكون المعنى وينكشف ويتضح •

ومثل هذا كثير •

ولعل باب النداء من أوضح الامثلة على تعسفهم في تقدير العامل وفي توجيه الكلام على أساس قواعدهم العامة مهما أوغلت في الشطط •

فقد لاحظوا أن المنادى في أغلب أحواله منصوب الا اذا كان علماً مفرداً أو نكرة مقصودة فيبنى على الضم ، وحالة الاعراب عندهم نصب في جميع تلك الاحوال •

ومن قواعدهم العامة أنه لا يعمل النصب في الاسماء الا الافعال • وأسلوب النداء خلو من الفعل ، فكيف كان النصب ؟

وماذا أثر النصب ؟

وكيف الخروج من هذا المأزق ؟

أيقولون ان العامل هو حرف النداء ؟ أن هذا لايوافق قاعدتهم العامة في عامل النصب في الاسماء •

اذاً لابد من تقدير العامل ولو أفضى بهم الى العبث بالتركيب ، وأسلمهم الى التعسف في التأويل ، وخرج بالكلام عن الغرض الذي بني له وأنشىء من أجله• وهم لم يجدوا الا أن يقدروا عامل النصب فعلا على غرار ادعو أو أنادي•

فاذا قلت يا عبدالله فتأويله أدعو عبدالله •

ولا عبرة بانحراف الاسلوب من الانشاء (أو ما هو بسبب منه) الى الخبر مادام هذا الاسم المنصوب قد وجد العامل الذي نصبه[٤] •

الموقف من نظرية العامل

وحقا ان موضوع العامل في الاعراب هو السبب الاول الذي خرج بالاعراب عن حقيقة معناه وعن واقع وظيفته في النحو • وهو الذي خلق فيه أبواباً لا لزوم لها ولا فائدة فيها • وهو الذي عقد قواعد الاعراب تعقيداً لا مزيد عليه •

---

(٤) لقد أشار هذا المعنى ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة ص ٨٩ ــ ٩٠ •

وكل نظرة نافذة في النحو وأبوابه وفروعه لابد أن تقف على هذا الموضوع ، موضوع العامل، وأن تعالج أمره معالجة ترجع به الى أصله وتجرد منه النحو على هدى وبصيرة وادراك للاساس الذي قام عليه . وحينئذ تكون سبيله ممهدة سوية لا وعورة فيها ولا التواء .

وقد سبق الى تناول هذا الموضوع طائفة من الباحثين فدعوا الى الغاء نظرية العامل لانهم يعدونها أساس المشكلات في النحو ، وأن الغاءها هو مفتاح التيسير .

ولعل أول من نادى بذلك من أهل هذا العصر الاستاذ ابراهيم مصطفى في كتابه احياء النحو . ثم رد عليه جماعة من أهل الحرص على تراث القدامى. وقد أفاض في الدعوة الى التخلص أو التخفيف من نظرية العامل الدكتور شوقي ضيف في مقدمته التي صدر بها كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي .

وليس كلام النحاة عن العامل لغواً كله ، فان فيه ومضات تدل على أن هذا الجفاف بل الجمود في تناوله أمر لايؤخذ على اطلاقه بل ينبغي أن يلتمس مصدر تلك الومضات وأن يتعرف على أصولها ويكشف عن منشئها .

من ذلك أنهم يقولون ان العمل في الاصل للحرف ، ثم يكون للفعل لأن قريب في معناه من الحرف فهو لايقع على الاغلب الا مسنداً أو وصفاً . ثم يكون للاسم اذا أشبه الفعل أو وقع موقعه وعمل عمله . ذلك في الاسماء المشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل والاسم الدال على معنى الحدث وهو المصدر .

ان مفهوم هذا الكلام هو أن العمل للمعنى والمعاني انما تؤدى بالحروف ولذلك تسمى حروف المعاني ، بل ان هذه الحروف ليست كلها عاملة فان منها ما لايعمل وذلك عندهم الحرف الذي يدخل على الاسم وعلى الفعل مثل (لا) و (ما) النافيتين حين لاتتوفر لهما شروط الاعمال .

أما الحرف العامل فهو الحرف المختص كحروف الجزم وحروف النصب في الافعال ، وكحروف الجر وان وأخواتها في الجمل الاسمية .

وحقيقة هذا الأمر أعمق وأوسع من الاختصاص بالدخول على الاسماء والافعال • فهي في الحقيقة أثر معنوي بليغ يؤثره الحرف في الاسم أو الفعل• ذلك أن (لا) مثلا تعمل تارة وتهمل تارة أخرى ، فهي تعمل اذا كانت لنفي الجنس على سبيل الاستغراق نحو قوله تعالى (ذلك الكتاب لاريب فيه) •

وهم يفسرون بناء الاسم بعدها على الفتح بأنه ناشىء من تضمينه معنى (من) الاستغراقية تارة ، أو ناشىء من تركيب (لا) مع ما دخلت عليه تركيب خمسة عشر •

والواقع أن معنى العمل في النحو هو الذي ينبغي أن يكون موضع العناية والاهتمام • ذلك أنه في الحقيقة ليس الا العلاقة المعنوية التي تكون بين أجزاء الكلام حين يؤلف وتركب أجزاؤه بعضها مع بعض • فيكون لهذا المعنى أثره في كل جزء ، بحيث يدل على مكانه من المعنى وموقعه من التركيب •

وكل موقع وكل مكان له حالة ظاهرة ـ في الاغلب ـ وعلاقة تميزه وتعينه وتدل عليه •

وأولى ما في موضوع العامل بأن يطرح وينبذ هذه النظرة السطحية الآلية التي تحاول أن تجد لكل مرفوع رافعاً ، ولكل منصوب عامل نصب ، ولكل مخفوض عامل خفض • وتلك القواعد العامة التي استنبطت على هذا الوجه فعقّدت القواعد واكثرت فيها الشعب والفروع •

والذين يعانون التدريس يعلمون كيف يتخبط الدارسون في التنقيب عن العامل في كثير من الاحيان اذا سئلوا عنه • فاذا وجدوه كان وجدانهم اياه عملا آلياً صرفاً أو مصادفة لابصيرة فيها و لاادراك •

كل ذلك لانهم لايدركون حقيقة معنى العامل ، ولا يفهمون حقيقة العلاقة بين أجزاء الكلام •

بل ان الكلام الذي يدرسون عليه قواعد النحو يفقد حينئذ معناه ، وتنقطع صلته بما يقال للتعبير عن فكرة أو يقصد الى معنى ، ويصبح ألفاظاً لاقيمة لها الا أنها ألفاظ مرصوصة ، لاتصل بينها أسباب المعنى ولايجري

فيها ماء الحياة • كقطع اللحم حين تنتزع من الحيوان المذبوح أو الميت •

على أن هذا المعنى الذي أريده للعامل انما أريد أن يكون واضحاً في أذهان من يتصدون للتدريس قبل كل شيء لأنه يحتاج الى جهد لاقبل بـه للدارسين • حتى اذا تصوره المدرسون وفهموه أمكنهم أن يلقوا به في أذهان الدارسين على الوجه الذي يفهمه الدارسون ويتمثلونه وينتفعون به •

وأولى ما في هذا الموضوع بالاهتمام والعناية المعاني التي تكون عليهـا الالفاظ ــ ولاسيما الاسماء والافعال ــ حين تقع في تركيب الكلام مواقعهـا المعروفة ، فتظهر تلك المعاني في مظهر الاعراب •

فالاسناد معنى مظهره وعلامته الرفع • والاضافة معنى كذلك يكشف عن نفسه بالخفض أو الجر ، وهكذا باقي المعاني •

وليس بين الباحثين أو المدرسين من ينكر أن الدارس أو الباحث ، اذا وعى ما يدرس وما يبحث ، كثيرا ماينصرف ذهنه الى تعليل الظواهر التي يجدها قائمة بين يديه ، ويتساءل عن الاسباب التي سببتها والعوامل التي عملت على وجودها • وذلك ضرب من اثارة التفكير لاسبيل الى صده أو الوقوف في وجهه ، بل ليس من مصلحة البحث العلمي ولا من التوفيق في التعليم أن يهمل ويترك ، وانما تقضي أصول البحث والتدريس بتشجيعه وتوجيهه حتى يكون سببا يربط مادة البحث والدرس بتفكير الدارس ، ويجعلها جزءاً من واقع فكره وعقله • على أن البراعة في توجيه هذا الفضول واستثماره هي التي تجعل منه وسيلة لتحقيق تلك الغاية التي أشرنا اليها على أفضل صورة وأتم وجه •

واذن فالبحث في عوامل الاعراب وفي أسباب ظواهره ليس عملا عقيماً على الاطلاق ، ولا هو معدوم الفائدة بحد ذاته ، ولكنــه يكون كذلـك اذا انحرف عن طبيعة الدراسة اللغوية، وأهمل أصولها، واشتغل بالتعليل المنطقي المجرد الذي لايرتبط بواقع اللغة ولا يستند الى طبيعة تركيبها والتعبير بها •

الفصل الخامس

منهج النحو

نقد وتصحيح

لقد كان انصراف النحو الى الاعراب وتوجيه الاهتمام الاكبر اليه هو العلة الاولى التي أدت بالنحو الى الانحراف عن معناه وعن وظيفته أصلا .

على أن منهج الدراسة النحوية ـ مع هذا الانحراف الذي أشرنا اليه في معنى النحو وفي وظيفته ـ قد تنكّب عن سبيل الدراسة اللغوية وخالف طبيعتها في أكثر أجزائه وأغلب فروعه .

ومن البديهي أن يكون النحو في أصل وضعه قواعد مستنبطة من كلام العرب ، ما صحت روايته عنهم وما أمكن الحكم بفصاحته وسلامته من التكلف والتوعّر ، وما صح بناؤه وعم استعماله ولم تنفرد به طائفة من العرب أو لم يجر الا على لسان فرد أو أفراد منهم .

وهذا الذي وصفنا أمر يكاد يكون موضع الاتفاق عند الباحثين الذين يعنون بالدراسة النحوية .

الأمثلة المصنوعة والشواهد الشاذة

ولكن دارس هذا النحو العربي يجد بينه وبين هذا المعنى بوناً بعيداً .

انه يجد في أمثلة النحو كلاماً لم يجر على ألسنة أحد من العرب ، ولم يسمع عنهم ، ولم يسلك سبيل كلامهم .

ومن ينظر في كتب النحو ، ولا سيما كتب المتأخرين ، يجدها مليئة بالامثلة المصنوعة التي وضعها النحاة وصنعوها ليوضحوا قواعد معينة قضت ضرورة المنهج الخاطىء أن يضعوها •

تلك الامثلة التي ليست من كلام العرب في شيء ولا هي على غرار كلامهم • بل ليست هي مما يحتاج أحد الى أن يتكلم به في حال من الاحوال•

ومن أراد الدليل الواضح على ذلك فعليه بباب الاشتغال ولاسيما المواضع التي يزعمون فيها جواز الرفع والنصب في الاسم المشغول عنه بنصب ضميره •

ثم يجد الدارس فوق ذلك أساليب تنكرها العربية وتأباها ، ولا تمس حاجة بمتكلم اليها • كالعبارة المشهورة النادرة : الذي يطير فيغضب زيد الذباب • وما اليها مما تحفل به كتب النحو في باب التدريب النحوي الذي يسمونه الاخبار بالذي وفروعه ، وهو في الحقيقة تشويش وارباك وليس بتدريب •

أما الشواهد الشاذة فأمرها غير خاف على أحد من أهل الاختصاص بالعربية • وقد بلغ أمرها في كتب النحو مبلغا جعل وجودها في تلك الكتب هو الاغلب ، حتى ان النحويين ليتهمون بفساد الذوق في الاستشهاد بالكلام المأثور ، كأنهم يتحرون منه مالايستساغ ويعرضون عن السلس المقبول السائغ •

يضاف الى ذلك أن هؤلاء النحاة ، في مايبدو ، ضعاف متهافتون في الرواية ، يجوز عليهم الغث والسمين والصحيح والسقيم والصواب والخطأ •

ولعل مرد ذلك الى اقتفائهم آثار سيبويه ، واقتدائهم به ، واحلالهم اياه في موضع لا يرقى اليه شك في معرفة ، أو اتهام في ادراك •

ولعل شواهده التي يرويها عنه النحاة من أوضح الادلة على ذلك ، وكثير منها غير منسوب الى قائل معين ، وأكثرها غير مستقيم التركيب ولا مقبول

الأسلوب ، اذا قيس بما صح وروده من كلام العرب في الجاهلية وفي العصور الاسلامية التي يستشهد النحاة بكلام أهلها •

والذي يقلب في كتب النحو ويستعرض أبوابه يجدها حافلة بالشواهد الغريبة العجيبة التي لم يستطع النحاة أن يردوها الى قائليها • وكل ما استطاعوا أن يفعلوه بها أحيانا أن ينسبوها الى الذي استشهد بها من أئمتهم الأقدمين ، وعلى رأسهم سيبويه •

وهذا مثال يتندر به بعض الدارسين من شواهد سيبويه في الاضافة •
يقول جمهور النحاة : ان (لبيك) تضاف الى ضمير المخاطب في الاغلب، وتضاف الى ضمير الغائب قليلا كقوله :

« لقلت لبيه لمن يدعوني » •

ولا تضاف الى الظاهر أبداً • وخالفهم سيبويه مستشهداً بقول قائل مجهول :

دعوتُ لما نابني مَسوراً   فلبّى ، فلبّي يديِ مسوَرِ

وهذا البيت المجهول النسب مضطرب المعنى مختل الاسلوب والا فما معنى قوله (فلبي يدي مسور) بعد قوله دعوت لما نابني مسوراً • وما العلاقة بين معنى العبارة الاولى ومعنى العبارة الثانية ان كان لها معنى ؟ •

ان القائل يخبر بأنه دعا مسوراً فلباه • فكيف يلبيه هو بل كيف يلبي يديه ؟

وكثير من الشواهد المجهولة النسب تظهر عليها آثار الاصطناع ، ولا تلائم معانيها وأساليبها العصور التي يستشهد النحاة بكلام أهلها • مثال ذلك هذا الشاهد في : مايعرف بأخوات ظن التي تسمى أفعال القلوب •

تعلم شفاءَ النفس قهرَ عدوِها   فبالغ بلطف في التحيّل والمكر

وأحسب أن التهمة تسبق الى عجز البيت وتتلبس به .

وواضح أثر الصناعة فيه . وبعيد أن يقول شاعر بدوي (فبالغ بلطف في التحيل والمكر) . والمبالغة في المكر والحيلة ، لا التحيل ، مما لايمكن أن تقبله اخلاق أهل البادية ، والمبالغة في التحيل والمكر بلطف أبعد ما تكون عن مزاج القوم ، وهي أشبه بمزاج أهل الحاضرة الممعنين في الحياة الحضرية الذين يلجون في زواياها ويداورون ويخاتلون في دروبها ومسالكها .

الاعتماد على الاستشهاد بالشعر

وقد فتن النحاة بالاكثار من الاستشهاد بالشعر حتى جعلوه السند الاول لقواعد النحو . وفاتهم أن الشعر أسلوب تتحكم فيه الاوزان والقوافي ، فتخضعه لضرورات تخرج به في أحيان كثيرة عن المألوف في كلام العرب اذا جرى على طبيعته وسلم من أحكام تلك الضرورات .

ولكن القوم غفلوا عن هذا الامر الخطير ، حتى بلغت بهم الغفلة أن يستنبطوا لتلك الضرورات قواعد غلبت في بعض الابواب والموضوعات ، وكثرت كثرة عجيبة ، وتفرعت فروعاً يضل فيها الدارس ويعيى فيها الذهن .

ولعل من أوضح الامثلة على ذلك باب اعادة الضمير على الاسم الظاهر متقدما ومتأخرا . وشواهده من الشعر تقطع بأنه خاص به ، لايضطر الناثر اليه الا في أحوال معدودة . ونضرب لذلك مثالا بكلامهم في عود الضمير على المتأخر لفظاً أو رتبة واستشهادهم لذلك بهذا البيت وأمثاله .

قال حسان :

ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

وقال الآخر :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وسوء فعل كما يجزى سنمّار

وواضح أن الذي قضى بهذا الاضطراب في الاسلوب هو الضرورة الشعرية ، ضرورة الوزن والقافية . ولو أن الكلام كان نثراً لقال القائل مثلا : جزى أبا الغيلان بنوه عن كبر ... الخ أو لقال جزى بنو أبي الغيلان أباهم.. ونحو ذلك .

وقد زاد في شدة هذا البلاء أن النحاة كانوا ينظرون الى الشعراء الذين يعتد برواية شعرهم نظرة تقرب من التقديس والرهبة ، ولايجوز أن يتصور أحد صدور الخطأ عن أحد من أولئك الشعراء .

فكل ما يقولون حجة ، وكل ما يصدر عنهم يصلح أساساً لاستنباط قواعد النحو ، حتى ولو خرج عن سبيل الكثرة المألوفة في الكلام المأثور عن العرب .

وهم يشعرون أنهم ملزمون بتخريج الغريب والشاذ والخطأ ، ولا يجرؤون على تخطئة أحد من أولئك الشعراء حتى ولو ظهر خطؤه .

وقصة عبدالله ابن أبي اسحق الحضرمي مع الفرزدق مشهورة . حيث سمعه ينشد قوله من قصيدة :

وغضّ زمان يا ابن مروان لم يدع   من المال الا مسحتاً أو مجلّفُ

فعطف المرفوع على المنصوب فسأله ابن ابي اسحق علام رفعت «مجلف» فأجابه الفرزدق : على ما يسؤوك وينوؤك . علينا أن نقول وعليكم أن تعربوا . وهجاء الفرزدق اياه واستنكاره للحن في شعره معروف . فقد هجاه الفرزدق بقوله :

ولو كان عبدالله مولى هجوته   ولكن عبدالله مولى مواليا

فقال له كان عليك أن تقول مولى موالٍ .

ومن عجب أننا نراهم يعرضون عن الاستشهاد بالكتاب الحكيم ، وهو قمة البلاغة وذروة الفصاحة . بل ان بعضهم ليتجرأ أحيانا على أسلوبه البليغ

فيخرج تراكيبه السمحة الجميلة التخريج الذي يوافق قواعدهم التي استنبطوها مما وصفنا من غث الكلام وسقيمه ، ويسلكون سبيل التأويل في تخريجاتهم أحياناً حتى يذهبوا بجمال تلك التراكيب •

بل لقد بلغ بهم هذا المسلك الغريب أنهم حكموا على طائفة من أساليب القرآن الكريم بالاهمال ، لانها لا توافق قواعدهم ولا تجرى على غرارها •

تبويب غير موفق

ولعل من أبرز ما يلاحظ في منهج الدراسة النحوية ما يمكن أن يسمى سوء التبويب الذي يعمل على تشتيت الذهن وبعثرة الفكرة ، بحيث تضل في اجزاء الموضوع المفرقة هنا وهناك ، حتى يتعسر على الدارس ان يجمع شتاته ويتقن فهمه ويحيط به احاطة مدركة •

وهذه البعثرة العجيبة تتجلى في مظهرين اثنين : أحدهما أن هذا النحو قد اقتصر على درس ما يحدث للكلمة من التغيير في أواخرها حين يكون التركيب ، واستقل بذلك عن درس ما يطرأ على بنائها من تغيير في داخله اذا أريد تغيير معانيها •

وهذا واضح أشد الوضوح في بحث الافعال •

فقد استقل علم الصرف بهذا التغيير الذي يحدث في بناء الفعل اذا أريد تصريفه في المعاني التي يقبل الدلالة عليها ، واقتصر النحو على درس اعرابه وما يتعلق بعمله في الاسماء ، وما يطرأ عليه من تغير آخره بسبب العوامل •

ومثل هذا يكون في الاسماء بل هو أعجب وأبعد عن الصواب • ذلك أن النحو انما يقتصر على درس أحوال أواخرها حين تتركب في الكلام ، أما تقديمها أو تأخيرها أو قصرها ، أو ما الى ذلك من المعاني فهو خارج عن نطاق النحو داخل في نطاق علم من علوم البلاغة يسمى علم المعاني •

التفريق حيث ينبغي التجميع

هذا هو المظهر الاول ، أما المظهر الثاني فيتضح في تفريق الموضوع الواحد على أبواب مختلفة متعددة ، ويتحكم في هذا التفريق منطق بعيد عن طبيعة الدراسة اللغوية •

مثال ذلك أن الفعل يدرس من حيث اعرابه وبناؤه في موضعين : الاول باب المعرب والمبني •

ثم يرجع الى بحثه في باب الفاعل والمفاعيل فيدرس أثره في الاسماء وعمله فيها • وبين هذين مسافة شاسعة يكاد الدارس ينسى ما تلقاه فيها وتمحي من ذهنه الصورة الاولى •

وبعد لاي طويل يفرغ فيه النحو من البحث في الاسماء وأحوالها وأحكامها ، يعود الى بحث اعراب الفعل •

كل ذلك يجري في مباحث النحو كأن الفعل حقيقة قائمة بذاتها لا علاقة لها بالتركيب وتأليف الكلام •

ويغفل النحو عن أمر بديهي لا سبيل الى اغفاله ، ذلك أن الفعل وغيره من أقسام الكلم انما تعرف على حقيقتها وتفهم حقيقة معناها بالتركيب اذا ضم بعضها الى بعض فتألف منها تركيب يؤدي معنى ويعبر عن فكرة •

أما ادراك مفهومه وهو لفظ مفرد فلا يمكن أن يتهيأ الا بعد ادراك معناه في تركيب الكلام ووظيفته في ذلك التركيب وعلاقته بالاجزاء الاخرى •

ولو أننا بحثنا عن أسباب هذا الانحراف في المنهج النحوي لاستطعنا أن نرده الى أسباب وعوامل بعضها تاريخي وبعضها فكري منهجي •

تقليد طريقة الخليل

ولعل من أهم تلك الاسباب اتباع سبيل كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي وهو شيخ سيبويه وأستاذه • وكتابه من أوائل الكتب التي عالجت البحث في اللغة وعلومها •

فقد اتبع الخليل في وضع كتابه هذا طريقا مبتكرة طريفة .

فأخذ أول الامر يؤلف بين الحروف حروف الهجاء ثلاثة ثلاثة ، لان أصول الكلم العربية لا تقل حروفها عن ثلاثة، ومضى في عمله هذا حتى استنفد كل ما يحتمل أن يكون أو يحدث في تأليف الحروف .

وبعد أن فرغ من هذا العمل المضني عاد الى تلك الالفاظ الثلاثية من جديد ، واستعرض ما يعرف من كلام العرب : ما حفظ وما روى عنهم ، فأثبت المستعمل الذي نطق به العرب ووضعوه لمعنى ، واستبعد المهمل الذي لم يرد في لسان العرب .

ولنضرب لذلك مثلا بهذه الحروف الثلاثة : أ ب ج اذا جمعت كما هي على الترتيب كان منها أبج ، واذا قدمت الجيم كانت كلمة أجب ، واذا جمعت الجيم فالباء فالالف كانت جبا . فاللفظ الاول مهمل أما اللفظان الآخران فمستعملان .

هذه صورة لما فعل الخليل في وضع كتابه العين .

ويبدو أن النحاة قد بهرهم هذا الاسلوب في التأليف وفي وضع علوم اللغة ، وهو باهر حقا ، فلم يملكوا الا أن يقلدوه ويقتفوا سبيله ، فجمعوا كل ما يمكن أن ينطق به المتكلم بالعربية فألّفوا الكلام على هذا الغرار ، وألفوا التراكيب على الوجوه المحتملة كلها أو أكثرها ، حتى اذا جاءوا الى المرحلة التالية مرحلة اثبات المستعمل واستبعاد المهمل ضلوا وتخبطوا ، وتشعبت بهم المسالك حتى كأنهم لايكادون يهتدون سبيلا .

ولعل مرد ذلك أمران : الامر الاول أن هذه الطريقة ان كانت تصلح لحصر الالفاظ ومفردات اللغة فهي لا تصلح لحصر التراكيب ، لان التراكيب افكار ، والافكار تتجدد وتتوالد وتنمو وتتكاثر ، ولا يمكن أن يحصر ما يحتمل أن يصدر منها عن الفرد بله الافراد والمجتمع بأسره .

والامر الثاني أن الخليل بن احمد عبقرية فذة لا يعرف تاريخ الفكر العربي

لها مثيلا في القدرة على الابتكار والابداع • وتقليد هذا المفكر الفذ ضرب من طلب المحال ، ولاسيما على جماعة لا تملك قدرته العقلية من جهة ولا تستمتع بحظه من الرواية والمعرفة بكلام العرب من جهة أخرى •
فكيف بنا والقوم في الغالب أعاجم مستعربون ، وشيخهم وأولهم سيبويه فارسي تعلم العربية على كبر •

على هذا الاساس نستطيع أن نفسر ما تحفل به كتبهم من أمثلة مصنوعة لم يتكلم بها العرب ، والى هذا يمكن أن نرد كثيراً من أبواب النحو المصطنعة التي خُلقت خلقاً شاذاً ممسوخاً غريبا عن العربية •

ولهذا كانت محاولتهم استقصاء التراكيب العربية ، استقصاء التصور لا استقصاء الاستنباط ، محاولة عقيمة •

وكان أولى بهم أن يستنبطوا الصور العامة ويضعوا لها القواعد ولا يجتهدوا هذا الاجتهاد العقيم في تصور ما يمكن أن يقال أو يعبر به من التراكيب •

اثبات المستعمل والغاء المهمل

ويبدو أن هذه المرحلة التالية ، مرحلة اثبات المستعمل واستبعاد المهمل، قد أعجزتهم ، فلم يقو عليها واحد منهم بل لم يقو أن يتصدى لها جماعة منهم ، فلجأوا الى طريق آخر أدنى الى العجب وأدخل في باب الشذوذ والخروج عن المألوف •

لقد أخذوا يضعون القواعد قبل أن يحيطوا علماً بأساليب العرب في الكلام ، وقبل أن تجتمع لديهم المادة الاولية ــ كما يقال ــ • تلك التي تبنى عليها القواعد ، بل لقد أمعنوا في الغفلة والشطط فلم يحيطوا بما لديهم من المادة الاولية خبراً • وموقفهم من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف أوضح دليل على ذلك •

مثال ذلك انهم يقولون في بعض اصولهم : ان أدوات الشرط لا يليها الا الفعل ، ويصرون على هذا الاصل اصرار المكابر المعاند .

فاذا وجدوا في القرآن الكريم مثل قوله تعالى (وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ... الاية)[1] . أو مثل (اذا السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت)[2] . تكلفوا في التأويل وتعسفوا في التقدير حتى يسلم لهم الاصل الذي وضعوه ، فزعموا أن بعد أداة الشرط فعلا محذوفاً واجب الحذف تقديره ان استجارك أحد .. استجارك ... الخ .

وهم يقولون في حروف المعاني ان الحرف لا يعمل الا اذا اختص بالدخول اما على الاسماء واما على الافعال . وان الحرف الذي يدخل على كليهما لا يعمل .

ثم يلتفتون فيجدون (الا) وهي حرف غير مختص ، ولكنه يعمل النصب في الاسماء كثيراً .

ويجدون الواو ، وهي أيضاً غير مختصة ، تعمل النصب في الافعال وفي الاسماء ويسمونها حينئذ واو المعية .

ثم يجدون من جهة أخرى أل التعريف ، وهي حرف مختص بالدخول على الاسماء ، ولكنها لا تعمل فيها شيئاً ، فيعمدون الى التفسير والتأويل واصطناع العلل والتماس الاسباب فيقولون ان أل وان كانت مختصة بالاسماء فهي منها بمنزلة الجزء ، وجزء الكلمة لا يصح أن يعمل فيها .

ومثل هذا كثير لا يخفى على الباحثين .

وقد كان جديراً بهم أن لا يقروا أصلا أو يضعوا قاعدة الا اذا وافقت أصول اللغة بل استنبطت منها ، وكل أصل تعارضه أصول اللغة مرفوض بالبداهة وبالطبع . كهذه القواعد وأمثالها .

---

(١) سورة التوبة الآية (٦) .

(٢) سورة الانفطار الآية (١) و (٢) .

ولقد عرف القوم ـ النحاة ـ بضعف الحجة من قديم الزمان حتى قال أحد الشعراء يتغزل في فتاة أحبها ، ويصف عينيها بالفتور وبالضعف :

ترنو بطرف ناعس فاتر أضعف من حجة نحوي

ويبدو أنهم كانوا يحسون بهذا الضعف في حججهم وتهافت منطقهم ، فالتمسوا في أهل الكلام والفلسفة وفي أهل الفقه والرأي قوة يؤيدون بها حججهم ويشدون أزرها .

غلبة المنطـق

ومن مظاهر غلبة المنطق عليهم أنهم يقسمون الكلم أقساماً ثلاثة : الاسم والفعل والحرف ، ويضعون لكل قسم حدوداً ، ويعرفون كلاً منها بحدوده تلك .

ثم لا يلبثون أن يقعوا في اللغة على ألفاظ لا ينطبق عليها هذا التقسيم ولا يمكن أن تحد بتلك الحدود . ألفاظ فيها من صفات الاسماء وحدودها ولكنها تستعمل استعمال الافعال ، فيحارون ماذا يفعلون . حتى اذا التمسوا المخرج وجدوه ضعيفاً سخيفاً لا يكاد يقوم . فسموها أسماء الافعال .

ونحن نلاحظ ما يعانون في اصطناع الفلسفة وتكلف المنطق في مواضع كثيرة من مباحثهم النحوية .

انهم مثلا يذكرون صفات الاسماء وخصائصها التي تتميز بها وهي الجر والتنوين والنداء وأل التعريف ، حتى اذا قلّبوا وجوه النظر في الاسماء ظهر لهم أن منها مالا يقبل هذه العلامات ولا يتصف بهذه الصفات ، فانقلبوا الى التأويل المتكلف والتخريج المتعسف فقالوا ان من الاسماء ما يشبه الحرف فيبنى، وما يشبهالفعل فيمنع من الصرف وهو التنوين والجر بالكسرة .

ولو شئنا أن نضرب الامثال على هذا لطال بنا القول .

والحقيقة أن اخضاع النحو للمنطق أمر يخرج بالنحو عن طبيعته ويبعد

به عن واقع حاله •

ذلك أن المنطق صور مجردة لا يحكم فيها الا الفكر المجرد • وهي لا تقيم وزناً للواقع المحسوس في كثير من الاحيان ، ولا تعتد به اذا عارض قضايا المنطق وخالف النتائج التي يخرج بها من تلك القضايا •

أما اللغة على وجه العموم ، ولاسيما طريقة التعبير بها وتركيب ألفاظها لتدل على المعاني والافكار ، فهي أوثق صلة بالحال النفسية منها بالفكر المجرد•

رعاية الحال النفسية

وقد أدرك ذلك علماء العربية الاقدمون حين بحثوا في مقتضى الحال وقالوا : لكل مقام مقال •

ذلك أن المتكلم انما يحذف أو يذكر ، ويوجز أو يطنب ، ويصل أو يفصل تبعاً لحاله النفسية ، في حين يقضي المنطق والفكر المجرد بخلاف ذلك احياناً • كذلك يكون ارسال الكلام على طبيعته ، أو توكيده أو تقويته موصولاً بالاحوال النفسية قبل كل شيء •

ولعل أبواب الحذف ومواضعه من أوضح الادلة وأسطعها •

ذلك أن المنطق يقضي بذكر الجملة كاملة الاركان لا ينقصها شيء ولا يحذف منها جزء • ولكن الواقع يقفنا على تراكيب محذوف منها بعض أجزائها لاسباب عديدة مختلفة •

فاذا جاء النحو المنقاد للمنطق يدرسها ويبحث فيها اضطر الى التقدير وتوجيه الكلام وجهة قد تخرج به عما قصد اليه صاحب الكلام ، ثم يفوت بذلك على السامع تصور الحالة النفسية التي كان عليها المتكلم وهي جزء من الاسلوب لابد من رعايته في التعبير الادبي •

وكثيراً ما يتنقل المتكلم تبعاً للحالة النفسية من الاخبار الى الانشاء ، ومن الخطاب المباشر الى الحديث على سبيل الغيبة •

ولو جئنا نحكم المنطق في تلك الصور التعبيرية لما استطعنا أن نلتمس لها الاسباب ، ولجنحنا الى التقدير والتكلف .

نقدر هنا جملة محذوفة وتتصور هنـاك كلاماً كان يجب أن يكون فلم يكن .

وفي مباحث الفصل والوصل في علم المعـاني ، وفي بحث الالتفات ما يوضح ذلك ولا يسع المجال ايراده .

اتباع طريقة الفقهاء

أما تأثرهم بالفقه والفقهاء فظاهر في اصـطناع الاصـطلاحات الفقهية والاصولية كالقياس والاجماع وما الى ذلك .

ومعلوم أن القياس في الفقه والتشريع أصل من أهم الاصـول ، لان الاحكام وقواعد التشريع لا يمكن أن تستوعب الحوادث التي يحتمل وقوعها، فيكون قياس الحوادث المتشابهة بعضها على بعض أصـلا يرجع اليه الفقيه ويحكم به القاضي .

وللفقيه أن يقيس حادثاً أو عملا وقع في زمانه على حادث أو عمل وقع في زمان المشرع ، الذي يكون اقراره ذلك العمل أو منعه اياه نصاً في اباحته أو تحريمه .

وللفقيه أيضاً أن يضع الاصول والقواعد العامة ، يستوفي فيها ما يمكن أو يحتمل وقوعه من الحوادث والافعال ، وأن يفرض وقوعها قبل أن تقع .

وكل ذلك لا يجوز للنحوي أو اللغوي لانه مقيد بما بين يديه من مادة اللغة التي صح ورودها وحكم بفصاحتها وسلامتها ، منها يستنبط أصـوله وقواعده ولا يملك أن يتعداها الى ما يحتمل أن يقال مما لم يجر على لسان العرب ولم تصح روايته عن الموثوق بهم من رواة اللغة والادب .

ومن أمثلة القياس في النحو ما جاء في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

في استعمال أفعل التفضيل لغير التفضيل قال :

« ومن استعمال صيغة التفضيل لغير التفضيل قوله تعالى (وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه)[٣] وقوله تعالى (ربكم أعلم بكم)[٤] أي وهو هين عليه ، وربكم عالم بكم . أفينقاس أم لا ؟ قال المبرد ينقاس ذلك وقال غيره لا ينقاس وهو الصحيح »[٥] .

ومن أمثلة ذلك أيضاً اختلافهم في تعدية الفعل بحرف الجر وفي حلول حرف من تلك الحروف محل حرف آخر ، واشراب الفعل اللازم معنى المتعدي أو اشراب المتعدي معنى اللازم ، فيعدى اللازم بنفسه على هذا الوجه ويلزم المتعدي . الى غير ذلك من أمثلة كثيرة .

أما الاجماع فقد اتخذوه أصلا من اصولهم .

ونحن نعثر في مباحثهم على مواضع كثيرة يقولون فيها مثلا أجمع النحاة على كذا وخالفهم جماعة ، وحكى فلان الاجماع على جواز حالة بعينها الى غير ذلك .

فقد نقلوا في باب المصدر النائب عن فعله أن بدر الدين بن مالك الذي يلقبونه في كتبهم بابن الناظم قد حكى اجماع النحويين على عدم جواز اعتباره منصوباً بفعله الذي ناب عنه . وخالفوه في تلك المسألة على أساس أن الاجماع الذي حكاه لم يصح[٦] .

تجاهل طبيعة البحث اللغوي

ونحن نستطيع أن نرد هذه المآخذ التي أجملنا الكلام عليها في الانحراف بمنهج الدرس النحوي الى مسألة كبرى ، هي تجاهل طبيعة الدراسة اللغوية قبل كل شيء .

---

(٣) الروم الآية (٢٧) .
(٤) الاسراء الآية (٥٤) .
(٥) شرح ابن عقيل ص ١١٤ ـ ١١٥ .
(٦) تراجع شروح الألفية في هذه المسألة .

ذلك أن القوم لم يدركوا أن البحث في اللغة نحوها وبلاغتها وسائر علومها ليس الا بحثاً استنباطياً استقرائياً يقوم على الملاحظة والاختبار واستخلاص النتائج من مادة البحث • ولا سبيل الى فرض الفروض وتصور النظريات ثم تطبيقها على تلك المادة بعد ذلك •

ولا يصح أن يحتكم الى المنطق والفلسفة حين تكون المادة المحسوسة الملموسة ظاهرة قائمة ، بل لا يجوز ذلك حتى اذا خفيت ولم تظهر ، وانما الواجب عند ذلك البحث عن ذلك الخفي والتنقيب عنه حتى يكتشف •

على أننا نلمح في ثنايا مباحثهم أن هذه الحقيقة كانت معروفة لديهم غير مجهولة ، فهم يقولون اذا وقفوا بين رأيين في مسألة نحوية أو لغوية ، ووجدوا أن أحدهما يستند الى الرواية والآخر يفتقر اليها ، عدلوا الى الرأي المستند الى الرواية • وقالوا في تعزيز ذلك قولتهم المشهورة : من حفظ حجة" على من لم يحفظ •

ونستطيع أن نقرب هذا المعنى الى الاذهان ، اذا لاحظنا أن اللغة قد أصبحت في هذا العصر علماً من العلوم كالطبيعة والكيمياء والنبات والحيوان•

ومعلوم أن حقائق هذه العلوم لا يمكن الوصول اليها الا بالاختبار والمشاهدة وتجميع الحقائق الاولية ، ثم تستنبط النتائج بعد ذلك استقراء ملموساً محسوساً ، ولا سبيل الى فرض النتائج قبل الاختبار والملاحظة •

فكما أن عالم الطبيعة لا يستطيع أن يفرض نتيجة بحثه قبل فراغه من التجربة والاختبار والتنقيب ، كذلك دارس اللغة لابد له أن يجمع أطراف المادة الاولية ويدرسها ويختبرها ، ثميستخلص نتائج بحثه مستنداً على ذلك •

تصحيح المنهج

ولعل من أسلم الوسائل وأدناها الى الغاية وأخلقها بالبحث العلمي أن

يدرس منهج البحث النحوي دراسة عميقة تستغرق أجزاءه وترد كلا منها الى أصوله ، ثم يعرض هذا المنهج بعد ذلك على معايير البحث العلمي الحديث فيطرح منه ما لا يوافق أصول هذا البحث العلمي الحديث ، ويستبعد كل جزء أو أصل لا يستند الى واقع اللغة أو لا يقوم على أساس من الرواية الصحيحة الصادقة لتراكيبها المألوفة لا الشاذة ولا الخاطئة .

وبين أيدي الباحثين والدارسين نص عربي هو في قمة أساليب العربية (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه) . أسلوب حاشا أن يخضع للضرورة، ولا تكلف فيه ولا وعورة . انه هو الكتاب العزيز ، الذي جمع خلاصة أساليب العربية ووجهها الوجهة التي حفظتها من العبث والانحلال والاضمحلال .

وبين أيديهم أيضاً ما جمعه الرواة من الشعر للعصور التي اتفقوا على صحة الاحتجاج بها والتعويل عليها والاستشهاد بما قيل فيها .

بكل ذلك يمكن أن يُستصفى النحو وتستخلص قواعده الصحيحة ، وتنفى منه الشوائب والدخائل التي أورثه اياها الخطأ المنهجي ، ويعود الى حقيقته والى وظيفته في الحياة الفكرية وفي الحياة الاجتماعية بصفة عامة .



الباب الثاني

الفصل الأول

الاعراب

أحوال الاعراب

معنى الاعراب وما يستحقه من الكلم

الاعراب ايضاح معنى اللفظ وبيان موقعه من التركيب . وهو اذن أحوال تطرأ على أواخر الكلم ، أو ما هو في حكم أواخرها ، لتدل على ذلك المعنى وتشير الى موقع الكلمة من التركيب .

وليس كل الكلم يحتاج الى الاعراب ، فان من الكلم ما تختلف عليه المواقع ، ويتغير مكانه من الكلام لانه يقبل ذلك ويحتمله . ومنها ما لا يقبل ذلك ، ولا يختلف به المعنى ولا يتغير موقعه من الكلام ، وهو لذلك يلزم حالة لا يفارقها ولا يتحول عنها .

وأساس هذا التفريق وعماده أن طائفة من الكلمات والألفاظ تدل على معان قائمة بذاتها ، اذا نطق بها الناطق وسمعها السامع قام في ذهنه معناها وارتسمت صورتها .

فاذا قيل كتاب أو رجل ، أو قيام أو قعود ، استطاع السامع أن يتصور معنى هذه الالفاظ وأن تقوم في ذهنه صورتها .

أما اذا لفظ قائل : من ، الى ، لا ، على ، ان ... الخ فان السامع لايستطيع أن يتصور لها معنى أو يدرك لها مفهوماً .

وقريب من هذا يكون اذا قال قائل : حضر ، غائب ، يقوم ، يكتب ، فان صورة هذه المعاني في الذهن لايمكن أن تقوم واضحة أو غير واضحة الا اذا انضم اليها ما يقيم معناها ويوضح صورتها •

ونستيع أن نوجز هذا المعنى فنقول ان الالفاظ أو الكلم العربية طائفتان: طائفة لها مدلول قائم بذاته ومفهوم مستقل بعض الاستقلال ، وهذه الطائفة هي التي اصطلحنا أن نطلق عليها الاسماء •

وطائفة أخرى ليس لها هذا المدلول المستقل وليس لها هذا المفهوم الواضح في الذهن ، ولكنها تفتقر في تمام معناها الى الطائفة الاولى طائفة الاسماء • وهذه الطائفة هي التي نستطيع أن نسميها الادوات ، الادوات التي تستكمل بها الاسماء صورتها الواضحة اذا أريد لها أن تكون جزءاً في كلام ذي فائدة يحسن السكوت عليها كما يقول النحاة •

على أن هذه الطائفة الثانية ليست سواء في ابهام معانيها حين تكون مفردة ، بل ان بعضها يفضل بعضا في هذا المقام • فان ما يعرف في النحو بالحرف هو الذي يصدق فيه المفهوم الذي أوردناه من افتقاره الى غيره في بيان معناه وايضاح صورته في الذهن •

أما الفعل فانه لايخلو من التداخل في الاسم من حيث دلالته ـ شيئاً ما ـ على معناه مستقلا ، لان له علاقة بهذا الاسم من حيث الوجود التاريخي في اللغة ومن حيث القرابة القائمة بينهما في الاشتقاق والتصريف •

من أجل ذلك يقول النحاة ان الاعراب أصل في الاسماء ، لانها تستحقه من دون غيرها من أقسام الكلم ، وأنه فرع في الافعال يطرأ عليها في أحوال بعينها ، أحوال تتضح فيها قرابتها للاسماء وتقترب فيها من الاسماء في

الاستعمال ، وتقاسمها مكانها في الكلام ، وهذا المعنى هو الذي يسميه النحاة بالمضارعة ، من مضارعة ولدي الشاة أو الناقة وتشاركهما في ضرعهـا حين الرضاعة .

أما الحروف فليس لها من ذلك كله نصيب أي نصيب ، ولذلك لازمت حالة واحدة ، لانها تلزم في الكلام لاتتعداه ولاتحول عنه .

وهكذا نلاحظ أن الاصل الذي تقوم عليه فكرة الاعراب وأحواله المختلفة أصل سليم في جملته لاغبار عليه .

وحيث ان الاسماء أصل في الاعراب فقد كان لها المقام الاول في أحوال الاعراب . ومن معانيها ومواقعها في الكلام استمد النحـاة ما وضعوا مـن اصطلاحات لاحوال الاعراب .

مراتب الاعراب وأحواله

ويبدو أنهم لاحظوا ، مدركين أو غير مدركين ، أن مواقع الاسـماء في الكلام تشبه مواقع بني آدم في المجتمعات .

فهؤلاء منهم ذو المقام المهم الذي لاغناء للمجتمع عنه ولاكيان له بدونه. عليه مدار الحياة العامة وبه قوامها . ومنهم التابع الذي لايستطيع أن يقـوم بذاته أو يستقل بشخصيته .

ومنهم الوسط بين هؤلاء وهؤلاء .

كذلك الاسماء في النحو تشبه مسمياتها من الناس والاشياء .

منها المهم العمدة الذي لايقوم الكلام بدونه ولايكون المعنى الا بوجوده، وهذه توضع عند النحاة في أرفع المراتب وأسناها وتستحق أن ترفع عـلى ما سواهـا .

ومن الاسماء التابع الذي يقوم في الكلام مقام الذيل ، لا مقام له بنفسه ولا مكان له بذاته ، وهذه لا تستحق الا الخفض .

أما الاوساط وهم الكثرة في الناس والاشياء ، وهم كذلك في الاسماء، فلهم أوسط المراتب واخفها مؤونة وأسهلها في اللفظ وأقلها جهداً في التلفظ .

وقد يكون هذا الذي أوردناه هو معنى كلامهم حين يقولون الرفع علم الفاعلية ، وهو للعمدة الذي لا يستغنى عنه في الكلام أي كلام .

والخفض علم الاضافة وهو للاسم المضاف اليه الذي يؤتى به تابعا [1] للمضاف موضحا له أو مخصصا أو معرفا [2] .

ويراد بها هنا تبعية التعريف والتخصيص .

والنصب علم المفعولية ، وهم يردّون الاسماء المنصوبة كلها الى المفاعيل، وسيأتي بيان ذلك تفصيلا في موضعه .

على أن بعضهم يذهب الى أن النصب وحركته الفتحة هو أخف الاحوال، وحركته أيسر الحركات على النطق ، ولذلك كان في كل اسم لايستحق رفعا ولا خفضا .

والسيوطي يوضح ذلك فيقول : الرفع ثقيل فخص بالعمد لانها أقل والفضلات كثيرة ... وما كثر تداوله فالأخف اولى به .

والجر وهو لما بين العمدة والفضلة لانه أخف من الرفع وأثقل من النصب والجزم خلافا للمازني في قوله : انه ليس باعراب ، انما هو عدم الاعراب وهو مذهب الكوفيين [3] .

---

(١) يقصد بالتبعية غير المعنى النحوي المصطلح عليه التعريف والتخصيص .
(٢) ثمة اسم مجرور آخر هو الاسم المجرور بالحرف وله طبيعة اخرى سيأتي الكلام عليها من هذا البحث .
(٣) همع الهوامع ج١ ص ٢١ .

وتبقى بعد ذلك الحالة الرابعة من أحوال الاعراب وهي الجزم • ومعنى الجزم القطع ، ويريد به النحويون قطع الحركة من آخر الكلمة سواء كانت حركة على حرف صحيح أم مدا في حرف معتل • وهذه الحالة خاصة بالافعال، لانها تؤدي في الغالب الى السكون وهو علم البناء ، والبناء للحرف ولما يقع موقعه ويستعمل مثله استعمال الاداة ، وهو الفعل في الاغلب الاعم من أحواله •

على أن من أساتذة النحو المعاصرين من يرى في أحوال الاعراب ومعانيها رأياً يخالف آراء الاقدمين من وجه ويوافقها من وجوه •

ذلك هو الاستاذ ابراهيم مصطفى • فهو يرى أن الضمة وهي علامة الرفع هي علم الاسناد ، والكسرة وهي علامة الخفض أو الجر هي علم الاضافة ، وأن الفتحة حركة خفيفة مستحبة يلجأ اليها الناطق بالعربية حيث لاحاجة به الى ضمة ولا الى كسرة •

علامات الاعراب

أما علامات الاعراب فقد تكون من مواطن التعقيد المهمة في النحو العربي •

ذلك أنها طائفتان : الاولى علامات أصلية وهي الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للخفض أو الجر والسكون للجزم • والطائفة الثانية علامات فرعية وهي الواو والالف للرفع ، والالف والياء للنصب ، والياء والفتحة للخفض أو الجر ، والسكون وحذف الحرف المعتل وحذف النون للجزم • وقد أراد بعض الاساتذة المعاصرين أن يستغنوا بعلامات الاعراب عن أحواله، فلا يقولوا رفع ونصب وخفض وجزم ، وانما يقولون ضم وفتح وكسر وسكون ؛ يريدون بذلك أن يقللوا من الاصطلاحات التي تزحم ذهن الدارس وتجهد فكره وتوقعه في الخلط والاضطراب •

ولكن ذلك اقتضاهم أن يتكلفوا في شرح العلامات الفرعية ويتعسفوا

في تخريجها ، فيجعلوها أصولا قائمة بذاتها ولاينصوا على أنها علامات فرعية • وفي هذا ما فيه من اثقال على الدارس من جهة ، والابتعاد به عن فهم معاني الاعراب من جهة أخرى • واذا كنا نريد أن نصل بين النحو وقواعد اللغة وبين افكار الدارسين ، ونجعل هذه القواعد حية في أذهانهم ، فلابد لنا أن نقيم العلاقة بينها وبين الكلام واجزائه بحيث يكون المصطلح التعليمي موحيا بواقع ما يكون في الكلام ، ودالا عليه •

ونوضح هذا مزيد ايضاح فنقول ان الرفع والنصب والخفض معان تشعر بمكان اللفظ من الكلام ، وتدل عليه مثلما يدل على ذلك موقع اللفظ من الكلام في اللغات التي لا اعراب فيها •

أما العلامة كالضمة والكسرة والفتحة والسكون فليست الا وسيلة لاستدعاء هذا المعنى ، واشارة تنبىء به وتدل عليه • فاذا اقتصرنا على هذه العلامات قطعنا سلسلة التفكير وفصمنا عرى التداعي ، تداعي المعاني ، الذي يعمل في اعانة الدارس على استنباط الحقائق بنفسه • وبذلك تنعدم العلاقة بين شكل اللفظ وظاهره وبين معناه وموقعه من الكلام •

وتزيد هذه الفكرة وضوحاً اذا لاحظنا التداخل الموجود بين علامات الاعراب ، كنيابة الفتحة عن الكسرة في جر الممنوع من الصرف ، ونيابة الالف عن الضمة في رفع المثنى ونيابة الالف عن الفتحة في نصب ما يعرف بالاسماء الخمسة أو الستة •

من أجل ذلك يبدو أن الابقاء على ما يسمى عند النحاة ألقاب الاعراب أولى وأجدى في وصل قواعد النحو بواقع الكلام ، على شرط أن يعنى بفهم معنى كل واحد منها كما سبق أن شرحنا في أول هذا الفصل •

وليس بعيداً عندئذ أن يلتقي الدليل بالمدلول فيكون الرفع معناه وقوع الاسم مثلا في موقع الرفع ، والخفض مجيء الاسم في مكان الخفض ، دون

حاجة الى تفريق بين مرفوع ومرفوع ، حيث تجمع بينها كلها الخصائص والصفات الاساسية التي قد تكفي في فهم معنى الكلام وفي ادراك أجزائه وعلاقتها بعضها ببعض .

وعندما يقال هذا مرفوع يكون مفهوماً أنه في موضع الرفع ، وأنه لابد متميز بعلامة الرفع ، أو يقال هذا مخفوض فيفهم أنه في المكان الذي يستحق به الخفض ويتميز بعلامته وشكله الظاهر .

وقد يغني ذلك في مرحلة ما من مراحل الدراسة عن المصطلحات الاخرى العديدة الكثيرة كثرة تورث الارتباك والاضطراب ، ولكنها تجتمع في صفة عامة ، كما هو الحال في الاسماء المرفوعة : الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر وغير ذلك ، وصفة الرفع كما يقال هي الجهة الجامعة التي تعني أن الاسم أو غيره في الموقع الرفيع من الكلام .

ومثل هذا يمكن أن يقال في المخفوض والمنصوب .



الفصل الثـاني

الرفــع

مر بنا في ما سلف مــن البحث أن الرفــع عندهم أعلى مراتب الاعراب وأسناها ، وأنه عندهم علم الفاعلية •

ونحن نستطيع أن نفهم من قولهم «الرفع علم الفاعلية» أنهم يلاحظون ــ حقاً ــ صفة مشتركة بين الاسماء المرفوعة، ولاسيما الاسماء التي تقع موقع المسند اليه أو الموصوف • وان كان هذا يضيع عندهــم في غمــار التبويب والتصنيف والتفريع والتحديد ، فنجدهم يبحثون في كل من تلك الاسماء بحثاً لايشعر ولا يوحي بأنهم يدركون بينها علاقة كالتي لاحظوها في القاعدة العامة•

الفاعلية أم الاسناد ؟

ومهما يكن من شيء ، فقولهم ان الرفع علم الفاعلية قول تنقصه الدقــة بلاشك ، بل هو لايصدق على حقيقة الرفع كلها ، اذ ان من الاسماء ما يرفــع دون أن يكون فيه معنى الفاعلية مهما توسعنا فيه ، ومهما تسامحنا في تفسيره وتأويــله •

ذلك أن خبر المبتدأ مثلا ، وخبر « انّ » لايمكن أن يدخل في بــاب معنى الفاعلية بحال من الاحوال ، فليس «قائم» في قولنا «زيد قائم»، و «ان زيداً قائم » من الفاعلية في شيء •

يضاف الى ذلك أن معنى الفاعلية على وجه الدقة ، قد لايكون واضحاً حتى في الاسماء المرفوعة المسندة اليها الافعال • كما هو الحــال في أفعــال السجايا وما هو بسبب منها كقولنا شرف مقام محمد • كما أنه غير مفهــوم

بالطبع في المبتدأ المتصف بالخبر كقولنا محمد" نبيل" .

وهذا المعنى ، معنى الفاعلية ، لايكون على حقيقته الا في الاسماء التي تسند اليها أفعال دالة على أحداث مادية في الغالب ، مثل خرج زيد وكتب محمد وقام خالد . فالاسم هنا هو فاعل الخروج وهو فاعل الكتابة وفاعل القيام .

أما قولنا فرح علي ، كرم أصله ، نبه شأنه ، فليس هذا من معنى الفاعلية في شيء وانما هو اتصاف الاسم المرفوع بالفعل لاغير .

وقد يكون أدنى الى الصواب ما ذهب اليه الاستاذ ابراهيم مصطفى في هذا الباب ، اذ انه يذهب الى أن الضمة علم الاسناد . ولولا انه اقتصر على الضمة ، وهي حقاً علامة الرفع الاصلية ، لجاء مذهبه مطابقا لحقيقة الحال في الرفع . ولكنه أغفل العلامات الفرعية كالواو والالف ، فكان ذلك ثغرة في مقالته .

ولو أنه قال الرفع للاسناد لكان ذلك أولى وأقرب الى الحقيقة .

ومن المهم أن نعود هنا فنؤكد المعنى اللغوي للرفع فلا ننساه ، ولايشغلنا عنه المعنى الذي اصطلح عليه النحاة ، لانه — كما ذكرنا قبل — يشعر بمعنى اللفظ ولاسيما الاسم ويدل على موقعه في الكلام ، وهو صلة بين مظهر اللفظ وشكل آخره ، وبين حقيقة معناه ومنزلته من الكلام .

واذا جئنا نستقصي المرفوعات كلها عند النحاة وجدناها على سبيل الحصر هي : المبتدأ وخبره واسم كان وخبر انّ والفاعل والنائب عن الفاعل والفعل المضارع غير المقيد بحرف من حروف النصب والجزم .

ولو أننا فحصنا حقيقة كل منها لوجدنا أنها تتفق في كونها واقعة موقع الاسناد ، والاسناد طرفان مسند اليه ومسند .

وهذه الالفاظ التي ذكرناها لاتخرج عن واحد من طرفي الاسناد • فالمبتدأ والفاعل واسم كان والنائب عن الفاعل كل منها مسند اليه أو موصوف ، وخبر المبتدأ وخبر انّ والفعل المضارع كل منها مسند •

طرفا الاسناد واستحقاقهما للرفع

والاسناد ، وهو أبسط صورة من صور الكلام لابد أن يكون له طرفان : الوصف أو المسند ، والموصوف أو المسند اليه • وكل من هذين الطرفين لابد منه في الكلام ، ولا غناء عنه ليكون كلام ذو معنى يحسن السكوت عليه كما يقول النحاة •

وهنا نستطيع أن تتبين لماذا استحق هذان الطرفان أن يكونا في المنزلة العالية منزلة الرفع ، ونستطيع أن تتبين أيضا العلاقة بين المعنى اللغوي للرفع والمعنى الذي اصطلح عليه النحاة •

ومعلوم أن الاسناد في العربية ليس على شاكلة واحدة ، فهو تارة بسيط لاتقيده قيود ، ولا ينضاف اليه أو الى طرف من طرفيه مايزيد في معناه تحديدا أو توكيدا أو غير ذلك •

وأبسط صور الاسناد مايعرف في النحو بالجملة الاسمية المؤلفة من المبتدأ والخبر كقولهم زيد قائم ، أو الجملة الفعلية المؤلفة من الفعل والفاعل كقولهم يقوم زيد ، ويحضر محمد ، وعلى هذه الصورة من الاسناد تصدق القاعدة العامة كل الصدق ، وهي أن الرفع للاسناد •

وليس هذا الذي نذهب اليه بالامر الغريب ، وان بدا كذلك لاول نظرة•

ونحن واجدون في بحثهم عن رفع الاسم ورفع الفعل ما يشعر بهذا المعنى ويوحي به ، فهم حين يتحدثون عن رفع المبتدأ والخبر يقولون في سبب الرفع وفي عامله كلاما يصح أن يستند اليه في ما أسلفنا من استنتاج •

يقول الزمخشري في المفصل حين يبحث في تعريف المبتدأ والخبر :

« هما الاسمان المجردان للاسناد نحو قولك زيـد منطـلق .

والمراد بالتجريد اخلاؤهما من العوامل التي هي : «كان» و «انّ» و «حسبْتُ» وأخواتها ، اذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار عـلى الرفـع » (١) .

ونحن نلمح في هذا الكلام ما يوحي بالمعنى الذي أسـلفناه ، في أن الاسناد في أبسط صوره يستحق الرفع لطرفي الاسناد كليهما .

على أن فكرة العامل هنا في كلام الزمخشري أقوى سلطانا وأشد أثرا في توجيه هذا الحكم .

حتى اذا استطرد في الشرح وفي التوضيح تقرّب من المعنى المقصود حتى كان يصرّح به تصريحا . يقول :

«وانما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الاسناد لانهما لو جُرِّدا لا للاسناد لكانا في حكم الاصوات التي حقها أن يُنعَق بها غير معربة ، لان الاعراب لايستحق الا بعد العقد والتركيب ، وكونهما مجردين للاسناد هـو رافعهما ، لانه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث ان الاسناد لايتأتى بدون طرفين مسند ومسند اليه .. الخ »(٢) .

ويقول الصبان في حاشيته على شرح الاشموني عندما يبحث في رفـع المبتدأ وما يذهب اليه جمهور البصريين من أن عامل الرفع فيه هو الابتداء :

« اعلم ان الابتداء في اللغة الافتتاح ، وفي الاصطلاح قيل كون الاسم

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ج١ ص ٨٣ الطبعة المنيرية .
(٢) حاشية الاشموني ج١ ص ٢٠٢ .

معرّى عن العوامل اللفظية ، وقيل جعل الاسم أوّلا ليخبر عنه »[٣] .

ونحن نلاحظ في هذا امعانا في الاهتمام بعامل الرفع ، ما هو وما حقيقته، حتى يكاد أصل الفكرة وهو موضوع الاسناد يضيع في ثنايا هذه الفروع .

معنى التجرد للاسناد

على أن الكلام على التجرد من العوامل يعني بالضرورة أن يخلص طرفاه لأثر الاسناد وما يستحقه ذانك الطرفان وهو الرفع .

ومثل هذا أو قريب منه كلامهم في رفع الفعل المضارع ، وقولهم ان عامل الرفع هو التجرد من الناصب والجازم .

يقول الاشموني في شرح قول ابن مالك :

ارفع مضارعا اذا يُجرّد من ناصب وجازم كتسعد

« يعني أنه يجب رفع المضارع حينئذ ، والرافع له التجرد المذكور كما ذهب اليه حذاق الكوفيين ، منهم الفراء ، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ، ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي . واختار المصنف الاول[٤] » .

ومهما يكن في كلامهم على التجرد من المآخذ ، ومهما يلاحظ فيه من التناقض ، فاننا نستطيع أن نستمد منه المعنى الرئيس والاصل الذي يقول ان الرفع للاسناد ، وأن الاسناد ، اذا لم يقيد هو ولا طرفاه أحدهما أو كلاهما ، فالرفع هو المنزلة التي يستحقها كل واحد من طرفيه .

قيود الاسناد

هذه القاعدة العامة ، وهذا الاصل يتحقق ويصدق اذا كان الاسناد مطلقا من كل قيد يضيف اليه أو الى واحد من طرفيه معنى ، أو يحدد معناه ويقيده

---

(٣) حاشية الاشموني ج١ / ٢٠٢ .
(٤) شرح الاشموني ج٣ ص ٢٨٢ .

بعد الاطلاق .

وقد يكون هذا واضحا كل الوضوح اذا كان المسند فعلا ، لان الرفع في الفعل مشروط بالتجرد مما يسبب له النصب أو الجزم ــ كما يقولون ــ ، وهذا معنى قد يكون أعم في حقيقة أمره من أن يقتصر على الفعل المضارع المعرب .

وبيان ذلك أن هذا الفعل المضارع انما يعرب اذا اشتد شبهه بالفعل ، بأن يكون قابلا للتصرف في المعاني التي يحتملها ويصلح للدلالة عليها (ولا عبرة بكلامهم على المشابهة والمضارعة في الحركات والسكنات بين الفعل المضارع واسم الفاعل حين يشبهون يفعل بـ فاعل) .

والفعل كما هو معروف يدل على معنى الحدث الذي يلزمه بالضرورة معنى الزمن . وهو في معنى الحدث موافق لدلالة اسم الحدث وهو المصدر .

أما معنى الزمن فهو الذي يحكم على أصالته في الفعلية .

والمضارع فعل يدل على الحدث من غير شك ، وتقترن دلالته على الحدث بدلالته على معنى الزمن ، ولكن دلالته على معنى الزمن دلالة مرنة فضفاضة .

فاذا قلنا زيد يقوم ، فنحن قد نعني أنه يقوم زمن التكلم وهو ما يسمونه الدلالة على الحال . وهي فترة من الزمن قصيرة لايكاد الذهن يتصورها ، لأن ما قبل النطق بالفعل ماض وما بعده مستقبل .

وقد يعني ذلك أيضا أن القيام عادة لزيد ، فهو اذن يفيد الاستمرار والتكرار .

وقد يفهم منه امتداد من الماضي الى المستقبل .

ونحن فوق ذلك نستطيع أن ندل بهذا الفعل على معنى المستقبل اذ نضيف

اليه حرفاً من حروفه : كالسين وسوف فتقول سيقوم زيد أو سوف يقوم ، أو نمحّضه لمعنى الاستقبال اذا قلنا أراد زيد أن يقوم ٠

ونستطيع أيضاً أن نقلب معناه الى معنى الماضي اذا قلنا لم يقم زيد ولما يقم زيد ٠

وأن نجعله فعل طلب اذا قلنا ليقم زيد أو لا تقم يا زيد ٠

قيود الاسناد في الفعل وفي الاسم وأثرها الاعرابي

كل هذه قيود تقيد معنىالفعل المضارع وتحدد زمن وقوعه ، فاذا أضيفت اليه زايله الاطلاق الذي يستحق به الرفع ، وفارقه شبه الاسم من حيث امكان تصرفه في المعاني التي توجد فيه بالقوة كما يقول أهل الفلسفة ، وتقلّبه في الدلالات التي يحتمل أن يدل عليها ٠

وكل هذا يكون والفعل بعد مستحق" للاعراب ، فاذا شئنا أن نحدد معناه التحديد الذي لا سبيل الى فصم عراه ، صغناه على هيئات أخرى فلم يعد يستحق الاعراب ، لأن سبب الاعراب ، وهو التصرف في المعاني والدلالات ، لم يعد له فيه وجود ٠

وهذا يتضح في الفعل الماضي وفي فعل الأمر ٠

ولذلك نقول أو يقول النحاة ، ان الفعل الماضي مبني ، وكذلك فعل الأمر ٠ (وللكلام على البناء موضع آخر فلا تتعجل تفصيله) ٠

أما اذا كان المسند اسماً فانه تدخله قيود من جنس آخر ٠

وقد أسلفنا أن الاسناد المطلق الذي يستحق الرفع طرفاه ، هو الاسناد البسيط مثل قولنا « زيد قائم » ٠

فالمسند في هذه الحال مطلق من كل قيد ، ووصف المسند اليه به مطلق

كذلك ، فزيد قائم الآن وغداً وقد يكون قائماً أمس أيضا . فاذا قيدناه بزمن من الأزمنة أو بمعنى من المعاني الاخرى صار هذا المعنى شريكاً له في صفة المسند فنزل به عن مرتبة الرفع الى المرتبة التي تأتي بعدها وهي النصب .

ولذلك ينصب الخبر اذا دخلت على الجملة الاسمية (كان) أو احدى أخواتها ، نقول مثلا كان زيد قائماً .

ويبدو أن المسند في هذه الحال ليس (قائماً) وحده وانما هو (كان قائماً) كلاهما ، بدليل أننا لو قدمنا المسند اليه الموصوف لقلنا : زيد كان قائماً .

والمسند في هذه الحال لم يستقل بموقعه ولم ينفرد بوظيفته ، وانما استعان عليها بهذا الذي يسميه النحاة الفعل الناقص ، وتسميه اللغات الحديثة الفعل المساعد (٥) .

وأما المسند اليه فيدخله قيد آخر هو قيد التوكيد أو غيره من معاني الحروف المألوف دخولها على الجمل الاسمية ، فيصير المسند اليه حينئذٍ هو والحرف كأنهما شيء واحد يؤديان المعنى الاسنادي معاً .

وهذا يتضح في المسند اليه اذا أُكّد بان ، كأن نقول «ان زيداً قائم»، أو اذا أضيف اليه حرف من حروف المعاني الاخرى التي يلحقها النحاة بان من حيث أثرها في ما بعدها مثل : كأن وليت ولعل .

أما (لا) التي يسمونها نافية للجنس فأثرها أقوى وأشد ، حتى انهم يقولون ان الاسم بعدها يبنى على الفتح اذا لم يضف .

وفي كلامهم عليها نستطيع أن نلمح طرفاً من هذا المعنى الذي أشرنا اليه.

---

(٥) Auxiliarv Verb في الانكليزية .

فهم يقولون انها تُركَّب مع اسمها وتصبح واياه كالكلمة الواحدة ، ولذلك يكون محلهما كليهما عندهم رفع ، ويجيزون الاتباع عليهما بالرفع . فاذا قلنا لا رجلُ حاضر". فقد ركبنا (لا) ـ وهي كما يقولون نص في نفي الجنس على سبيل الاستغراق ـ مع الاسم الذي بعدها ، حتى كأن معناه قد تغير وأصبح يدل في سياقها على الجنس كله منفياً ، بعد أن كان قبل دخولها لا يدل الا على فرد شائع في الجنس كله .

ومن خلال كلامهم في (لا) النافية للجنس نستطيع أن نتبين أن المسند اليه بعدها وبعد أخواتها ـ في الأثر لا في المعنى ـ انما يفارق استقلاله وانفراده بالاسناد ، ويعتمد على ذلك الحرف في وقوعه موقع المسند اليه وفي أداء وظيفته في الكلام .

وهو بذلك شبيه بالمسند في باب كان وأخواتها .

مذهب الكوفيين في نصب خبر كان واخواتها ، ونصب اسم ان

وهنا مسألة لا مناص من الخوض فيها ، ما دام الكلام يدور على مايعرف في النحو بخبر كان وأخواتها واسم ان وأخواتها .

فقد ذهب نحاة الكوفة في نصب خبر (كان) مذهباً يبدو في ظاهره مقبولا سهل الفهم ، فزعموا أنه منصوب على الحال ، واعتبروا الافعال الناقصة أفعالا تامة ، ووافقهم في هذا المذهب استاذنا ابراهيم مصطفى رحمه الله ووجد فيه مخرجاً من الاعتراض على الاصل الذي أقره ، وهو أن الضمة علم الاسناد .

على أن هذا المذهب وان بدا في ظاهره منسجماً مع الاصول التي أسلفنا الاشارة اليها ، الا أنه تنقصه ملاحظة الدقة في التعبير ، لأن الحال غير الخبر ، فالحال متحول والخبر ثابت لازم .

ولأن معنى الفعل الناقص أو الفعل المساعد ذو قيمة كبيرة في التعبير وفي تركيب الكلام ، لأنه في الحقيقة يفقد دلالته على معنى الحدث ، ولا يبقى فيه الا مدلوله اللغوي ومعنى الزمن ليس غير .

ولعل ما ذهب اليه الاستاذ ابراهيم مصطفى في نصب اسم انّ أبعد من أن يسلَّم به أو يركَن اليه .

فقد ذهب الى أنه منصوب على التوهم .

ذلك أنهم لما وجدوا أن هذه الحروف تتصل بضمائر النصب حين يكون اسمها ضميراً ، توهموا أن ما بعدها منصوب فدرجوا على نصبه وهو مستحق للرفع ، واستشهد لذلك بقراءة من قرأ (انّ هذان لساحران)[٥] بتشديد النون في (انّ) . ولا يخفى أن هذا نادر قليل لا يصح أن يحل محل اللغة الشائعة ، وأن يركن اليه في حالة وجودها .

ولعل هذا يتضح فضل اتضاح في الكلام على النصب والمنصوبات .



---

(٥) سورة طه الآية (٦٣) . وقرأ بالتخفيف ابو عمرو وابن كثير وحفص .

الفصل الثالث

النصب

والنصب هو المرتبة الثانية من مراتب الاعراب ، أو هو المرتبة الوسطى فيـه .

ومثلما يكون التجمع وتكون الكثرة في الوسط من كل شيء[1] تكون كثرة الألفاظ في هذه المرتبة من الاعراب .

ولذلك نلاحظ أن هذه الحالـة وفروعها هي المجتمع الاكثف للالفاظ المعربة في العربية من اسماء أو أفعال .

والعلامة الاصلية لهذه الحالة هي الفتحة كما هو معروف . وهي حركة خفيفة سهلة ، لا يجد النطق فيها مشقة ولا جهـداً . بل هي في الواقع أخف الحركات .

ولذلك ذهب الاستاذ ابراهيم مصطفى الى أنها ليست بحركة اعـراب ولا علماً لمعنى من معانيه ، وانما تلجأ اليها العربية حيث لا حاجة الى ضم ولا الى كسر .

ولذلك كثر ورودها وغلب وجودهـا في آخر الالفاظ المعربـة على وجه الخصوص .

---

(١) ذلك أمر معروف عند علماء الاحصاء .

أهو علم المفعولية

أما النحاة القدامى فقد ذهبوا في النصب عموماً الى أنه علم المفعولية ، مثلما ذهبوا في الرفع الى أنه علم الفاعلية •

واذا كان معنى الفاعلية قد يصدق بشيء من التجوّز والتسامح في كثير من الاسماء المرفوعة ، فان معنى المفعولية في الواقع يختلف عنه في صدقه على المنصوبات اختلافاً كبيراً •

ولعل في شرح معنى المفعولية ومفهومها الحقيقي وفي النظر الى مجموعة الاسماء المنصوبة ما يوضح لنا مبلغ هذا الحكم العام من الصدق والحقيقة •

ذلك أن معنى المفعولية هو التأثر بالفعل ، والمفعول هو الذي ينتج عن قيام الفاعل بالفعل ، مثل قولنا كتب زيد رسالة ، وقرأ خالد كتاباً •

فالرسالة هي التي نتجت عن قيام زيد بالكتابة ، والكتاب نتج عن فعل زيد القراءة • فالرسالة هي المكتوبة والكتاب هو المقروء وهذا هو معنى المفعولية حقيقة •

ولو أننا طبقنا هذا المفهوم على الاسماء المنصوبة جميعاً لوجدناه يصدق على ما يسمى عند نحاة البصرة المفعول به ليس غير •

أما باقي الاسماء المنصوبة فهي اما مصدر مؤكد لفعله أو مبين له •

اما ظرف يقع فيه الفعل •

واما سبب لوقوع الفعل •

واما مصاحب للفاعل عند وقوع الفعل منه •

واما وصف لحالة اسم أو هيئة ، أو بيان لجزء من حقيقة الاسم •

واما اسم مخرج من حكم الاسناد أو غيره من معاني الاعراب •

وقد حرص النحاة البصريون على أن يسمّوا كل هذه الاسماء المنصوبة أو أغلبها مفاعيل ، وتكلفوا لذلك تأويلا أو تخريجاً يتمكنون بـه من اجراء قاعدتهم العامة سالفة الذكر .

فقد سمّوا المصدر المؤكد أو المبين مفعولا مطلقاً .

والظرف مفعولا فيه والسبب مفعولا له أو لأجله والمصاحب مفعولا معه.

ثم عجزوا عن تسمية الثلاثة الباقية مفاعيل وهي الحال والتمييز والمستثنى ولكنهم ألحقوها بالمفاعيل ، وزعموا أنها انما تنصب بالافعال . فقالوا ان في الحال معنى الظرفية وأن المستثنى منصوب بالفعل الذي يسبقه .

أما التمييز فقد ألحقوه بالمفعول الذي يُنصب بنزع الخافض .

ومن ينظر في كتبهم المفصلة يجد مقدار ما يتكلفون من الجهد في توجيه هذه المسائل ، حتى يجعلوا من كل واحد من هذه الاسماء مفعولا للفعل على طريقة ما . ويدرك ، لأول وهلة ، أن هذا المفهوم للمفعولية لا يمكن أن ينطبق على هذه الاسماء انطباقاً حقيقياً ، ولا سيما حين يفتقد الفعل من الكلام فيتكلفون لتقديره وتأويل عمله بالغ التكلف .

ولعل من البديهي أن نقول ان توكيد الفعل وبيانه ، وان سبب وقوعه أو قرين فاعله ليس في الحقيقة مفعولاً للفعل ولا هو نتيجة لقيام الفاعل به .

ولعل ذلك أوضح ما يكون في سبب الفعل الذي يسميه نحاة البصرة المفعول له أو المفعول لاجله .

ذلك لأن المفعول نتيجة وهذا سبب ، والسبب بالطبع سابق للنتيجة بل هو موجدها وموجد من يقوم بها .

فاذا قال قائل : حضرتُ امتثالاً لأمرك، فكلمة امتثالا سبب للحضور وعلة

لفعل المتكلم ـ وهو الفاعل ـ اياه ، وليس بمعقول أن تكون تتيجة لوقوع الفعل من الفاعل .

ومثل هذا يقال في الظرف الذي يقع فيه الفعل من زمان أو مكان ، وفي المصدر الذي يؤكّد فعله أو يبين حقيقته أو نوعه .

أما قرين الفاعل ومصاحبه فهو أولى بالفاعلية من بعض الوجوه ، فلو قال قائل سرت والنهر ، فالنهر مسير معه وان كان لم يفعل المسير ، ولكنه على كل حال ليس تتيجة لوقوع السير من المتكلم .

وعلى هذا الغرار نستطيع أن نمحص كلامهم في هذه المسألة ، فنجده متهافتاً لا يقوم في وجه النقد ولا يسلم ، من وجوه كثيرة ، من الضعف والالتواء .

وقد تنبه الى طرف من هذا نحاة الكوفة فلم يوافقوا نحاة البصرة على تسمية هذه الاسماء مفاعيل . وانما سموها بأسمائها الحقيقية التي تطابق واقع حالها مطابقة واضحة .

فقالوا الظرف ولم يقولوا المفعول فيه. وقالوا السبب ولم يقولوا المفعول له أو المفعول لأجله .

ولم يسموا مفعولا الا مايصدق عليه مفهوم المفعولية من بين الاسماء المنصوبة كلها ، وهو ماسماه نحاة البصرة المفعول به . وهذا لعمري حق لامراء فيه .

النصب هو المرتبة الوسطى

يتبين لنا من كل ما تقدم أن النصب هو المرتبة الوسطى في الاعراب ، وانه حالة الاعراب التي ينطوي فيها أكثر من معنى واحد .

على أن هذا لا يعني أننا نسلم بما يراه الاستاذ ابراهيم مصطفى من أن الفتحة ، وهي علامة النصب الاصلية ، حركة ليست بذات معنى ، ولا دلالة لها على موقع الاسم من الكلام .

على أننا يمكن أن نقبل من هذا الرأي شطراً غير قليل وهو كونها أخف الحركات وأيسرها في النطق ولذلك كثر دورانها في أكثر من معنى من معاني الاعراب .

والواقع ان كثرة الاسماء المنصوبة وتعدد معانيها هو الذي يوحي بذلك ويشير اليه .

معاني النصب

ولو أننا استعرضنا الاسماء المنصوبة والافعال المنصوبة لاستطعنا أن ندرك بينها كلها صفة مشتركة ، وهي أنها في مرتبة من الكلام هي أدنى من الرفع وأعلى من الخفض أو الجزم ، وأنها تلتقي على وجه العموم في ثلاثة معانٍ : أولها معنى المفعولية . ونريد به أن يكون الاسم نتيجة ناشئة من الاسناد ، ولاسيما قيام الفاعل بالفعل أو ما يقوم مقام الفعل .

وقد سبقت الاشارة الى أن هذا المعنى لايتضح الا في ما يسميه الكوفيون حقاً المفعول وما يسميه البصريون المفعول به .

والثاني الوصف أو البيان أو التوكيد الذي لايطابق الموصوف أو المبين أو المؤكد . أو هو بعبارة أدق وأشمل التابع المخالف أو التابع غير المطابق أو التابع الناقص اذا شئنا مزيداً من الوضوح .

ويظهر هذا المعنى في المصدر الذي يؤكد الفعل أو يبين نوعه أو عدده أو زمانه أو مكانه أو سببه .

وكذلك في الحال التي تصف هيئة الاسم فحسب .

وفي التمييز الذي يبين بعض حقيقة الاسم .

وفي ما يسمى المصاحب أو المفعول معه الذي يعطف على ما قبله عطفاً ناقصاً لا يعني التشريك في الحكم وانما يعني مجرد المقارنة والمصاحبة .

وفي هذا التابع المخالف يمكن أن يدخل المستثنى بالا" .

وقد أدرك الكوفيون هذا المعنى ولكنهم وجهوه وجهة توافق فكرة العامل عندهم فجعلوا من عوامل النصب معنى الخلاف ، وهو عامل معنوي نصوا عليه في نصب المستثنى بالا وفي النصب بعد واو المعية وفي نصب الحال . ثم غلبت عليهم فكرة العامل فاقتصروا على هذه المواضع ولم يلحظوا هذا المعنى في المصادر المنصوبة لانهم وجدوا الفعل الذي هو أحق بالعمل ، لأنه عامل لفظي والعامل اللفظي أولى بالعمل وأحق به .

ولا يسوغ في أصولهم أن يركنوا الى العامل المعنوي اذا استطاعوا أن يردوا العمل الى عامل لفظي مذكور وان افتات ذلك على المعنى وأخل بالأصل.

أما المعنى الثالث فهو معنى سلبي اذا صح هذا التعبير ، وهو وقوع الاسم في مكان يستحق به الرفع لو انفرد بالاسناد ، ولكنه اذا لم ينفرد بوقوعه موقع المسند أو المسند اليه لم يستحق الرفع وانما تدنت مرتبته الى المرتبة الوسطى. وذلك ملاحظ في ما ذكرناه عن خبر كان وأخواتها واسم ان وأخواتها ، حيث استعان الخبر المسند بالفعل الناقص فنصب ، واستعان المسند اليه بالحرف المشبه بالفعل فلم يستحق الرفع وانحط الى النصب .

ومن هذا المعنى السلبي ايضا ان يقع الاسم في موقع التبعية الناقصة لاسم مخفوض كحال المجرور في نحو قولنا مررت به جالسا ، وتمييز المجرور نحو مررت بعشرين رجلا .

وقد يكون هذا المعنى السلبي هو الذي أوحى الى الاستاذ ابراهيم

مصطفى بما ذهب اليه من أن الفتحة حركة لا معنى لها ، أو أنها ليست علماً على معنى بعينه كالضمة والكسرة •

نصب الفعل المعرب

أما الفعل فانه لا يتحمل في الواقع غير معنى المسند ولا يقع الا هذا الموقع في الكلام ، ولكن النصب يدخله من وجه آخر يختلف عن وجه النصب في الاسماء •

ذلك أنه ينصب اذا تحدد معناه الزمني تحديداً لايخرج به عن المضارعة مضارعة الاسم ودلالته على جزء من ذلك المعنى الزمني وهو معنى الاستقبال•

فهو اذن ينصب اذا تمحض لمعنى المستقبل على وجه العموم • وانما يكون ذلك بحروف من حروف المعاني تحدد معناه بمعنى الاستقبال ، وهي أدوات النصب المعروفة : أن ولن وكي واذن •

وكذلك الادوات التي يختلف نحاة البصرة ونحاة الكوفة في أصالتها في العمل، وهي اللام بوجهيها : لام التعليل ولام الجحود وفاء السببية وواو المعية وأو وحتى •

فأما اختلاف الكوفيين والبصريين في اعمالها فيرجع الى أصل من أصول البصريين ، وهو زعمهم أن الحرف لايعمل الا اذا اختص بقبيل ، اما الاسماء واما الافعال •

وهذه الحروف غير مختصة فهي لا تستحق أن تنهض بالعمل في الافعال •

أما العامل الحقيقي عندهم فهو أن مضمرة بعدها •

وقد أسلفنا الكلام في هذه المسألة الاختصاص وشرحنا موطن الضعف فيها في موطن سابق من هذا البحث فلا حاجة لاعادة ذلك الكلام •

أما الذي يهمنا في هذا المقام فهو ملاحظة معنى الاستقبال في كل حرف من هذه الحروف التي ذكرناها .

أما (أن) فهم ينصون على أنها تمحض الفعل المضارع لمعنى الاستقبال نحو قولنا :ـ «أراد زيد أن يأتي» . وأما لن فهي لنفي المستقبل كما ينص النحاة . فقولنا «لن أفعل» معناه النفي على سبيل التأكيد كما يقولون . وأما (كي) فهي للتعليل نحو «جئت كي أتحدث اليك» . وأما اذن فهي تعمل النصب عندهم بشروط أولها أن تكون لمعنى الاستقبال فاذا فارقته أهملت .

أما باقي الحروف فاللام للتعليل وما بعدها يكون علة لما قبلها والتعليل يكون تالياً لما يعلل كقولنا « حضرت لأزورك » .

والفاء للسببية ، وهي في أصلها للترتيب والتعقيب كقولنا لم يقم زيد فأقوم .

أما الواو واو المعية فهي تعطف على جهة المصاحبة والمقارنة من دون تشريك في الحكم ، وفيها معنى الخلاف الذي شرحناه في نصب الاسماء نحو قول قائلهم : لاتنه عن خلق وتأتي مثله .

ومثل ذلك يقال في حتى وفي أو .

الفصل الرابع

الجـزم

وهذه حالة اعراب تختص بها الافعال ولا تكون الا فيها • لان هـذا الجزم في أصله اللغوي يعني القطع ، قطع الحرف أو الحركة عن آخر الفعل •

وقطع الحركة يسلم الى السكون ، والسكون أولى بأن يكون حالة بناء •

والبناء أصل في الافعال كما سبق ، والاعراب فرع في الافعال كما سبق بيان ذلك •

وقد مر بنا في الكلام على اعراب الفعل المضارع أن الفعل بعامة ، انما يقع في الكلام موقعا واحدا هو موقع المسند ، وأنه لذلك مستحق لما يستحقـه المسند من الرفع • ولكن أسبابا بعينها تشده الى جانب الاسم تارة فيستحـق الاعراب ، وأسبابا أخرى تمكن له في جانب الفعلية فلا يستحق الاعراب •

وههنا أحوال تتردد به بين المضارعة ، مضارعة الاسم وبين التمكن في الفعلية ، فتنتهي به الى حالة تشبه البناء وهي التي يسميها النحاة بالجزم •

وقد لاحظنا في الكلام على اعراب الفعل المضارع أنه يكون حين يكون الفعل مطلقاً في الدلالة على معناه الزمني ، غير مقيد بزمن معين ، فاذا خلص لمعنى الاستقبال استحق النصب • ومعنى الاستقبال في حقيقته جزء من دلالة الفعل المضارع ، لان معنى الحال لايكاد يحس لقصره وضيق مدته •

خروج المضارع عن معناه

على أن الفعل المضارع قد يخرج أو تخرج به حروف وأدوات عن معناه الذي استحق به الاعراب الى معنى الفعل المبني ، وهو الفعل الماضي وفعل الامر ٠

وهنا تتحدد دلالته الزمنية ، بل يتقلب معناه الى معنى ليس من شأنه أن يدل عليه بنفسه ٠ وهو لذلك يصبح كما أسلفنا متردداً بين الاعراب والبناء ، ومعلقا بين استحقاق الاعراب واستحقاق البناء ٠

ولذلك تقطع عنه الحركة في آخره وهي علامة الاعراب ، فاذا لم تكن الحركة لعلة في آخره قطع الحرف الذي ينتهي به ، وهو في الحقيقة مد لحركة من الحركات الثلاث ٠

ومن أجل ذلك كانت علامة الجزم السكون أصلا ٠

والسكون في الواقع ليس علامة اعراب ، وانما هو انعدام تلك العلامة وتجرد" منها ، وهو لذلك أولى بالبناء وأصل فيه ٠ ولذلك يقول ابن مالك : « والاصل في المبني أن يسكنا » ٠

ولو أننا نظرنا في الادوات التي يجزم بعدها الفعل المضارع لوجدناها طائفتين :

أولاهما تقلب معناه الى معنى المضي وتلك هي « لم ولما » نحو « لم يذهب ولما يرجع » ٠

والطائفة الثانية تجعله لمعنى الطلب وتخرج به من الخبر الى الانشاء وتلحقه بفعل الامر ٠ وهذه الطائفة أيضا حرفان لام الامر ولا الناهية ٠ نحو

قوله تعالى «لينفق ذو سعة من سعته»[٢] ونحو «ولا تمنن تستكثر»[٣] •

ولنلاحظ بامعان أن الجزم وهو قطع الحركة أو حرف العلة من آخر الفعل معناه عدم الحركة ، وانعدام علامة الاعراب والتجرد منها ، لان هذا يعنينا في تبين الحال الاخرى التي يجزم فيها الفعل وهي حالة وقوعه في أسلوب الشرط •

الجزم في أسلوب الشرط

والشرط في الواقع اسلوب مستقل ، يمكن أن يقال فيه انه لا يدخل في واحد من قسمي الكلام عند علماء المعاني : الخبر والانشاء •

فالشرط ليس بخبر لانه ليس له في الخارج نسبة تصدقه أو لا تصدقه، وليس له في الخارج حقيقة تطابقه أو لا تطابقه •

وهو أيضا ليس بانشاء ، لانه ليس معنى ينشئه المتكلم من نفسه • وهو بعبارة أخرى ليس أسلوبا موضوعيا يقبل البحث في حقيقته صدقا أو كذبا (الخبر) ، وليس أسلوبا ذاتيا (انشاء) يعبر به المتكلم عن أمر أو رغبة في نفسه لا توجد في الخارج قبل أن ينشئها المتكلم ويخرج بها في كلامه •

ولكن الشرط أسلوب معلق ذو طرفين ، لابد أن يكون أحدهما فعلا ، اذا وقع هذا الفعل صح وجود الطرف الثاني • مثال ذلك قولنا ان يحضرْ زيد أحضرْ معه •

ههنا طرفان فعليان ، ان وقع أحدهما وقع الآخر •

وليس للفعل المفرد منهما دلالته الفعلية التامة • لانه لم يقع ولم يخبر بأنه سيقع • وانما هو واحد من اثنين • أما الاول فهو شرط للثاني ، وأما الثاني فهو جزاء أو جواب للاول وهو معلق به ومتوقف عليه •

---

(٢) سورة الطلاق الآية (٧) .

(٣) سورة المدثر الآية (٦) .

وكل واحد من هذين الفعلين لايدل على معناه دلالة تامة . لذلك أصبح غير مستحق للاعراب ولا قابل لعلامته ، فقطعت عنه علامة الاعراب وصار مجزوماً .

ومما يؤيد ذلك ويوضحه أن الشرط ان كان ماضياً جاز في جزائه أو جوابه الرفع ان كان مضارعاً نحو قول زهير :

وان أتاه خليل يوم مسغبةٍ   يقول لا غائب مالي ولا حرم

ولذلك يقول ابن مالك :

وبعد ماض رفعك الجزا حسن .

ولعل سبب ذلك ان فعل الشرط الماضي قد أخبر بحدوثه ووقوعه قبل زمن التكلم ، فهو محقق الوقوع أو بمنزلة المحقق ، واذا تعلق وقوع الجواب أو الجزاء بفعل محقق الوقوع فقد اكتسب الجواب صفة الشرط ، واستكمل الفعل المضارع الواقع جوابا لفعل شرط ماض دلالته على معناه ، فزال بذلك السبب الذي يقطع عنه علامة الاعراب وحركته ، فاستحق أن يعود الى حاله الطبيعية وهي حالة الرفع .

وليس هذا الذي قلناه في أسلوب الشرط بدعا من القول ، فاللغات الحديثة ، ولاسيما الاوربية، تعنى في قواعدها بأسلوب الشرط عناية خاصة، لان للفعل فيه صيغة خاصة تختلف عن صيغته حين يكون الكلام خبرا مثبتا أو منفياً (Positive and Negative)

ولعل صيغة الشرط في اللغة الانكليزية وهي المسماة (Conditional Mood) من أعقد ما في قواعد هذه اللغة وأعسرها على المتعلم .

ومثلها أسلوب الشرط وأفعال الشرط في اللغة الفرنسية وهي المسماة بالفرنسية ــ (Conditionnel) .

وجملة القول أن الجزم حالة اعراب سلبية ان صح هذا التعبير وجاز ٠

وهي انما تطرأ على الفعل المضارع اذا سلبت منه المضارعة وزايله معناها، وهو التصرف الواسع في معنى الزمن ، فتحدد زمنه كما يتحدد زمن الفعل الماضي وفعل الامر ٠

هذا جانب من جوانب السلبية ، أما الجانب الآخر فيكون اذا سلب الفعل المضارع دلالته التامة على معناه وأصبح غير محتمل الوقوع بحكم تعلقه بفعل غير واقع ٠



الفصل الخامس

الخفض

وهذه التسمية خاصة بنحاة الكوفة ، أما البصريون فيقولون الجر .

ولعل الكوفيين أكثر توفيقا في هذه التسمية وأقرب الى الصواب ، لان قولهم الخفض في هذه الحالة انما يقابلون به الرفع .

أما الجر فلا دلالة فيه على معنى وقوع الاسم في هذا الموقع من الاعراب.

والخفض أو الجر هو أدنى مراتب الاعراب . وهو عند قدامى النحاة علم الاضافة ، وهو كذلك عند الاستاذ ابراهيم مصطفى فقد تابعهم في هذه المسألة .

أهو حقاً علم الاضافة

وقد يبدو لنا أن نسأل : كيف يكون الخفض أو الجر علم الاضافة ؟

والواقع أنهم يريدون بالاضافة كلا الحالين في الاسم المجرور .

أما الاضافة بمعناها الواضح المعروف فقد لا يحتاج الكلام فيها الى دليل.

ولكن تبقى الحروف حروف الجر أو حروف الخفض .

هل من سبيل الى الحاقها بالاضافة ؟

انهم يحاولون ذلك ، ولكن بأسلوب يخونهم فيه التوفيق ويجانبهم فيه الصواب .

ذلك أنهم يسمون هذه الحروف ــ بسبب هذه القاعدة العامة ــ حروف الاضافة •

وأين منها الاضافة؟ لقد قالوا انهذه الحروف حروف اضافة،لانها تضيف معاني الافعال الى الاسماء ؟

وأين هذا من معنى الاضافة ؟

وهم يعرفونها بأنها نسبة على سبيل الملك أو الظرفية أو البيان أو غير ذلك؟

وأين هذه العلاقة التي تقوم بين اسمين ينسب أحدهما الى الآخر ، من العلاقة بين حرف من حروف المعاني باسم يقع من التركيب في الحقيقة موقع مفعولية لا يباشر فيها الفعل أثره الى المفعول •

ان العلاقة بين الحرف والاسم لا تختلف في جملتها عن علاقة حروف المعاني الاخرى بالاسماء وآثارها في الاسماء •

مما تقدم يمكن أن نقرر أن هذا الاصل الذي وضعه الاقدمون وتابعهم فيه الاستاذ ابراهيم مصطفى ليس أصلا مطردا بحال من الاحوال •

فليس الجر أو الخفض علم الاضافة فحسب ، وانما هو علم لحال أخرى قد تكون أكثر وأوسع ترددا في الكلام من الاضافة ، وهي حالة الجر أو الخفض بالحروف •

وحالة الخفض كما قلنا أدنى أحوال الاعراب واخفض مراتبه، لان الاسم فيها يكون في أدنى منزلة من الكلام •

فهو ليس بذي مكان في الكلام الا مكان النسبة اليه ، فقولنا قرأت كتاب زيد مثلا ، لا مكان لزيد في الكلام ولا وظيفة له الا أنه منسوب اليه الكتاب ، وليس له من وظيفة في الكلام غير ذلك ، والكلام قد يقبل الاستغناء عنه ثم يبقى كلاماً ذا معنى يحسن السكوت عليه•

وهو من هذا الوجه يقابل الاسم المرفوع الذي لا كيان للكلام بدونه ولا غناء له عنه .

والخفض مرتبةاعراب تكون فيها الاسماء في حالتين، حالة الاضافة وهي النسبة التي سلف الكلام فيها ، وحالة أخرى هي التي قد يصح أن نسميها حالة المفعولية غير المباشرة أو غير الصريحة .

ونعني بذلك أن يكون الاسم متأثراً مقيداً بمعنى الحرف كالظرفية والاستعلاء والملك ونحو ذلك .

فاذا قلنا دخلت في البيت ، فالبيت مفعول ولكنه مفعول بمعنى الظرفية. واذا قلنا ذهبت الى البيت فالبيت مفعول بمعنى ابتداء الغاية .

وحق المفعول كما سبق الكلام فيه أن يكون في المرتبة الوسطى ، مرتبة النصب ، اذا قام بذاته وتجرد لوقوعه في هذا الموقع من الكلام . فاذا استعان على معنى المفعولية بمعنى آخر أسفّ الى مرتبة أدنى من مرتبة النصب .

وليس أدنى من الخفض منزلة في الاعراب .

المفعول غير المباشر

وقد يبدو غريباً أن نقول : ان هذه الاسماء التي تقع بعد حروف الخفض هي أولى بأن تسمى مفاعيل ، مما سموه مفاعيل من الاسماء المنصوبة كالمصدر المؤكّد والمبيِّن او كالظرف أو كالصاحب وغير ذلك .

ولكن ذلك هو عين الحقيقة والواقع ، اذا آثرنا المعنى بالاهتمام ولم نفرط فيه من أجل المظهر وحركة الآخر .

وليس من شك أن وجه الغرابة في هذا الامر انما مرده الى عنايتهم بالاعراب في ظاهره وفي شكله ، دون العناية بواقع المعنى وحقيقته .

ومن أقوى الادلة على ما ذهبنا اليه في الاسماء المخفوضة بعد الحروف،

أنهم يذكرون في باب المفعول به أنه اذا حذف حرف الخفض أو الجر ، وهو يحذف في أحوال بعينها ، انتصب هذا الاسم على التوسع تارة ، وعلى التشبيه بالمفعول به مرة ، وعلى نزع الخافض تارة أخرى ، وهم يقيّدون ذلك بما اذا تعيّن الحرف وتعين مكان الحذف .

وشواهد ذلك عندهم كثيرة منها نحو قولـه تعالى : (واقعدوا لهم كل مرصد)[٤] . وفي ذلك يقول ابن مالك :

وعـدّ لازماً بحـرف جرّ ... فـان حـذف فالنصـب للمنجرّ
نقلاً وفي أنّ وأن يطّرد ... مع أمن لبس كـ «عجبت أن يدوا»

وهم يقولون في مثل « دخلت البيت وسكنت الدار » ان البيت والدار منصوبان هنا على التشبيه بالمفعول به .

وليس هذا كل ما في هذه المسألة ، بل انهم يلاحظون أن المفعول الذي يباشره فعله يجوز أن ينتقل اليه تأثير الفعل بحرف من هذه الحروف

وهم يسمون هذه الحالة الزام الفعل المتعدي .

ومن الشواهد على ذلك قوله جل شأنه (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم)[٥] .

ذلك أن الفعل (يخالفون) مما يباشر المفعول ، ولا حاجة به الى الحرف ليصل معناه اليه ، ولكنه جاء به هنا فألزم الفعل وهو في طبيعته متعدٍّ ، لان معنى الحرف (عن) مراد بعينه في هذا الموضع .

ونحن لا نريد أن نناقش هذه المسألة في هذا المجال ، وانما يكفينا أن نلاحظ أنهم أدركوا شيئاً من العلاقة بين الاسم الواقع بعد حرف الخفض وبين المفعول . وأنهم لمحوا في هذه الاسماء معنى المفعولية .

---

(٤) التوبة الآيـة (٥) .
(٥) النور الآية (٦٣) .

ومثل هذا كلامهم على نصب الظرف .

فهم يعرفون الظرف بأنه زمان أو مكان ضمن معنى (في) باطراد . يريدون بذلك أنه يجوز حذف هذا الحرف من حروف الخفض قياساً مطرّداً لا سماعاً ، بخلاف باقي الحروف التي لا تحذف الا سماعاً .

ذلك أن أسماء الزمان والمكان لا تقع بالنسبة للافعال الا في معنى الظرفية . والحرف الذي وضع لمعنى الظرفية هو (في) ، فهو جائز الحذف لانه معروف مفهوم ، لا ينصرف الذهن الى غيره ، ولا يقع بسبب حذفه التباس أو ابهام .

وقد يكون هذا بعض ما يريدون حين يقولون بجواز حذف حرف الخفض اذا تعيّن الحرف ومكان الحذف .

يتضح من كل ما تقدم بيانه أن الاسم الواقع بعد حرف الخفض ليس في الحقيقة الا مفعولا ، اما لفعلٍ مذكور أو لما يشتق من الفعل ويقوم مقامه في الكلام ، كاسم الفاعل واسم المفعول ونحو ذلك . وأنه انما يسف الى مرتبة الخفض لانه يستعين على معنى المفعولية وموقعها بالحرف ، وأن علاقته بالفعل أو ما يقوم مقامه تتقيد بمعنى حرف الخفض وتتحد به .

ويتبين أيضاً أن ما زعموا في حروف الخفض ، أنها حروف اضافة تضيف معاني الافعال الى الاسماء ، ليس في واقع حاله الا احتيالاً لاطراد القاعدة وتعميمها وتخلصاً من اعتراض يرد عليهم في هذا الشأن .

ويشبه ذلك دعواهم بأن الاضافة ، وهي عند الاكثرين عامل معنوي ، انما هي بمعنى حرف من حروف المعاني أصلها اللام التي هي للملك والنسبة ، كما في قولنا كتاب زيد .

ومنها (في) وهي بمعنى الظرفية كما في قوله تعالى (بل مكر الليل

والنهار)[٦] .

ومنها أيضاً (من) التي هي للبيان كما في قولنا : خاتم حديد ، ودرهم فضة. ومرد ذلك الى اعتدادهم بالعامل اللفظي وأنه أقوى على العمل من العامل المعنوي .

وقد تابعهم الاستاذ ابراهيم مصطفى في هذه المسألة ، ويا للاسف ، فذهب الى أن الاضافة ليست الا معنى وضعت له حروف بعينها ، وأنها ليست الا فرعاً من الخفض بالحروف .

وواضح أن فكرة العامل وقواعدها العامة هي التي ذهبت بهم هذا المذهب ، وتابعهم فيه الاستاذ ابراهيم مصطفى يروده فيه رائد آخر ، وهو الاقلال من الفروع قدر المستطاع ، وجمعها في أصول عامة ما وجد الى ذلك سبيلا .



---

(٦) سورة سبأ الآية (٣٣) .

الفصل السادس

الاعراب والبنـاء

البنـاء وسـببه

أما البناء فلزوم آخر الكلمة حالة واحدة لا تختلف ولا تتحول ولا تتبدل.

والبناء أصل في الحروف ، والحروف لا تكون الا مبنيّة ، لأنها تلزم في معناها حالة واحدة لا تتعداها .

ووظيفتها في الكلام محدودة معينة ، لا يمكن أن تتخطاها أو تحيد عنها، وهي أداء المعاني المختلفة ولذلك سميت حروف المعاني .

فالنفي والاستفهام والنـداء والظرفية والبيـان معانٍ تؤديها حروف موضوعة لأدائها .

فهي اذن وسـائل تؤدي هـذه المعـاني في غـيرها من الكلم التي تحتمل اكثر من معنى . أو تتحمل دلالات عدة كلما تقلبت بها وجوه الكلام وتغيّرت مواقعها من التركيب .

أما الافعال فيكثر فيها البناء ويغلب عليها حتى يكاد يكون هو الاصل فيها ، لان معنى الفعل بوجه عام أدنى ما يكون الى الثبوت والاستقرار ، وأبعد ما يكون في الغالب عن التصرف والتغير . بل انه يتصرف في ذاته تصرفاً يغنيه عن الاعراب ، وسنعود الى تفصيل هذه المسألة عما قريب .

والفعل لا يقع في الكلام الا مسنداً ، ولا يكون لمعني أو مكان آخر غير الاسناد . وهو من أجل ذلك لا يستحق الاعراب في أكثر أحواله . بل ان معناه

وموقعه من الكلام يشبه من بعض الوجوه معنى الحرف ، لانه يؤديه في ما سواه ، ولا يمكن أن يقوم بذاته في أداء معناه .

فاذا قلنا قام أو يقوم و كتب أو يكتب فاننا لا نفهم معنى تاماً الا اذا انضم اليه الاسم فأدى معناه فيه .

ولكننا اذا قلنا زيد أو كتاب أو دار فان صورة في الذهن تقوم لمسمى بهذا الاسم .

ويمكن أن نقول بعبارة أخرى ان الفعلية وهي الحدث المقرون بالزمان تشبه أن تكون معنى من المعاني كتلك التي يدل عليها بالحروف .

أما اعراب الفعل فقد مر تفصيل الكلام فيه فلا حاجة الى اعادة شرحه والتدليل عليه .

بناء الفعل (الماضي والأمر)

والفعل انما يبنى اذا كان ماضياً أو أمراً كما هو معروف ، لان هذين الفعلين يدلان على معنى محدود مقيد معين لا مجال فيه للتصرف والتغير .

فالماضي محدود بما يسبق زمن التكلم .

والامر طلب وقوع الفعل وليس لمعنى الزمن أثارة فيه ، ودعواهم أنه للاستقبال دعوى لاتقوم على أساس ، لانهم يستندون فيها الى أن الفعل لم يقع في الماضي ولايقع زمن التكلم ، وانما هو مطلوب وقوعه بعد أن يلفظ بالفعل وينطق به .

وهو في الحقيقة انشاء وليس بخبر ، ومعنى الزمن لايكون الا في الخبر .

وجدير بنا أن نلاحظ في هذا الشأن أن الامر أو الطلب معنى من المعاني كان يستحق أن يؤدي ـ كباقي المعاني ـ بحرف أو حروف مما تدخل على الفعل فيؤدي معناه فيه .

وهذا واقع فعلا وموجود حقيقة ، ودليله لام الامر حين تتصل بالفعل المضارع في نحو قوله تعالى (لينفق ذو سعة من سعته)[1] و (لا) الناهية في نحو قوله تعالى (قال يا بنيّ لا تقصص رؤياك على اخوتك)[2] •

وفعل الامر اذن قد قام مقام حرف المعنى واستعمل استعماله ، وهو اذن قد فارق بعض صفة الفعلية وفقد من معناها شطراً كبيراً •

علامات البناء

أما علامات البناء فهي علامات الاعراب في الواقع ، ولا اختلاف بينها وبين علامات الاعراب الا في التسمية التي اصطلح عليها النحاة •

وعلامات البناء هي الضم والفتح والكسر والسكون •

والفعل الماضي يبنى على الفتح في حاله الطبيعية الغالبة ، والفتح كما يقول الاستاذ ابراهيم مصطفى أخفّ الحركات وأيسرها على النطق • وهذا يتجلى في وضوح لا مزيد عليه في بناء الفعل الماضي على وجه الخصوص ، ذلك لان الفتحة لا تلبث أن تزول وتحل محلها حركة أخرى اذا اقتضى اللفظ ذلك •

فنحن نقول كتب فاذا وصلنا به واو الجماعة حلت الضمة المناسبة للواو محل الفتحة فقلنا كتبوا •

واذا وصلنا به ما يسمى بضمائر الرفع المتحركة قلنا كتبْتُ و كتبْتَ وكتبْتِ وكتبْنَ • كل هذا يكون بسبب لفظي محض •

فالفتحة لا تناسب الواو ، ولذلك تستبدل بها الضمة مع واو الجماعة لان الضمة هي التي تناسب الواو • والعرب ـ في ما يقول النحاة ـ يستثقلون

---

(١) سورة الطلاق الآية (٧) .

(٢) سورة يوسف الآية (٥) .

أن يتتابع في الكلمة الواحدة ــ أو ما هو بمنزلة الكلمة الواحــدة ــ أربعة حروف متحركة ، فأسكنوا آخر الفعل الماضي عند وصله بما يُسمى ضمائر الرفع المتحركة .

أما بناء فعل الامر على السكون أو حذف حرف العلة من آخره فلعــل سببه ما ذكرنا . من أنه يفقد شطراً كبيراً من معنى الفعلية ويلتحق من بعض الوجوه بحروف المعاني ، فيستحق علامة البناء الاصلية الاولى ، «والاصل في المبني أن يسكنا » كما يقول ابن مالك .

فاذا كان آخره حرف علة ، وهو حركة ممدودة مشبعة ، بني على حذف هذا الحرف .

تصرف الفعل وجموده

وهنا مسألة لابد من الوقوف عندها والتأكيد عليها : تلك هي أن الفعل، وهو نظير الاسم في دلالته على معناه ، يتصرف في هذا المعنى تصــرفاً بعينه يختلف عن تصرف الاسم ، ويوافق معناه ــ أي معنى الفعل ــ الذي يختص به وهو معنى الزمن .

فهو يتصرف في الازمنة المختلفة التي يتحمل الدلالة عليها فيكون ماضياً ومضارعاً وأمراً .

ويتصرف مع ما يسند اليــه فيكون مع المذكر غــيره مع المؤنث ، ومع الحاضر غيره مع الغائب .

وتلحق آخره حروف تدل على المسند اليه كتاء التأنيث الساكنة ، وألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وتاء الفاعل مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة ، ونون النسوة وياء المخاطبة .

مثال ذلك : كتب كتبا كتبــوا . كتبتْ كتبتا كتبْن . كتبتُ كتبتَ

كتبتِ كتبنا كتبتم كتبتن • كتبوا كتبن • يكتب يكتبان يـكتبون • تكتب تكتبانِ تكتبين • تكتب تكتبان تكتبون تكتبْن • أكتب نكتب ... الخ •

وهذا التصريف في معاني الفعل هو الذي أغناه عن الاعراب ، فيما يبدو، لان به يعرف معناه وموقعه من الكلام •

من أجل ذلك نلاحظ في الفعل أحوالا ينسلخ فيهـا من الفعلية بعض الانسلاخ ، ويستعمل في الكلام استعمال حرف المعنى• فيكون للمدح أوللذم أو للرجاء أو للنفي ، وحينئذ لا تبقى به حاجة الى التصرف ، فيلزم حالة واحدة ويسميه النحاة حينئذ الفعل الجامد ، مثل نعم وبئس وحبذا وعسى وليس •

وخلاصة القول ان البناء انما يأتي الافعال من طريقين : الاولى أنها في الاغلب تدل على معناها محدداً ، وتقع في الكلام موقعاً معيناً لا يتبـدل ولا يتغير •

ذلك أنها تقع موقع الاسناد ، وتدل على معنىالزمن — في حالتي البناء — محدوداً مستقراً لايتردد في فترات مختلفـة كما هو حـال مايسمى الفعل المضارع •

والطريق الثانية أنها تتصرف في معناها تصرفاً يختلف عن تصرف الاسماء بأن تلحقها علامات وحروف او تسبقها حروف ، ويحدث ذلك التغيير في داخل بنائها وتكوينها أو في آخر حرف منها • ويمكن القول في هذا أن اعـراب الافعال هو تصريفها •

بنـاء الاسـم

أما الاسماء فان البناء فرع ضئيل فيها •

وما يبنى منها لا يستحق أن ينعت بالاسمية على وجه التحقيق ، وانما هو في الاغلب أدوات لا تفترق عن حروف المعاني الا قليلا •

والحق أن النحاة القدامى قد لاحظوا هذا الامر ونصوا عليه فقالوا ان الاسم يبنى اذا أشبه الحرف •

وقسموا شبه الحرف أقساما أربعة :

الاول ما سموه بالشبه الوضعي ، وهم يعنون به أن تكون هيئة الاسم كهيئة الحرف من حيث كونه على حرف هجائي واحد او حرفين ، مثل تاء الفاعل و (نا) ضمير المتكلمين ، لان أقل الاصول في الاسماء ثلاثة أحرف •

والثاني الشبه المعنوي ، وهو أن يكون الاسم دالا على معنى من حقه أن يؤدّى بحرف من حروف المعاني ، كالاستفهام والاشارة والشرط والموصولية• كما في اسماء الاستفهام واسماء الاشارة وأسماء الشرط والاسماء الموصولة•

والثالث أن ينوب الاسم عن الفعل ، من دون أن يكون قابلا للتأثر بالعوامل — على حد ما يزعمون — وتلك هي ما يعرف عندهم باسماء الافعال، كرُوَيدَ وشتانَ ، وأفٍ واليك وعليك ونحو ذلك •

والرابع : أن يكون مفتقراً الى غيره في أداء معناه ، كافتقار الحرف افتقاراً أصيلا لازماً غير عارض •

ومثال ذلك الاسم الموصول الذي لايتم معناه ، بحال من الاحوال ، الا بجملة الصلة • كما أن الحرف لايمكن أن يؤدي معناه الا اذا دخل على كلمة أخرى اسم أو فعل فأدّى معناه فيها •

ونحن نستخلص من كلامهم هذا أن الاسماء المبنيّة أسماء أشبهت في كثير من صفاتها واستعمالاتها واحداً من اثنين : اما الحرف واما الفعل ، وكلاهما مبني ، فاستحقت من أجل ذلك أن تكون مبنية •

ولو أننا رجعنا الى معنى الاعراب ، وهو التصرف في المعاني والدلالات، لتبين لنا أن الاسماء المبينة أسماء تلازم معنى بعينه لاتتعداه ، ولا تقبل التصرف في المعاني ولا تتردد بين معنى وآخر •

وهي على هذا تتحول الى أدوات ليست في الحقيقة أسماء ، لان للاسماء مسمياتها مادية كانت أم معنوية ، ولا هي في الحقيقة حروف ، لان فيها زيادة عن معنى الحروف .

ولنضرب مثالا على ذلك «مَنْ» ، وهو اسم استفهام مرة واسم شرط مرة واسم موصول مرة أخرى. هل له من مسمى مادة كان أو معنى ؟

وهل له من دلالة اذا كان مفرداً قائماً بذاته ؟

والجواب واضح لا لبس فيه .

انه أداة استفهام ولكنه يزيد في معناه على همزة الاستفهام ، وأداة شرط ولكنها تزيد على «ان» الشرطية . لان الهمزة للسؤال صرفاً ، ومن للسؤال عن العاقل .

وان للشرط خالصة ، ومن للشرط ومعنى الفرد العاقل أو الافراد العقلاء.

ومثل ذلك يقال في «مَن» الموصولة وسواها من الاسماء الموصولة ، وان يكن معنى الموصولية أدخل في الاسمية وأمكن ، ذلك لانه يدل على مبهم تفسره جملة الصلة وتتمم معناه .

وثمة طائفة أخرى من الاسماء ينسبونها الى البناء ويصفونها بأنها مبنية.

تلك أسماء حمّلها الاستعمال أو يحمّلها الاستعمال معنى أكثر من معناها ، فيجعل لها في بعض الاحوال دلالات خاصة ، قد يصح أن يقال انها تختلف عن دلالاتها الاولى .

مثال ذلك اسم لا التي لنفي الجنس في نحو قولنا «لا رجلَ في الدار».

فكلمة (رجل) اسم نكرة يدل على كل فرد تنطبق عليه هذه الدلالة . ولكنه اذا استُعمِل هذا الاستعمال أصبح معناه بعد (لا) النافية للجنس شيئاً آخر ، انه أصبح يدل على الجنس المنفي .

فقولنا « لارجل » لا يعني نفي رجل مفرد ، وانما يعني جنس الرجال منفياً على سبيل الاستغراق كما يقول النحاة .

وهذا كما نرى يخرجه عن نطاق معناه ، ويحمّله معنى أزيد منه ومختلفاً عنه بعض الاختلاف .

وينتج عن ازدحام اللفظ بالمعنى أن تزايله المرونة وتفارقه قابلية التصرف، فيجمد ويتحدد ويستقر على ذلك المعنى الجديد [٣] .

ومثل هذا ، الظروف التي تضمن معنى ما تضاف اليه ، مثل قوله تعالى (لله الامر من قبلُ ومن بعدُ)[٤] ، وقولنا أفعل ذلك صباحَ مساءَ . وسحرَ اذا أريد به سحر يوم بعينه .

انها تتحمل معنى فوق معناها ، فلا تعود قابلة للتصرف بها في الكلام ووقوعها من التركيب مواقع مختلفة ، وانما تلزم الاستعمال الذي يناسب معناها الجديد المضاعف ، ولا يعود بها الى حالها الاولى ، لانه ان عاد بها اليه عاد بها الى الاعراب .

وههنا ملاحظة تتعلق بعلامة البناء أو حركته .

فاغلب هذه الاسماء بنيت على الحالة التي تستحقها لو كانت معربة ، أو كانت عليها في حالة الاعراب . وذلك واضح في الظروف : أسماء الزمان والمكان والهيئة . مثل أين ومتى وأيان وكيف .

ومنها ما بني على هيئة تشعر بأنه مبني غير معرب مثل قبلُ وبعدُ ، لانه

---

(٣) وللنحاة في بنائه مذهب آخر يحوم حول هذا المعنى: ذلك قولهم ان «لا» تركب مع اسمها تركيب خمسة عشر . او قولهم ان الاسم المنفي بها مضمن معنى (من) الاستغراقية .

(٤) سورة الروم الآية (٣) .

قلما يرد مرفوعاً في الكلام ، وانما هو ظرف قد ينصب على الظرفية أو يخفض بعد الحرف .

ولنلاحظ بعد ذلك أن أكثر هذه الاسماء تكون قابلة للاعراب والبناء ، على اختلاف ملحوظ في معناها وفي موقعها من الكلام .



الفصل السابع

علامات الاعراب

علامات الاعراب في العربية نوعان : الاول أصلي وهو الحركة التي تلحق آخر الكلمة دلالة على موقعها من الكلام .

وهذه هي الحركات المعروفة : الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر أو الخفض ، والسكون للجزم .

الثاني فرعي وهذا يقسم قسمين :

أ ــ حروف تنوب عن الحركات .

ب ــ حركات تنوب عن حركات .

الاعراب بالحرف

أما الحروف : فهي الواو التي تنوب عن الضمة في ما يعرف بالاسماء الخمسة أو الستة نحو « هذا أبوك ». وفي جمع المذكر السالم نحو « هؤلاء مخلصون » .

والنون في الافعال الخمسة نحو يكتبون ويرمون . والالف التي تنوب عن الضمة في المثنى نحو هذان رجلان .

والالف التي تنوب عن الفتحة في الاسماء الخمسة نحو رأيت أخاك . والياء التي تنوب عن الفتحة في المثنى نحو رأيت رجلين . وفي جمع المذكر السالم نحو أحب العاملين . وهذه الياء تنوب أيضاً عن الكسرة في المثنى وفي جمع المذكر السالم .

وأما الحركات فان الفتحة تنوب عن الكسرة في خفض طائفة من الاسماء يقال لها الاسماء الممنوعة من الصرف .

والكسرة التي تنوب عن الفتحة في نصب جمع المؤنث السالم ، نحو ناديتُ الطالباتِ .

فأما الحروف فقد ذهب طائفة من النحاة الى أنها اشباع للحركات . فالواو اشباع للضمة والالف اشباع للفتحة والياء اشباع للكسرة .

وهذا المذهب كان يكون سائغاً مقبولا لولا أن علامة الرفع في المثنى هي الالف وهي لا تندرج ولا تنتظم في هذا الذي قالوا به وذهبوا اليه .

على أن قولهم في الحروف انها اشباع للحركات قول يستندون فيه الى ظاهرة في اعراب ما يسمى الاسماء الخمسة .

ذلك أن في ما روي من كلام العرب نصوصاً تعرب فيها هذه الاسماء بالحركات فيقال هذا أبُك ورأيت أبَك ومررت بأبِك. وعلى هذا قول الراجز:

بأبِه أقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبَهُ فما ظلم

وما ندري أهذا اختصار للياء والالف حتى استحالا كسرة وفتحة أم هو لغة ؟

على أن بناء هذه الاسماء على حرفين يسوّغ اشباع الحركة في آخرها حتى تستحيل حرف مد من جنس تلك الحركة ، وهذا يرجّح أنها لغة ، وأن اظهار الحركات على حالها قد يكون أصلا قائماً بذاته .

على أن هذا المذهب في نيابة الحروف عن الحركات لا يطرد في المثنى وفي جمع المذكر السالم كما أسلفنا ، لان علامة الرفع في المثنى الالف وعلامة النصب في المثنى وفي جمع المذكر السالم هي الياء وهي لا يمكن أن تكون اشباعاً للفتحة على أي حال .

اعراب المثنى وجمع المذكر السالم

ويبدو أن الامر في المثنى وفي جمع المذكر السالم يختلف عنه في الاسماء الخمسة ، لان التثنية والجمع على هذه الطريقة انما هي قياس يكون بالحاق حرفين آخر الاسم ، وهذان الحرفان يكونان في حالة الرفع غيرهما في حالتي النصب والخفض .

وهما ليسا من أصل الاسم الذي يسمى في اللغات الاوربيـــة الحديثة Root أو Radical وانما هما من جنس اللواحق المعروفة في تلك اللغات التي تسمى في الانكليزية Suffixes وفي الفرنسية Terninaisons وهـــذه اللواحق انما يؤتى بها لمعان .

فالالف والنون والياء المفتوح ما قبلها والنون للتثنية .

والواو والنون والياء المكسور ما قبلها والنون للجمع جمع مذكر سالماً.

ومما يؤيد ذلك أننا نجد الواو والنون في الفعل المضارع للاسم اذا أسند الى الجمع نحو يكتبون ويذهبون . ونجد الالف والنون فيه اذا أسند الى مثنى .

وكل ما بين الفعل والاسم من اختلاف في هذا الشأن لا يعدو الاختلاف بين طبيعتيهما ، فالنصب والجزم في الفعل انما يكون بحذف النون ، مثلما تحذف النون حين يضاف الاسم نحو هذان أخوا زيد . وهؤلاء مكرمو أخيه.

أما الحركات فان الكسرة كما قلنا تنوب عن الفتحة في نصب ما يعرف بجمع المؤنث السالم .

وهذا الجمع انما يصاغ بالحاق ألف وتاء مزيدتين الى آخر الاســـم . فيقال في طالبة طالبات وفي حجرة حجرات .

ووجود الالف والتاء في آخر الاسم ليس مختصاً بهذا الضرب مـــن

الاسماء ، فاحتاج هذا الجمع الى التمييز بينه وبين غيره مما ينتهي بألف وتاء أصلية نحو أوقات وأبيات .

وهذا التمييز لا يمكن أن يكون في حالة الرفع أو حالة الخفض ، لانهما كما قلنا تدلان على معنى معين مستقر .

فالرفع للاسناد والخفض للاضافة والمفعولية غير المباشرة .

أما النصب فحالة فضفاضة تحتمل التجوز والتسامح ، ولذلك كان التمييز فيها بين هذه الاسماء وبين ما سواها. فجعل نصبها بالكسرة تمييزاً لها عن باقي الاسماء ولا يعقل بالطبع أن تنوب الضمة عن الفتحة في حالة نصب هذه الاسماء .



الفصل الثامن

الصرف والمنع من الصرف

أما نيابة الفتحة عن الكسرة في طائفة من الاسماء فأمر لا يخلو من التعقيد ولا يخلو توجيههم اياه من ابعاد وايغال وتكلف •

انهم يقسمون الاسم ــ في أول مباحثهم ــ ثلاثة أقسام : اسم متمكن من الاسمية أمكن فيها ، وهو المعرب الجاري على طبيعته في قبول علامات الاعراب كـ « رجل و زيد » •

واسم غير متمكن من الاسمية لانه أشبه الحرف ــ في ما يقولون ــ وهو الاسم المبني ، وقد مر الكلام عليه •

والقسم الثالث اسم متمكن من الاسمية غير أمكن فيها • فيفقد بعض خصائص الاسمية وتزايله بعض علاماتها •

وهذا هو الذي يعنينا في هذا المقام •

وعلامات الاسم كما يقولون هي : الجر أو الخفض بالكسرة والتنوين والنداء وأل التعريف •

أما الجر أو الخفض بالكسرة فهو ــ كما أسلفنا ــ مما تختص به الاسماء في اعرابها ، بينما تشارك الافعال الاسماء في الرفع وفي النصب • لان معنى الخفض وموقعه ــ وهو الاضافة والجر بالحرف ــ لا يكون الا في الاسماء •

وأما التنوين فهو نون ساكنة تلحق آخر الاسم •

وهم يذكرون للتنوين أقساماً وأغراضاً أهمها قسمان أو غرضان :

الاول تنوين التمكين وهو الذي يكون دليلا على امكنية الاسم في الاسمية ، يريدون بذلك أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيحرم من التنوين .

وهذا هو الذي يلحق أواخر الاسماء حين تتجرد من أل ومن الاضافة نحو : رجل" وكتاب" ومحمد" .

والثاني تنوين التنكير وهو ــ في ما يزعمون ــ ذلك الذي يلحق اخر أسماء الاعلام المبنية كسيبويه ، اذا أريد تنكيره .

أما الاسماء التي لا تستحق التنوين فهي أيضاً لا تستحق الخفض بالكسرة ، وهي التي يقول فيها النحاة انها ممنوعة من الصرف لانها تشبه الفعل .

وهم يفسرون هذا الشبه تفسيراً لا يخلو من الابهام والغموض .

يقولون ان الافعال فرع من الاسماء ، لانها مفتقرة اليها من حيث انالفعل لا يقوم بنفسه ، وان طائفة من الاسماء ، وهي التي تمنع من الصرف ، هي فروع لا أصول .

فالفرعية هي وجه الشبه بين هذه الاسماء وبين الافعال. ومعنى الفرعية في ما يبدو من كلام ابن يعيش [1] هو أن هذه الاسماء محدودة بحدود ، مقيدة بوجود السببين المانعين من الصرف فيها . والتحديد فرع من الاطلاق ، والاطلاق هو الاصل .

وهكذا نرى أن هذا التشابه مشوب بالابعاد والغرابة ، لا يكاد المتأمل يلحظه أو يلحظ توجيه النحاة اياه الا بعسر ومشقة .

---

(١) شرح المفصل ج١ ص ٥٨ .

ولو كان مطلق شبه الفعل سبباً للمنع من الصرف لوجب أن تمنع منه الاسماء المشتقة من الفعل ، كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ، فهي قريبة الصلة به من حيث اللفظ ومن حيث المعنى ومن حيث الاستعمال •

ويلوح للباحث المتأمل في هذه المسألة أن الذين قالوا بشبه الفعل أول مرة ما كانوا يعنون هذا الكلام الذي قال به المتأخرون من النحاة •

وهو وان يكن غير مطرد في هذه الاسماء من حيث صيغها ، فان له معنى ومفهوماً غير الذي نقلناه آنفاً عن ابن يعيش ، سنعود الى تفسيره بعد حين •

أما الاستاذ ابراهيم مصطفى فانه يلتزم بما ذهبوا اليه او بمعنى ما ذهبوا اليه من أن معنى الصرف هو التنوين •

ويقول ان التنوين علم على التنكير ، ولا عبرة عنده بتنوين بعض الاسماء المعارف مثل محمد وخالد وعلي وزيد وعمرو • لان في ذلك الماحاً الى الاصل الذي نقلت هذه الاعلام عنه ، والعلم المنقول معروف ينقل من الصفة ومن غيرها الى العلمية •

وهو لذلك يرى أن المنع من الصرف لا يكون الا مع التعريف •

وان الأعلام كلها تستحق المنع من الصرف ، لانها معارف بأنفسها لاتقبل التنوين ، وواضح أن هذا مخالف لما تعرفه العربية في الاسماء •

على أن العلم أو العلمية ليست الا واحدة من علل المنع من الصرف ، ولذلك يحاول الاستاذ ابراهيم مصطفى أن يرد الى التعريف أو التحديد كل ما هو معروف من علل المنع من الصرف ، مثلما يحاول الاقدمون اذا أرادوا أن يجروا قاعدة من قواعدهم اجراء مطرداً •

ولا مجال لذكر ما جاء به للتدليل على مذهبه هذا •

ويكفي أن نقول ان الصفات والاسماء الاخرى الممنوعة من الصرف هي

أكثر وأوفر من الاعلام والمعارف عدداً •

ولاشك أن صيغ منتهى الجموع مثلا ، والاسماء المختومة بألف التأنيث ممدودة أو مقصورة مما لايمكن أن يجري عليه الاصل الذي ذهب اليه الاستاذ ابراهيم مصطفى •

على أن حذف التنوين من الاسم هو الأصل في ما نسميه المنع من الصرف ، وأن الجر بالكسرة انما يعاود الاسم الممنوع من الصرف حين تعاوده الأمكنية الاسمية ، وذلك اذا وقع موقع المضاف كقولنا مررت بأحمدِكم أو اذا اتصلت به أل التعريف كقوله :

ولست بالأكثرِ منهم حصى وانما العزّة للكاثر

وقد قرىء بالتنوين أسماء هي في الاغلب ممنوعة من الصرف كما في قوله تعالى (انا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيرا) وقوله تعالى (ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريراً قواريراً من فضة قدورها تقديرا) •

قال أبو الحسن القمي النيسابوري في حاشية تفسير الطبري : القراآت سلاسلاً بالتنوين والوقف بالألف أبو جعفر ونافع وعلي وأبو بكر وحماد وهشام •

قوارير قوارير غير مصروفين في الحالين حمزة ويعقوب كلاهما بالتنوين والوقف بالألف (*) •

وقال الزمخشري : وقرىء سلاسل غير منون وسلاسلا بالتنوين وفيه وجهان أحدهما أن تكون هذه النون بدلا من حرف الاطلاق ويجري الوصل

(*) ج ٢٩ ص ١٠٨ .

مجرى الوقف والثاني أن يكون صاحب القراءة ممن ضرى برواية الشعر ومرن لسانه على صرف غير المنصرف (**)

قال ابن المنير الاسكندري رداً عليه : وتنوين هذا على لغة من يصرف في نثر الكلام جميع مالا ينصرف الا أفعل والقرآت مشتملة على اللغات المختلفة اه نفسه •

والذي يبدو لمن يتأمل هذا الامر ، أن هذه الاسماء التي تمنع من الصرف لا يمكن أن يجمع بينها شبه الفعل ولا يمكن أن ترد كلها الى العلمية أو التعريف •

ولكن التنوين في الواقع حرف يزاد على آخر الاسم ، نون ساكنة هي في الاصل لمعنى التنكير كما يقول الاستاذ ابراهيم مصطفى ، لانها لا تقارن التعريف سواء في ذلك (أل) والاضافة • ثم أصبحت بعد كثرة التداول علماً على تمكين الاسم من الاسمية •

حذف التنوين وأسبابه

وهذه النون الزائدة انما تلحق الاسم حيث تسوغ فيه الزيادة وحيث لا يمنع منها مانع •

أما الذي يمنع منها فأمران اثنان :

الامر الاول ثِقَل في الاسم يأتيه أما من كثرة حروفه كصيغ منتهى الجموع نحو مساجد ومصابيح •

واما من وجود زيادة أخرى في آخره كألف التأنيث الممدودة والمقصورة نحو صحراء وذكرى •

(**) الكشاف ج ٤ . ص ١٦٧ .

واما من كونه أعجمياً منقولا الى العربية كالاعلام الاعجمية مثل ابراهيم واسماعيل ونحو ذلك .

وأما الامر الثاني فهو مشابهة الاسم الفعل ، لامن حيث معناه ولامن حيث الفرعية المبهمة التي يقول بها النحاة الاقدمون ، ولكن من حيث تصرفه في التذكير والتأنيث والتعريف والاضافة تصرفاً يشبه تصرف الافعال .

مثال ذلك الصفات التي تمنع من الصرف نحو فعلان الذي مؤنثه على فَعلى ، وأفعل الذي مؤنثه على فعلاء وفعلى بالضم . نحو عطشان وعطشى ، وأحمر وحمراء ، وأكبر وكبرى .

ذلك أن المألوف في الاسماء أن تؤنث بالحاق تاء التأنيث بها ، والابقاء على هيئتها الاولى دون تغيير في بنيتها مثل خالد وخالدة ، وناصر وناصرة ونحو ذلك .

أما تصريف الاسم بحيث تتغير بنيته فأمر غريب عليه ، بل هو من خصائص الفعل وصفاته .

وهذا هو الذي يظن أنه شبه الفعل على وجه أدنى الى الصواب وأكثر قبولا .

وفي هذا تدخل الصفات والعلم المعدل والصفة المعدولة . ومما يؤيد ذلك أن النحويين ينصون على أن وزن فعلان مثلا ، اذا كان مؤنثه فعلانة لا فعلى فانه يصرف ، نحو خمصان الذي يأتي مؤنثه على خمصانة ، وسيفان الذي يأتي مؤنثه على سيفانة(٢) .

وصفوة القول ان النون الساكنة التي تسمى التنوين ، لا تلحق الاسم

---

(٢) وتأنيث فعلان على فعلانة لغة بني أسد .

حين يكون على شيء من الثِقَل، اما بكثرة حروفه ووجود الزيادة فيه سابقة على النون ، واما بكونه يتصرف في بعض ما يختص به الاسـم تصرفاً شبيهاً بتصرف الافعال •

وحيثما يمتنع التنوين ، وهو الدليل على تمكن الاسم من الاسمية، يمتنع الخفض بالكسرة لانه أيضاً دليل على ذلك التمكن • وحيثما يحتاج الاسم الى التخفيف لثقل فيه يلجأ الى أخف الحركات وتستبعد الحركة الثقيلة •

وأخف الحركات الفتحة كما هو معروف ، والكسرة حركة ثقيلة •



الفصل التاسع

دراسة الجملة

مما يلفت النظر في منهج الدراسة النحوية أنه يبدأ بتعريف الكلام تعريفاً يحدد مفهومه ، ويجمع خصائصه وصفاته ، ويمنع من دخول غيره في ذلك التعريف .

ويكاد النحاة جميعاً يتفقون على أن الكلام هو اللفظ المركب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها .

فهم اذن يبدأون منهج الدرس النحوي على هذا الوجه في دراسة التركيب وتحديد صفته . وهذه من غير شك بداية لا يخطئها التوفيق ولا يجانبها الصواب .

الا أنهم سرعان ما يتحللون من هذا النهج القويم ، فلا يوفون هذه المسألة حقها من البحث ، ولا يستكملون صورتها في ذهن الدارس ، فيأخذون في تقسيم ما يتألف منه الكلام من ألفاظ ، ويدرسون كل قسم من تلك الاقسام الثلاثة المشهورة على حدة درساً مفصلا ، همّه في الغالب اللفظُ مفرداً، وقلما تتجه عنايتهم الى البحث في علاقات الالفاظ بعضها ببعض عندما يتألف منها الكلام . بل قلّما نجدهم يبحثون في الجملة الا من حيث موقعها من الاعراب [1] .

---

(١) من ذلك مثلا : كلامهم على الخبر حين يكون جملة ، وعلى النعت بالجملة =

أما طبيعة الجمل وأداؤها للمعاني ، وتعبيرها عن الافكار ، فكأنه عندهم ليس من وظيفة النحو ولا من اختصاصه ، بل انه صار من اختصاص علم آخر هو علم المعاني ، وهو فرع من البلاغة حتى وان يكن في أصل تسميته معاني النحو •

وكل اصلاح لمنهج الدرس النحوي وكل تيسير يراد لهذا النحو لابد أن يستهدي بالاسلوب النفسي في دراسة اللغة وفي تدريسها •

والاسلوب النفسي يُعنى قبل كل شيء بالعلاقات التي تقوم بين الالفاظ المفردة حين يتألف منها الكلام • واذن ينبغي أن تكون دراسة الجملة وطبيعتها أول ما يتوجه اليه الاهتمام وتنصرف اليه العناية •

تركيب الجملة وتأليفها

والجملة ـ كما نعرف ـ ألفاظ مركبة تعبر عن فكرة وتفصح عن معنى•

وكل معنى لابد فيه من طرفين : وصف وموصوف ، أو مسند ومسند اليه ، أو موضوع ومحمول ـ كما يعبر أهل المنطق ـ • وباختلاف الوصف أو المسند أو الموضوع تختلف طبيعة الجملة •

فاما أن يكون الزمن جزءاً من معنى الوصف أو المسند ، مقصوداً النص عليه في الكلام ، أو لايكون قصد الكلام متعلقاً بمعنى الزمن •

فاذا انطوى الوصف أو المسند على معنى الزمن كان الاسناد اسناداً فعلياً وسُمّيت الجملة جملة فعلية لان المسند فيها فعل •

واذا خلا الوصف أو المسند من معنى الزمن كان الاسناد اسمياً ، وسميت الجملة جملة اسمية •

=

وعلى الحال حين تأتي جملة . وكذلك بحث ابن هشام في المغنى عن الجمل التي لها محل والتي ليس لها محل من الاعراب . وجل ذلك لايخرج عن تقديرها بمفرد .

نحن نقول مثلا في موضوع حضور زيد : زيد حاضر ، ويحضر زيد ، وحضر زيد . وكل هذا يعبّر عن معنى واحد وعن موضوع واحد .

ولكننا نقصد مرة الى الاسناد المجرد من معنى الزمن فنعبّر بالجملة الاسمية ، ونقصد الى الاسناد المقيّد بمعنى الزمن فنأتي بالجملة الفعلية .

وواضح أن موقف النحاة من التمييز بين الجملتين يقوم على أمر ظاهري هو ما تُبتَدأ به . فاذا كان المقدم اسماً في موضوع الاسناد فهي جملة اسمية مهما كان المسند ، وان كان فعلا فهي جملة فعلية .

ووجه العسر في هذه المسألة أن العربية تكاد تنفرد بهذا التقسيم والتمييز بين الجملتين أو الاسنادين ، لان الجملة في اللغات الاخرى — ما نعرف منها على الاقل — لا يمكن أن تخلو من الفعل ، وفعل الكون (كان وما يشتق منها) لابد منه اذا لم يكن في الكلام فعل غيره من الافعال .

أما الجملة العربية فمنها ما يكون طرفا الاسناد فيه اسمين ، على أن يكون في أحدهما معنى الوصف كما نص على ذلك النحاة[٢] .

ضرورة العناية بطبيعة الجملة

ولابد أن يعنى النحو وقواعد اللغة بدراسة طبيعة الجملة من حيث مدلولها الذاتي أو الموضوعي ، ومن حيث علاقتها بالمفاهيم التي توجد في الخارج .

لابد من الالمام بأقسام الكلام من حيث وجود الفكرة التي يعبر عنها في الخارج — كما يقول البلاغيون — ، ومن حيث انشاء المتكلم اياه من دون أن يكون له في الخارج ما يثبته أو ينفيه[٣] .

---

(٢) يراجع في ذلك بحث الخبر في كتب النحو كشروح الألفية .

(٣) ذلك هو الكلام على جملة الخبر وجملة الانشاء وقد مرت الاشارة اليه .

ومن المآخذ التي يدركها المتأمل في النحو• أن دراسة الجملة فيه لاتعير هذا الجانب أدنى قدر من الاهتمام ، وانما هي تنظر الى الجمل ، مهما اختلفت أساليبها وتعددت اغراضها ، نظرة واحدة تكاد تقتصر على معرفة آثار الالفاظ بعضها في بعض ، من حيث حركة الآخر، حتى انها تنصرف عن المعنى وعن الغرض انصرافاً مُخِلاً يحيل تلك النظرة نظرة مادية سطحية آلية •

جملة الخبر وجملة الانشاء

وليس من شك أن النحو لا يفرق بين الكلام الذي يراد به الخبر أو الاخبار ، وبين الانشاء وما يتفرع عنه من أساليب عديدة •

وأن النحو يخضع هذه الاساليب ، أو يحاول أن يخضعها ، الى أصوله العامة في الاعراب ، ثم لايلبث أن يقع في الخلط العجيب ، ويضطر الى التأويل والتقدير حتى يخرج بالكلام عن غرضه في أحيان كثيرة •

وشواهد هذا كثيرة في أبواب النحو ، وامثلته مبثوثة في كتبه •

ولعل من أوضحَ تلك الامثلة موضوع فعل الامر ، فهم يقدرون له فاعلا ضميراً مستتراً وجوباً •

ولسنا ندري اين هذا الضمير وما حقيقته ، وهو لا يمكن أن يظهر أو يقدر في الكلام ابداً لان أسلوب الامر يأبى اظهاره أو تقديره •

ولكنهم يقولون في بعض اصولهم : كل فعل لابد له من فاعل • وفعل الامر اذن لابد أن يكون له فاعل كباقي الافعال •

وهم لايعنيهم أن فعل الامر ليس فعلا واقعاً في الماضي ولا الحاضر ولا المسقبل ، وانما هو فعل يطلب وقوعه بهذا الاسلوب • وصحيح أنه يطلب من شخص أو شيء ، ولكن علاقة الفعل بمن يطلب منه أن يقوم به ليست علاقة فاعلية على أي حال •

وهذا المطلوب منه القيام بالفعل نفسه لايمكن أن يذكر مع الفعل علـى الاطلاق لسبب بسيط ، وهو أنه هو المخاطب سواء سبق ذكره في الكـلام فاتجه اليه الخطاب ، أم كان هو المخاطب الحاضر تجاه المتكلم .

ومن أمثلة ذلك أيضاً كلامهم في ما يسمونه المصدر النائب عن فعله نحو قولهم « ضرباً زيداً » .

فهذا مصدر منصوب لابد له ــ على حـد ما يزعمون ــ من ناصب ، وناصب المصدر في عرفهم لابد أن يكون فعلا من لفظه أو من معنـاه . وهنا يقعون في مأزق آخر : هل يمكن أن ينوب المعمول عن العامل فيه ؟

أو ليس النائب مما لا يصح أن يجتمع مع ما ينوب عنه والا بطلت النيابة؟

الى غير ذلك من مناقشة عقيمة لا تغني ولا تفيد المعنى ، بل تفرض على مفهوم الكلام التواء وانحرافاً .

ولو أنهم لاحظوا أن هذا الاسلوب في الكلام أسلوب انشائي ، وأن هذا المصدر لا يختلف في مقامه هذا عن فعل الامر ، ولو اعترفوا بهذا الاسلوب جزءاً من أساليب الطلب والامر لاستراحوا وأراحوا .

ومن امثلة ذلك كلامهم في اسلوب النداء في نحو قولك يا طالع الجبل.

انهم يجدون المنادى منصوباً فلا يهتمّون الا بالبحث عن العامل الذي نصـبه .

ومن عجب أنهم يقدرون العامل فعلا من قبيل أدعو أو أنادي . فكأن الكلام على تقديرهم : أدعو طالع الجبل أو أنادي طالع الجبل .

وهم بذلك يعبثون بأسلوب النداء ويخرجون بـه عن طبيعته ، اذ ان أسلوب النداء ، كما هو ظاهر ، ليس خبراً ، وانما هو أشبه بالانشاء .

وتقدير الفعل يخرجه عن طبيعته كما قلنا .

ولو أنهم عنوا بالتفريق بين الاساليب لما وقعوا في مثل هذا الخلط الذي يفسد السليقة ، ويعوق الفهم الصحيح الدقيق لاساليب العربية .

ضرورة العناية بالأساليب

ومما يتصل بهذه الناحية ، ناحية العناية بالاساليب ، أنهم أغفلوا دراسة أساليب النفي والاثبات والشرط ، وكل واحد من هذه الاساليب يحتاج الى عناية خاصة يقف بها الدارس على كيفية التعبير الدقيق عن غرضه .

كيف ينفي نفياً مطلقاً ؟

وكيف ينفي المستقبل ؟

وماذا يفعل اذا أراد أن يكون نفيه مستوفياً لافراد الجنس ؟ .

ومعلوم أن أدوات النفي في العربية تختص كل منها بمعنى دقيق ، وتستعمل كل واحدة لقصد معين .

ولكنها تدرس في النحو على أنها اما عوامل تؤثر في الاسم فيكون موضعها مع الجمل الاسمية ، واما عوامل تعمل في الفعل فتدرس حيث تدرس الافعال .

وليس في منهاج النحو باب يجمعها ليقف الدارس على استعمالاتها المختلفة وأغراضها العديدة .

ومثل هذا يقال عن أدوات الاستفهام وأسلوب الاستفهام .

وكذلك أدوات الشرط واسلوب الشرط ، واسلوب التعجب وغير ذلك من الاساليب .

وان مما لا تكراره في هذا الباب أن النحو لا يصح ولا يجوز أن يدرس بمعزل عن معانيه التي استقل بها علم المعاني فأصبح جزءاً من علوم البلاغة .

وصار درس الاساليب وما تؤديه من معان ، كالنفي والاستفهام والتعجب والتوكيد ونحو ذلك مما يختص به علم المعاني •

على أن النحو يساق أحياناً سوقاً والى التفريق بين درجات النفي ، ومراتب التوكيد ، ومعاني الاستفهام •

مثال ذلك البحث في لا التي لنفي الجنس •

والبحث في الحروف التي ينفي بها الفعل المضارع (لن) التي للتأبيد ، (ولم) التي تقلب معنى المضارع ماضياً •

وكل ذلك لا يكون الا في نطاق الاعراب والاثر اللفظي الذي تحدثه الاداة •

أما الاداة التي ليس لها أثر في الاعراب فان النحاة يمرون عليها وهم عنها معرضون • مثال ذلك (لا) و (ما) •

ومصداق ذلك أيضاً أنهم لايفرقون بين الهمزة وهل في الاستفهام ولا يتعرضون لمعنيي الاستفهام : التصور والتصديق •

ان الآثار اللفظية في الاعراب هي في الحقيقة ناشئة عن علاقات معنوية• مثال ذلك أن علامة الجزم في الفعل المضارع ، وهي السكون ، لا تكون الا اذا تحول معناه الى معنى فعل مبني ، ماض أو أمر • أو اذا تعلق معناه بمعنى فعل آخر كما في أسلوب الشرط •

وأن النصب فيه لا يكون الا اذا تمحّض لمعنى الاستقبال أو انحط عن مرتبة الاستقبال في الدلالة فأصبح هو وحرف دخل عليه منزلا منزلة الاسم (أن والفعل في المصدر المؤول) •

دراسة الأدوات

وواضح أشد الوضوح أن دراسة الادوات — وهي ما يسمى في قواعد اللغات الحديثة كالانكليزية Idioms لا تكاد توجد في نحو العربية • على

رغم أنها في الواقع مفتاح التعبير الدقيق الذي لا يمكن أن تكون الدراسة النحوية حقيقية متقنة الا به •

وصحيح أن في كتب النحو المتقدمة مثل كتاب مغني اللبيب لابن هشام الانصاري مباحث في هذه الادوات جليلة مفيدة ، ولكنها مرتبة ترتيباً لا صلة له بمعانيها واستعمالاتها ، وانما روعي في ترتيبها وتبويبها أن تتتابع حسب ترتيب حروفها الاولى •

هذا علاوة على أن كتاباً كمغني اللبيب هو مما يُلِمُّ به الدارسون اذا بلغوا من العلم بالعربية مبلغ التخصص العالي الرفيع •

ولا ريب أن درس الادوات يكاد يكون أهم ما في قواعد اللغة على الاطلاق • ذلك لان التركيب وما يتعلق به من قواعد في تأليف الكلام ، مما يصح أن يثقفه ابن اللغة ويكتسبه اكتساباً حتى يصبح عنده سليقة أو طبيعة •

ولكن حسن التصرف في استعمال الاداة على اختلاف معانيها وتعدد اغراضها هو الذي يحتاج الى ثقافة مقصودة ودرس موصول بالحس اللغوي وتذوق المعنى ان صح هذا التعبير •

وهذا يتجلى أوضح ما يكون في حروف الخفض أو الجر •

فان قدامى النحاة يذكرون أن تلك الحروف يختص كل حرف منها بمعنى واحد أو أكثر • ويذكرون أن بعضها يستعمل لمعنى البعض الآخر •

مثال ذلك قولهم ان (على) تكون بمعنى (في) أحياناً ، كما في قوله تعالى (ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها)[٤] •

---

(٤) سورة القصص الآية (١٥) •

ولو صح هذا لكان استعمال (على) في هذا الموضع استعمالا غير دقيق، وكان أولى أن يستعمل الحرف الذي يناسب المعنى فلا يستعمل الحرف الدال على الاستعلاء في معنى الظرفية .

والواقع والحقيقة غير ما يقولون ، لان (على) هنا بمعناها لا بمعنى (في). فالظرفية موجودة في اسم الزمان الذي دخلت عليه وهو (حين) ، وهذا هو الذي حملهم على القول بأن (على) هنا للظرفية .

والتعبير هنا صورة لابد أن يتمثلها القارىء أو السامع .

فالدخول على حين غفلة فيه صورة تشبه الانقضاض والتسلط ، وهذا هو معنى الاستعلاء .

ومثل هذا الذي أوردناه هو المقصود بالحس اللغوي ، الذي لا ينظر في معنى اللفظ نظرة آلية ، وانما يتمثل المعنى حياً يتأثر بما حوله ويؤثر فيه ، ويدرك أن التعبير باللغة فن يستخدم وسائل الفن وأساليبه ، وأن الدقة في فهم المعاني وتصورها ، وتناقل الافكار وتداولها انما تقوم على الدقة في التعبير. واصابة الغرض المقصود تقوم على الاصابة في وضع الالفاظ مواضعها ، بحيث لا تكون المرونة المهلهلة والتسامح والتجوز في احلال بعض الالفاظ محل بعض .

وثمة أمر مهم آخر في دراسة الجملة ، وهو العناية بصيغ المسند فعلا كان أو غير ذلك .

فالمسند أو الوصف يكون مرة فعلا صريحاً ويكون فرعاً من الفعل أو أصلا له مرة أخرى . وأعني بذلك الاسماء المشتقة من الفعل كاسم

الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وكذلك المصادر التي تستعمل خالصة لمعنى الحدث •

ولنضرب مثلا على ذلك يوضحه قبل كل شيء •

فنحن نستطيع أن نسند القيام الى زيد أو نصف زيداً بالقيام على وجوه عديدة يختص كل منها بهيئة أو زمن معلوم • نقول :

يقوم زيد •
وقام زيد •
وقد قام زيد •
وزيد قائم •
وقيام زيد خير من قعوده •
وكان زيد قائماً •
وكان زيد قد قام •
وكان زيد يقوم •
وقياماً زيداً •
وسيقوم زيد •
وكان زيد سيقوم •
وأقائم زيد ؟
وقم يا زيد •
وليقم زيد •

وكل واحد من هذه التراكيب يـدل على معنى وزمن مختلف عن معنى الآخر وزمنه •

ومنها ما لا يتعرض له النحو بالدرس والبحث ، لان النحـو يقتصر في

بحثه على تقسيم الفعل الى أقسامه الثلاثة المعروفة : الماضي والمضارع والامر •
وهو تقسيم يقوم على الاعتبار باللفظ والصيغة غير عابىء بالمعنى وبالزمن •

ومن هنا يلاحظ بعض الباحثين ـ خطأً ـ أن العربية فقيرة في الدلالات على الازمنة المختلفة •

ان هذه الامثلة التي سقناها تدل على أن الدلالة على الازمنة المختلفة ، كالماضي البسيط والماضي المركب ، والحال والاستقبال ، والمستقبل المحكي في الماضي ، والماضي المستمر وغير ذلك من معاني الزمن ، موجودة في العربية مثل وجودها في اللغات الحديثة، ولكنها تحتاج الى البحث والدراسة والتبويب والتنسيق •

وهذا من اهم المآخذ التي يؤاخذ بها النحو في صورته التي بين أيدينا •
وهذا من أهم ما ينبغي أن يعنى به النحو ، اذا أريد له أن يكون حياً موصولا بالفكر وبالحياة العقلية •

وان من غرائب النحاة ـ غفر الله لهم ـ موقفهم من الجملة التي تبدأ بأداة مختصة بالدخول على الافعال ، كأدوات الشرط حين يليها الاسم المستحق لموقع الفاعلية لفعل يتأخر عنه نحو قوله تعالى (وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه) (١) •

فان جمهور البصريين ـ ومذهبهم هو السائد المعتبر ـ يذهبون الى أن (أحد") فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور • ولا يجيزون اعرابه مبتدأ كما يرى فريق منهم • لأن (ان) لا يقع بعدها الا الفعل ، فلا يكون في

---

(١) التوبة ، الآية (٦) .

حيزها الا جملة فعلية • ولا يجوزون أن يعرب فاعلا مقدما على فعله المتأخر عنه لان الفاعل لا يجيء الا بعد الفعل •

وعلة ذلك عندهم أنه وفعله كجزئي كلمة واحدة ؟ ألاتراك تقول رأيت وكتبت فتكون التاء كأنها جزء من لفظ الفعل متصل به •

وكل هذا ينأى عن المعنى ويحيل قواعد النحو الى قضايا منطقية أغلبها فاسد احدى المقدمتين • اذ من ذا الذي يسلم بأن الفعل وفاعله كجزئي الكلمة تلك المقدمة التي تقوم عليها قضية وجوب تأخر الفاعل عن الفعل •

ولو أننا احتكمنا الى المعنى لادركنا أن لا فرق من حيث الوظيفة في التركيب بين ما سمي فاعلا في الجملة الفعلية ، وما قيل له المبتدأ في الجملة الاسمية ، فان كلاً منهما مسند" اليه أو موصوف ، تارة يوصف بما يحتوي على معنى الزمن ، وتارة أخرى يسند اليه وصف خال من معنى الزمن •

دراسة نظام الجملة

ولابد في دراسة الجملة أن يكون فيها مكان لدراسة نظام الجملة أو نظمها ــ على حد قول عبدالقاهر الجرجاني •

ذلك أن معنى الكلام يرتبط بترتيب أجزائه ومواقعها فيه من حيث التقديم ، والتأخير ، والذكر ، والحذف ، والفصل والوصل ونحو ذلك •

اذ ان لكل جزء مكانه من المعنى فينبغي أن يوضع في موضعه أو أن يدل دليل آخر على مكانه من المعنى وموقعه من الكلام •

واللغات تختلف في هذا الامر ، فبعضها يلتزم بترتيب الكلام ونظمه على وجه معين ، كأن يبدأ بالمسند اليه ثم يتبعه المسند ، ثم يأتي بعد ذلك بما يتمم المعنى من اجزاء الكلام الاخرى التي يسميها نحاة العربية أحياناً قيود الجملة •

ومن اللغات ما يكتفي بدلائل تلحق الالفاظ التي يتـألف منها الكلام لتعرف بها مواقعها منه ، ويستدل بها على معانيها التي تؤديها في الكلام، وهذه هي اللغات المعربة •

وعلى هذا الوجه يجري تأليف الكلام في اليونانية واللاتينية ، في القواعد التي تعلم بها في أيامنا هذه على الاقل •

وظاهر الحال في العربية أنها تسلك نهج اللغات المعربة ـ تلك التي يكون الاعراب فيها هو دليل التركيب الذي يضع أجزاء الكلام في مواضعها من المعنى العام •

وانها ـ أي العربية ـ لا تلتزم نظاماً بعينه في تركيب الكلام •

ولهذا نلاحظ أن النحو لم يلتفت الى نظام الجملة ولم يعن به أي عناية، وان يكن علم المعاني قد نهض بقدر من هـذا الامر في كلامه على التقـديم والتأخير والقصر وأساليب الخبر والانشاء •

ومعذرة من اطلاق الحكم في هذه المسألة ، فان كتب النحو لم تخل من الكلام على التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر والمفعول ، ولكنها لم تتعد أثر ذلك في الاعراب ، ولم تعن بأثره في معنى اللفظ المفرد ولا في معنى الكلام المركب على وجه العموم •

على أن ذلك لا يعني، بحال من الاحوال، أن الجملة العربية لا نظام لها ولا ترتيب • بل الواقع يدل على أن نظام الجملة في العربية ركن من أركان التعبير وأساس من أسس المعنى • وأن الاعراب هو الاساس الآخر •

ولعل ذلك هو حال اللغات المعربة كاليونانية واللاتينية •

والجملة العربية ، في صورتها البسيطة ، تجرى على نظام مقرر معروف•

فالجملة الفعلية تبدأ بالمسند ، وهو الفعل ، يتلوه المسند اليـه وهو ما يسمى الفاعل أو النائب عن الفاعل ، ثم يأتي بعد ذلك أجزاء الجملة الاخرى التي يسميها النحاة بالفضلة،كالمفعول وغيره من الموضحات والمبينات أو المفعول غير المباشر (المفعول المخفوض بالحرف) •

أما الجملةالاسمية فتبدأ عادة بالمسند اليه، ثم يتلوه المسند، ثم يأتي بعده ما قد يكون من موضحات أو مبينات أو غير ذلك •

مثل من التقديم والتأخير

وفي كتب النحو مواضع كثيرة من البحث في تقديم هذا الجزء من الجملة أو ذاك •

متى يجب ومتى يجوز ؟

وفي التأخير ، وجوبه أو جوازه أيضاً •

نذكر من ذلك وجوب تقديم الخبر اذا كان ظرفاً أو جـاراً ومجروراً والمبتدأ اسماً نكرة غير مفيدة نحو « في الدار رجل » •

ولعل من أهم المواضع التي يقدم فيها ما حقه التأخير من الاسـماء هو الموضع الذي يكون فيه الاسم الآخر الواجب التقديم محتوياً على ضمير ذلك الاسم • يكون ذلك في المبتدأ اذا اتصل بضمير الخبر نحو في الدار صاحبها • وفي الفاعل اذا كان فيه ضمير المفعول نحو سكن الدار مالكها • ونحو قول لبيـد :

عفت الديـار محلهـا فمقامهـا	بمنى تأبـد غولهـا فرجـامُها
فمدافـع الريـان عري رسـمها	خلقاً كما ضمن الوحيَّ سلامُها

فيذكر ابن جني أن المفعول في هذا الموضع واجب التقديم •

ومثل ذلك عنده قول الآخر :

اعتاد قلبك من سلمى عوائدُه   وهاج أهواءكَ المكنونةَ الطللُ[5]

ونحن نستطيع أن نجمل كلام النحاة في التقـديم والتأخير فنرده الى وجهين : الاول تقديم أو تأخير واجب تقتضيه صناعة النحو ــ كما يقولون ــ، وذلك حين يكون تقديم ما يستحق التأخير سبباً لعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، كأن يكون في المفعول المقدم ضـمير يعود على الفـاعل • نحو قول الشاعر :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر   وسوء فعل كما يُجزى سنمارُ

وكقول حسان :

ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً   من الناس أبقى مجدُه الدهرَ مطعما

وقول الآخر :

جزى ربّه عني عديَّ بن حاتم   جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وكل هذه المواضع مما يجب فيه تقديم المفعول لان في الفاعل ضميراً يعود عليه •

ولولا ضرورة الشعر لما كان هذا مقبولا عند النحاة •

كذلك يقدم ما حقه التأخير اذا كان من الالفاظ التي لها الصـدارة في الكلام كأسماء الاستفهام واسماء الشرط ونحوها •

لان سياق الكلام وطبيعة الجملة لا يمكن أن يدركها السـامع الا اذا تقدم ما يشعر بها ويدل عليها • وذلك نحو قولنا في الاستفهام أين زيد ؟

وفي الشرط ، أين يكنْ زيد يكنْ أخوه •

---

(٥) الخصائص جـ ١ ص ٣٠١ ــ ٣٠٥ .

جواز التقديم والتأخير

أما جواز التقديم والتأخير فان كتب النحو تمر به مر الكرام ، لانها لا ترى فيه أثراً للصناعة النحوية ، وانما هو أمر يتصرف فيه المتكلم حراً ، انشاء قال : كتب زيد الدرس ٠ وان شاء قال : كتب الدرسَ زيد ، ولا فرق عندهم بين الطريقتين ٠

على أنهم أشاروا أحياناً الى فائدة مثل هذا التقديم فقالوا ان تقديم ما حقه التأخير يفيد الاختصاص ٠

وقالوا في قوله تعالى (اياك نعبد واياك نستعين) ان المعنى ليس مفعولية على وجهها الظاهر ، وانما هو قصر يعادل قولنا : لا نعبد الا اياك ٠

وقد عني علماء البلاغة بهذا الامر ، فتحدثوا عن الاختلاف الذي يصيب المعنى اذا طرأ في الكلام تقديم جائز ٠ وعن ضوابط ذلك التقديم ومسوغاته ٠

كل هذا الذي أجملناه من كلام النحاة وأوجزناه يدل دلالة صريحة على أنهم أدركوا أن للجملة العربية نظاماً ينتظمها وطريقة تنتهجها ٠

وأن هذا النظام في الواقع أساس من أسس المعنى وركن من أركانه ٠

وأن العدول عن هذا النظام المقرر والاسلوب المتبع يكون اما واجباً لضرورة تقضي بها طبيعة اللغة وطريقتها في التعبير ــ وقد كان هذا ضمن عمل النحاة ــ واما جائزاً ، عليه أداء المعنى على وجه دقيق وطريقة خاصة ٠

ليس الاعراب وحده دليل المعنى

ويدل ذلك أيضاً على أن الاعراب ليس وحده دليل المعنى كما يتوهم بعض الباحثين ٠

وهذا مظهر من مظاهر التطور والتقدم الحضاري في العربية ، ودليل آخر

على بلوغها في النضج والتكامل مبلغاً لا نكاد نجده في غيرها من اللغات، القديم منها والحديث •

ولاشك أن هذا التعقيد في طبيعة التركيب مما يجعل وظيفة النحو مزدوجة ويشوبها بشيء غير قليل من العسر والتعقيد •

على أنه لابدّ مما ليس منه بدّ ، ولا سبيل لدارس العربية أن يسقط أي جانب من هذين الجانبين ، جانب الاعراب وجانب التركيب وطبيعته وطبيعة تكوينه وترتيب أجزائه •

كيف يكون التيسير

وأحسب أن تيسير هذا الامر انما يكون بالتخفيف من قواعد الاعراب كما سبق بيان ذلك في موضعه من هذا البحث، وبالعمل على دمج تلك القواعد الاعرابية بقواعد نظم الكلام وتركيبه •

وأساس هذا التخفيف وذلك الدمج هو ملاحظة الصفات العامة والخصائص الرئيسة في كل جزء مهم من أجزاء الكلام ، والغاء الاقسام والفروع التي تشتت ذهن الدارس بحيث لا تكون الاسماء المرفوعة مثلا على ما هي عليه في كتب النحو من تفريع وتجزئة ، فلا يكون المسند اليه مبتدأ مرة وفاعلا مرة ونائب فاعل واسماً لكان مرة أخرى ، ونحو ذلك من هذه التقاسيم التي لا تغني في ضبط قواعد الاعراب ولا تفيد في فهم طبيعة التركيب •

فاذا عرف الدارس أن الاسم في موضع الاسناد ، كفاه ذلك في معرفة موقعه من التركيب ، ومكانه من المعنى ، وحالة الاعراب التي يستحقها في وقت واحد •

ومرد ذلك كله الى الطريقة التي تتبع والى الاسلوب الذي تعرض به المادة ويجلّى به الموضوع •

وليست الطريقة أو الاسلوب بالشيء المبهم الذي لا تحد أقطاره ولا تضم نواحيه •

وانما أعني بذلك قبل كل شيء أن تنصرف العناية الى العلاقة المعنوية التي تقوم بين أجزاء الكلام ، فيعرف لكل جزء من تلك الاجزاء موقعه من المعنى وعلاقته بسائر الاجزاء الاخرى • وذلك يقتضي فهم الكلام وادراك معناه قبل التعرض لتحليله ودراسة أجزائه واحداً بعد واحد •

ولعل أهم ما ينبغي الالتفات اليه هو فقه العربية فقهاً يقوم على الذوق والفهم معاً ، وادراك وظيفة قواعد اللغة ادراكاً لا يخرج بها عن الغاية الى الوسيلة ولا يصرفها عن الاصول الى ما لا فائدة عملية فيه •

« والله يقول الحق وهو يهدي السبيل » •

وهو حسبنا ونعم الوكيل •



ثبت الكتاب



رقم الإيداع في المكتبة الوطنية ببغـداد ١١٥٢
لسنة ١٩٨٤

تاريـخ انتهـاء الطبـع ٢٠ / ٨ / ١٩٨٤
كمية الطبـع ٣٠٠٠ نسخة

ثمن النسخة ٧٥٠ فلساً